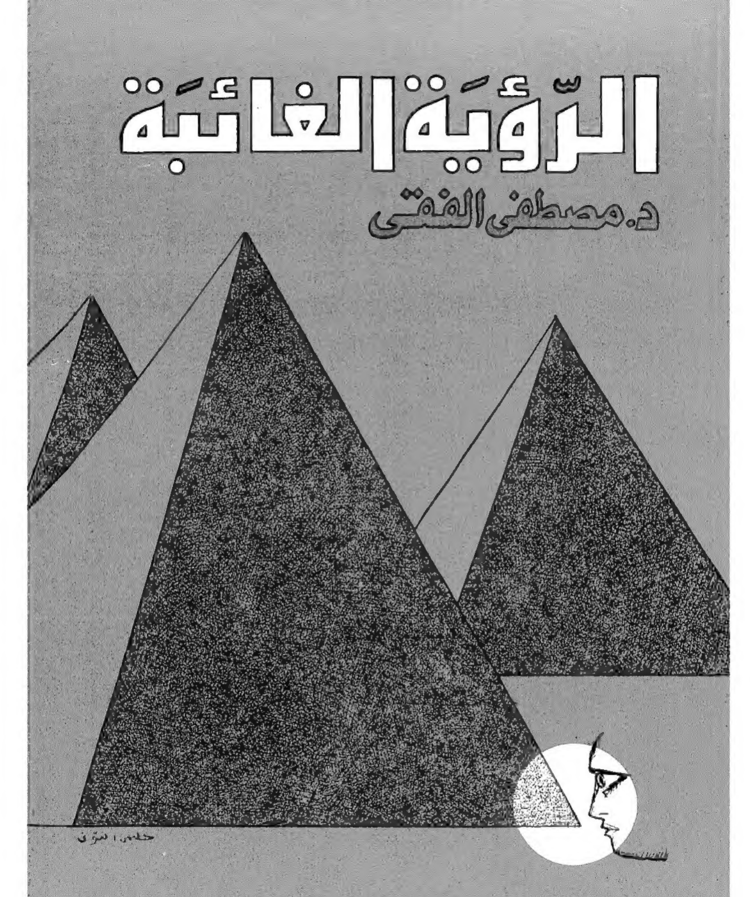
الرّؤيَةُ الغائبَة

د. مصطفى الفقى



دار الشروق

الرّؤيَة الغائبَة

الطبعة الأولى
١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصري - رابعة العدوية ص.ب : ٣٣ البانوراما - مدينة نصر
هاتف: ٢٦٢٣٣٩٩٨ - ٢٦٢٣٣٥٤٨ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس: ٨١٧٧٦٥ (٠١)

د. مصطفى الفقى

الرّؤيَة الغائبَة

دار الشروق

إهـــداء

إلى الذين يحملون هموم العصر ..

إلى الذين تستغرقهم أحلام الغد ..

أسوق هذه الصفحات ..

مصطفى الفقي

مقدمة

عكفت ـ مثل غيرى من أبناء هذا الوطن ـ فى السنوات الأخيرة متأملا أحوال الشعب المصرى والأمة العربية فى محاولة للوصول إلى تصور شامل لمستقبلنا والبحث فى أسباب التردى الذى نعانى منه وامكانية الخروج من المأزق الذى نواجهه ، ولقد خامرنى شك كبير فى أننا لا نتمتع حتى الآن بنظرة كلية للأمور ، وأننا نكتفى بتجزئة المواقف وتشتيت الأفكار وبعثرة الجهود ، وبدأت ـ مثل غيرى ـ فى البحث لدى أمم سبقتنا على طريق التقدم ، والتنقيب عن شعوب تماسكت أمام المحن لكى أكتشف فى النهاية أن غياب الرؤية هو الذى يمثل قضية القضايا ويعتبر المفتاح الحقيقى لكل الأبواب .

فإذا كان هناك من تحدث ـ بحق أوبغير حق ـ عن " الفريضة الغائبة " ، كما تحدث آخر عن " الحقيقة الغائبة " ، فإنه يتعين علينا مع صفحات هذا الكتاب، بما يتضمنه من موضوعات مختلفة ، وما يثيره من مسائل متنوعة ـ أخذ بعضها شكل المقال المنشور، بينما كان بعضها الآخر موجزا لدراسات تمت ـ أن نحاول التعبير بوضوح عن جوهر الرسالة المحددة التى نبعث بها ، والقضية التى نسعى لطرحها ونحن أمة تقف على أعتاب قرن قادم بل وألفية جديدة من التاريخ الميلادى كله .

فماذا نعنى بداية بالرؤية لكى نتحدث عن غيابها أو افتقاد تأثيرها ؟ إن الرؤية فى ظنى هى ذلك التصور الشامل والإلمام الكامل بكافة جوانب ما نتصدى له، فهى تعنى بالضرورة الاتجاه نحو المستقبل ، كما إنها تشير دائما إلى خصوبة الخيال الذى نستشرف به ملامح الغد ، لذلك فإن الرؤية لا تتوفر إلا برصيد مقبول من المعرفة الكلية ، ونصيب معقول من الثقافة الأفقية التى تنال من كل

تخصص قدرا يتميز بالعمومية، ولا يحتاج بالضرورة إلى عمق التخصص الرأسى ، فلقد كانت لكل حضارة قديمة رؤية ، ولكل دولة قوية رؤية ، بل لقد اقترن وجودها دائما بالمضى قدما إلى الأمام، حتى إننا إذا انتقلنا إلى المستوى الفردى فسوف نجد أنه ما من مفكر مرموق أو فليسوف معروف أو عالم فذ أو فنان ذائع الصيت ، إلا وقد وقفت وراء أعماله رؤى شاملة وتأملات عميقة ، لذلك فإن هذا الكتاب الموجز يعالج فى حقيقة الأمر مسألة محورية تتعلق بالشأن العام وتحتل مكانها فى مقدمة أولويات التعبئة من أجل المستقبل والتنمية من أجل الأجيال القادمة .

فإذا كنا نحن المنتمون للثقافة العربية ، بخيالها الرحب وبدائلها المتعددة ومفرداتها الثرية ، فنحن أحق الناس بامتلاك الرؤية وحيازة البصيرة لأنها أيضا نتاج دروس تعلمناها من تعاقب الحضارات وتزاوج الثقافات ، على نحو يجعلنا أقدر من غيرنا على فهم مسار التطور وادراك فلسفة التاريخ . ولقد شهدنا فى السنوات الماضية خلطا واضحا بين الرؤية والخطة .. بين الهدف القومى العام والمشروع الفكرى للوطن ، وبين بعض الانجازات التى تتحقق ولكنها لا تعبر فى مجملها ـ مع اختفاء التناسق بينها ـ عن رؤية عامة .. لذلك فقد افتقدت الأجيال الجديدة وضوح الرؤية وصواب الهدف فسقطت منهم أعداد لا يستهان بها فريسة الضباب الذى يحجب تلك الرؤية ، والأعاصير التى تمزق أوصال الأمة ، وعمى الألوان الذى يؤدى إلى خلط الأوراق وانزواء الهدف .

ونحن حين نتناول فى الصفحات التالية من هذا الكتاب نماذج للبحث عن الرؤية، وأمثلة للتركيز على الغاية ، فإننا نحاول أن نضع أنفسنا على بداية الطريق الصحيح حتى نتمكن من الإمساك بالظاهرة المرضية ، وتشخيص أعراضها توصلا لعلاجها والتخلص من آثارها ، ولسنا هنا فى مقام توزيع المسئولية أو توجيه الاتهام ، ولكننا نعتقد أن العامل الثقافى يلعب دورا حاكما فى ذلك ، فالثقافة هى التى تضع اطار الرؤية وتحدد " احداثيات" مسارها ، من هنا فإن الرؤية مسألة تقترن بالبيئة الثقافية والتراث الاجتماعى وتنعكس عليها محصلة القيم السائدة وتؤثر فيها مجموعة التقاليد الموروثة.

ونحن ـ فى منطقة الشرق الأوسط ـ لفرط ما لدينا من تاريخ طويل وميراث ثقيل ، فإن الرؤية دائما تقوم على مرجعية زمنية تشدنا إلى الوراء ، بينما الأصل فى الرؤية أنها تدفع إلى الأمام . والأمثلة كثيرة حولنا والنماذج تحيط بنا ، فلو قارنا العربى فى بلاده ، بنظيره الآسيوى فى الشرق الأقصى ، لاكتشفنا فى يسر ووضوح أن الرؤية مسألة نسبية ترتبط بنسق حضارى معين ، وبناء ثقافى محدد . فالآسيويون على سبيل المثال برعوا فى تشكيل نظرة للمستقبل من خلال منظور مباشر تأثر بفلسفاتهم القديمة ، وحضاراتهم العريقة ، ولكنه لم يضع فى الوقت ذاته قيدا على معدل الحركة إلى الأمام، بحيث تحقق لهم انفصال كامل بين الولاء للتراث الذى تتشكل به الشخصية القومية ، وبين الانتماء للحاضر الذى تنطلق منه المسيرة نحو المستقبل .

إننى أهدف من اصدار هذا الكتاب إلى التنبيه للمخاطر التى تحيط بكل من يفتقدون الرؤية وتغيب عنهم البصيرة لأننا نعيش عصرا حافلا بالمتغيرات الدولية والتحولات الاقليمية على نحو غير مسبوق فى تاريخ الجنس البشرى كله ، بحيث أصبح واضحا أن كل نظام سياسى لا يستند إلى فلسفة شاملة أو رؤية ناضجة إنما هو فى طريقه إلى التردى والضياع ، و " الرؤية الغائبة " التى نتحدث عنها ليست أمرا عسير التحقيق أو صعب المنال ، فهى الأرضية الصلبة التى تقف عليها الأمم، والجسر الذى تعبر فوقه الشعوب ، كما أنها مطلب حيوى لا بديل عنه ، وهى فى النهاية النغمة الصحيحة التى تصدر عن العقل والقلب معا داخل الجسد الواحد ، إنها الوجدان النابض والضمير الحى ، من تملكها أمسك بزمام الحاضر وأدرك روح المستقبل، ومن افتقدها بدت الحانه انغاما نشازا وأصبحت جهوده طحنا فى الهواء وتحولت أفكاره فى النهاية إلى خواء .

دعونا نفكر بأسلوب أمين تبدأ مصداقيته من علاقة الفرد بذاته وصولا إلى دوره فى أمته بحيث تقف الثقافة والتعليم ... السياسة والاقتصاد ... التقدم الفكرى والبحث العلمى ... كلها فى إطار رؤية عميقة ، ونظرة شاملة ، وفلسفة متكاملة يمكن توظيفها جميعا لخدمة أهدافنا ، وتحقيق غاياتنا .

إن الصفحات التالية ، بما تحتويه من تعدد في الموضوع واختلاف في الفكرة، تلتقى كلها تحت مظلة واحدة تحميها من غيوم الذاتية ، وأجواء الشخصانية ، وتتجه في معظمها نحو نقطة التقاء واحدة هي البحث في المستقبل والانطلاق نحو آفاقه واعادة ترتيب الأوضاع قبل أن ندق أبواب القرن القادم بسنوات قليلة ، وكأننا نريد لأجيالنا القادمة ـ وقد تحققت لها وسائل التقدم العلمي ومصادر التثقيف الذاتي ـ ألا تعيش نفس المعاناة التي ذقناها ، أو المصاعب التي واجهناها، فقيمة كل جيل جديد ومكانته تنتسب في النهاية إلى الجيل الذى علم، والماضى الذى أضاء ، ونحن واثقون من أن حاضرنا هو بالضرورة أفضل من ماضينا، كما أن مستقبلنا سوف يكون أفضل منهما معا...

رحلة تمضى .. وحياة تستمر .. ورؤية لا تغيب .

د . مصطفى الفقى

القاهرة ١٩٩٦

الرؤية الغائبة والوعى المفقود

ولدت الأفكار العظيمة فى تاريخ الإنسانية ، وبـدأت الفلسـفات الكـبرى عـبر مسيرة الجنس البشرى لدى أولئك الذين يملكون القدرة على الخيـال الحـر وإبـداع التصور الشامل ، وهم الذين استطاعوا أن يرتادوا المستقبل من خـلال نظـرة طويلـة المدى لا تقف أمام الجزئيات ، ولا تختلط لديهـا الفرعيـات .. والفـارق بـين فـرد وآخر، بل بين نظام سياسى وغيره، يكمن فى وجـود الرؤيـة مـن غيابهـا ، فهـى التى تحدد قيمة الفرد وتطـرح أيضـا الأسـهم الحقيقيـة التـى تمثـل رصيـد النظـام السياسى ..

ونحن العرب نكاد نكون النموذج الأمثـل للانفصـال الكـامل ــ علـى المسـتوى السياسى ـ بين الرؤية والسلطة ، بـين الوعـى والواقـع .. فكثـيرا مـا نكتشـف أن أولئك الذين يملكون الرؤية لا يملكون ــ غالبـا ــ السـلطة ، بينمـا نجـد أن أولئـك الذين يملكون السلطة يفتقدون ـ أحيانـا ــ الرؤيـة ، وهـى محنـة حقيقيـة تعكـس الغياب الواضح لأدوات عصر جديد تصل به البشـرية ــ بعـد سـنوات قليلـة ــ إلى الألفية الثالثة فى التقويم الميلادى وهو الأكثر شيوعا فـى التـأريخ لحركـة الإنسـان على الأرض .

ولن نجد صعوبة فى إثبات العلاقة بين النظـم الكـبرى والأيدلوجيـات المؤثـرة وبين الرؤى التى انبثقت عنها والإرهاصات التى أدت إليها .. ألم تكـن الماركسـية ثم الصهيونية وأيضا النازية كلها نتاجا لرؤية أوربيـة فـى فـترات مختلفـة ــ عـبر قرنين من الزمان ـ أسهم فيهـا العقـل الألمـانى بنصيـب وافـر برغـم التبـاين بينهـا واختلاف الدوافع إليها؟ فإذا كانت الماركسية فكرا ماديا يتصور مجتمعا شيوعيا فى النهاية نجد الصهيونية دعوة قوميـة دينيـة متعصبـة ، بينمـا النازيـة وهـم عرقـى مجنون .... بل إن الأطروحات القومية للأمم والأمانى الوطنية للشعوب هـى أيضـا

تعبير عن رؤية معينة لجماعة من البشر فى وقت بذاته .. ولو أخذنا " الإسلام السياسى " بمفهومه الصحيح لوجدناه هو الآخر يمثل رؤية محددة تسعى إلى الشمول وتعتمد على نظرية متكاملة .

والنماذج عديدة لأصحاب الرؤى الثاقبة فى التاريخ الحديث ، قد نشير لبعض رموزها ، فالحاكم الذى وضع اللبنات الأولى فى بناء الدولة العصرية المصرية معتمدا على نزعة استقلالية عن الخلافة العثمانية ، والذى أقام الجسور والقناطر وشيد المصانع وجيش الجيوش وبنى المدارس وأرسل البعثات إلى الخارج ليعود طلابها حاملين شعلة التنوير منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر .. إن هذا الحاكم ـ برغم أنه لم يكن مصريا ـ هو نموذج لتوظيف السلطة لخدمة الرؤية ، كما أن حفيده الذى كان يحلم بمصر قطعة من أوروبا ـ برغم كل ما عليه ـ هو أيضا حاكم ذو رؤية حتى ولو اختلف البعض معه .

وفارس "نجد" الذى وحّد الجزيرة العربية وجمع أطرافها تحت لواء دولة واحدة أصبحت تحمل إسم " المملكة العربية السعودية" هو فى النهاية صاحب رؤية مبكرة ، قاتل لتحقيقها وسعى للوصول إليها ..

والجنرال الذى قاد المقاومة الفرنسية من الخارج خلال الحرب العالمية الثانية ثم احتاجته بلاده مرة أخرى لينتشل فرنسا من مستنقع حرب التحرير الجزائرية ويخرج بها من المأزق الذى كانت تواجهه ، هو نموذج لوطنى فرنسى كانت له رؤية واسعة وسياسة واضحة داخل أوروبا وأمام الولايات المتحدة الأمريكية بصورة تركت بصماتها على روح العصر كله .

إننى أزعم هنا أن حق الخيال هو أغلى ما أعطاه الخالق للبشر حتى يصبح فى إمكان الإنسان الفرد أن يفكر فيما يريد ، حينما يريد ، مهما كانت أسباب المصادرة على الأفكار أو قمع الآراء ، بل إنه فى ظل أعتى الدكتاتوريات سطوة وقهرا ، وأشد الأيدلوجيات وطأة على الحريات الفردية ، فإن ومضات الفكر الحر وملكات الإبداع الإنسانى لم تتوقف أبدا .. ألم يظهر أصحاب الآراء المستنيرة وسط ظلمات التسلط والطغيان ؟ ألم يبرز مفكرون ومخترعون فى عصور الجهل والظلام ؟ فإذا اقتربنا من حاضرنا المرتبط ببعدى الزمان والمكان فإننا نستطيع أن نرصد فى

واقعنا العربى المعاصر ومن خلال مأزق أمتنا القائم عددا من الشواهد المرتبطة بغياب الرؤية وفقدان الوعى ، نشير إلى بعض منها فى الظواهر التالية :

أولا : ليس كل تقديس للماضى أو حفاوة بالتاريخ أمرا مستهجنا ولكن الاستغراق فى ذلك والانغماس فيه قد يؤديان إلى شيوع المرجعيات والانصراف عن مواكبة الحاضر أو التهيؤ للمستقبل ، وتلك حالة مرتبطة بالفكر العربى وأزمته الراهنة ، فالعربى ينظر وراءه أكثر مما ينظر أمامه ، وهو معنى بترديد أهازيج الماضى والعزف على أوتاره دون أن يدفعه ذلك إلى حشد إمكاناته الذاتية فى ظل ظروفه القائمة سعيا نحو غد يتطلع إليه.

ثانيا: يلحق بالظاهرة السابقة فهم مغلوط لحركة التاريخ وفلسفة التطور ، وغيبة الإدراك لمسارهما والارتباط العضوى والحتمى بين الأحداث سابقها ولاحقها، فنحن لم نصل بعد إلى التسليم بأن التاريخ لا يتكرر بذات السياق ، ونستريح دائما إلى تفسير تآمرى ليس بالضرورة صحيحا في كل الحالات ، كما أن القياس على الماضى ليس حقيقة مطلقة فى زمن التغيرات الكبرى وعصر التحولات الضخمة .

ثالثا: نضيف إلى ما تقدم القول بأن عنايتنا بالتراث تتحول أحيانا إلى موقف حمائى تجاه المستقبل ، وكأننا نتوهم أن رصيد الأجداد هو مصدر نفقة دائمة للأحفاد، غافلين عن حقيقة هامة مؤداها أن الأمم العظيمة لا تعيش بماضيها وحده، وأن الشعوب الناهضة لا تسترسل فى البكاء أمام آثارها الخالدة .

رابعا: إن الخلط بين الثوابت والمتغيرات قد أدى إلى نتائج معقدة للغاية انعكست على نظرتنا لمجريات الأمور وتطورات الأحداث ، فإذا كان تاريخ البشرية الحقيقى هو تاريخ الأفكار التى صنعت إطار القيم وحددت مفهوم التطور ، فإن الوعى بما هو ثابت وتمييزه عن ما هو قابل للتغيير هما معيار عبقرية الجماعة البشرية في زمن معين وهما اللذان يسمحان بتطور الأفكار وتجددالحياة ، فالبناء الحضارى الشامخ الذى نستند إليه ـ بمراحله المصرية ثم العربية الإسلامية ـ إنما يمثل نسقا ثقافيا لا يتصف بالتعصب ولا يجب أن يكون مبررا للجمود أو التوقف .

خامسا: إن غرامنا بالنظرات الجزئية للأشـــياء قد حرمنا شمول الرؤية وعمومية الفكرة، فأصبح تحليلنا للحقائق قصير المدى ، وتمثلت مواقفنا تجاه الأحداث فى ردود الفعل وليس في الفعل ذاته ، كما غاب عنا التفكير الإيجابي الفاعل وانعدمت لدينا المبادرة الخلاقة، فالتناول الجزئي للأمور يؤدى إلى ركام من الحلول الصغيرة التى لا تعتمد على رؤى واضحة أو سياسات مستقرة .

سادسا: حالة الانفصام فى الشخصية التى تجعل البعض يقول ما لا يفعل ويفعل ما لا يقول ، فهذه " الشيزوفرنيا " القومية تصيب الناس بحالة من العجز عن فهم حقيقة ما يجرى أو التطلع لما يجب أن يكون ،كما أن الانفصال بين السلطة والرؤية أحيانا، والقطيعة بين السياسة والثقافة غالبا ، يؤديان إلى نوع من أزمة الثقة بين المثقفين وعناصر الحكم على امتداد الساحة العربية المعاصرة .

سابعا: إن غياب الإحساس العميق بالزمن وبالتالى نقص الوعــي بروح العصر تبدو شواهد باقية للعزلة التى تحيط بنا أحيانا وتجعلنا نفكر بشكل مختلف لا يتوافق مع إيقاع العالم المتقدم ، وتلك مح صلة تراكم طويل لأحقاب تعتبر ساقطة من دورة الحضارات فى المنطقة ، فما أكثر الأمم التى غابت عن خريطة الزمان لفترة بحكم عوامل القهر الخارجى أو التخلف الذاتي، ولكنها تستعيد إدراكها في ظل صحوة تندفع خلالها إلى الأمام برؤية سليمة ووعى كامل .

ثامنا: إن توظيف مشاعرنا القومية وحماسنا الوطنى لايزال قاصرا عن تحقيق الجانب الإيجابى له ، فلقد حسمت تلك المشاعر مواقف تاريخية لصالح أمم كثيرة، بشرط أن تتحول من مجرد انفعال جماعى عام إلى فعل شامل ومؤثر ، كأن تتحول مثلا التعبئة الشعبية الكاملة إلى توجه نحو تنمية شاملة ،أو تصبح الآلام القومية دافعا نحو المراجعة والتأمل ثم الانطلاق والتقدم ، فالأمم العظيمة تصنعها الآلام العظيمة ، والمعاناة القاسية بل والأحزان النبيلة.

تاسعا: إن هناك مردودا عكسيا يأتى أحيانا كرد فعل للاستغراق المستمر فى النقد السلبى للفعل العام أو ما يطلق عليه البعـض بحـق " الغرام بجلد الذات"، فتكرار الحديث عن الأخطاء دون إصلاحها ، والإشارة إلى السلبيات دون مواجهتها يخلقان شعورا بالتعود على النقص والتبلد أمام النكسات،لذلك فإن

التوازن بين شيوع روح النقد الجماعى وتوفر مناخ الثقة بالذات هو مسألة ضرورية للصحة النفسية للمجتمعات.

عاشرا: يتصور البعض أن الإصلاح يعتمد على قرارات وإجراءات فقط ، أو أن الرؤية هى مرادف للخطة ، فما أكثر ما أسرفنا فى استخدامه من تعبيرات ضخمة وشعارات مرحلية، حتى أصبحت كلمات مثل ثورة وصحوة واستراتيجية وغيرها أمرا شائعا يكاد يفقد دلالته الحقيقية مرات عديدة فى اليوم الواحد، بينما الإصلاح الحقيقى يعتمد بالدرجة الأولى على إرادة سياسية عامة ومستقرة تستند إلى رؤية شاملة، هى التى تعطى القرارات والإجراءات قيمتها وفعالية تأثيرها ..

□

.. دعنا نتطلع ـ على امتداد خريطة عربية معاصرة ـ إلى روح جديدة نتمكن بها من استشراف المستقبل بأدوات قرن جديد نستطيع معها تحويل الأمانى القومية إلى إنجازات حقيقية ، ونوظف بها إمكاناتنا الكبيرة من أجل الإرتقاء بالجماعة البشرية ، فى ظل التعددية وثقافة الديموقراطية ، كما يجب أن ندرك أن حرية الفرد لا ينبغى أن تتحول ـ كرد فعل لسنوات من الكبت السياسى ـ إلى تسيب يسمح له بأن يخرج على إطار المصلحة العليا للأمة التى يرتبط بها ، والوطن الذى ينتمى إليه ، فالتوازن بين الفرد والدولة معادلة صعبة حان الوقت لكى نتصدى لحلها بوضوح وموضوعية دون غياب للرؤية أو فقدان للوعى ..

العـــرب ..
من ذاكرة الماضى إلى رؤية المستقبل

إن أمة تعيش أسيرة ماضيها هى أمة جامدة بلا حراك ، كما أن أمة لا ترتبط بتراثها هى الأخرى أمة تائهة بلا وعى .. ولا يستقيم أمر الأمم ولا تستوى حياة الشعوب إلا بالتوازن بين ذاكرتها الباقية ورؤيتها القائمة .. أما حين يكون هناك انفصام بين الماضى والحاضر فإن الضباب الكثيف لابد وأن يغلف بصيرة من يتطلعون نحو المستقبل . ونحن العرب نبدو نموذجا مثاليا للعلاقة القلقة بين الناس والزمن .. بين الإنسان والعصر .. بين الفكر والتطور .. ويكفى أن نرصد الظواهر فى حياتنا ، ونتأمل الحقائق المحيطة بنا ، حتى نكتشف موقعنا من خريطة الوجود فى عالم اليوم، ويصبح ضروريا أن نطرح هنا بعض القضايا المحورية التى يدور حولها العقل العربى ، تشده إلى أحداث وقعت ، وتستغرقه فى أمور تجرى ، وتصرفه عن غد يطل من الأفق القريب:

القضية الأولى :

إننا يجب أن نقر ـ فى شجاعة فكرية ـ أن حجم العوامل الذاتية فى حياتنا العربية يبدو أكبر نسبيا من نظيره فى المجتمعات الأخرى .. " فالشخصانية PERSONALIZATION " تلعب دورا فاعلا فى صنع شبكة من العلاقات التى تقوم على أسس غير موضوعية على نحو يعطل تأثير قاعدة " الاختيار الطبيعى " التى تسمح بانتقاء الأصلح للموقع الأنسب ، وتلك قضية جوهرية حاكمة لا ينبغى أن نغفل التعرض لها او نتهرب من مناقشتها ، فنحن بارعون فى تفصيل المواقف حسب الأهواء الذاتية ، وتطويع الإمكانات لخدمة الأغراض الشخصية ، بل إننا قادرون على تجاوز ذلك إلى حد تحويل المسائل الخاصة إلى قضايا عامة والخروج

منها بما يحقق مصلحة فردية مع مهارة خاصة فى تغليف الحقائق وتمييع الحوار وخلط الأوراق .

إننا لا نجادل ـ بالمناسبة ـ فى حق الإنسان الفرد أن تكون له تطلعاته ، وأن يمضى وراء طموحاته ، فهناك هامش متفق عليه ومسموح به لحجم العنصر الشخصى والدافع الذاتى فى حياة البشر ، ولكن حين يتحول الأمر إلى أن تصبح اهتمامات الشخص العام منصرفة فى معظمها إلى مصالحه ، وأن تدور كل أنشطته حول محور ذاته ، فتلك ظاهرة لا تشير إلى خطأ محدود ولكنها تعبر فى النهاية عن خطيئة اجتماعية ومرض يرتبط بالفعل العام والأداء القومى .. فالواقع العربى يفرز كل يوم أطروحات تعبر فى مجملها عن التزايد المستمر لوزن الفردية والجنوح نحو عبادة الذات وفتح " دكاكين " شخصية على كل مستويات حياتنا اليومية . كل ذلك فى ظل أجواء قد لا يزدهر فيها مناخ الحريات ولا ترتقى معها حقوق الإنسان ، فأصبحنا فى مواجهة تناقض واضح بين فرد يتزايد تأثيره وآخر تزوى مكانته .

القضية الثانية :

إننا ـ وفى ظل تركة الماضى الثقيل ـ عاجزون عن الوصول إلى نظرات شاملة للمواقف العامة ، ومغرمون بالنظرات الجزئية للأشياء ، وبالطرح قصير المدى للأمور ، على الرغم من أننا ننتمى إلى الثقافة العربية صاحبة الخيال الخصب ، والرؤى الواسعة، والقدرة على التصور الرحب ، وهذا كله كان يجب أن يدفع إلى التفكير الإيجابى ، وليس إلى الوقوف عند مجرد ردود الأفعال ، والاتجاه نحو الحلول التقليدية لمشكلات غير تقليدية ، والغوص فى التفاصيل الصغيرة دون التصدى للسياسات الكبيرة .

القضية الثالثة :

إن حالة الازدواج فى الشخصية القومية قد جعلتنا نقول ما لا نفعل ، ونفعل ما لا نقول ، وصنعت هوة حقيقية بين السياسة والثقافة .. بين الاقتصاد

والمجتمع.. بين من يحوزون القوة ومن يملكون الرؤية ، فاصبحت المحصلة فى النهاية سوء استخدام للسلطة وسوء توزيع للثروة ، وتصور البعض ـ عن عجز فى التفكير أو قصور فى النظرة ـ أن الخروج من المعاناة يعتمد فقط على القرارات والإجراءات ، وكأن الرؤية المطلوبة هى مرادف للخطة الموضوعة ،بينما الإصلاح الحقيقى يعتمد على إرادة سياسية .. وفلسفة شاملة ترتكز على تقاليد فكرية راسخة يمكن أن تؤدى إلى برامج مستقرة وفقا لخطوات ثابتة .

القضية الرابعة :

إن إحساسنا بالزمن يمثل جوهر التغيير إلى الأفضل ، والاتجاه نحو حياة العصر بمعطياته وتحولاته ، بينما يصبح نقص الوعى بقيمة الوقت وابتعادنا عن مجريات أمور زماننا بمثابة عزلة حقيقية تقودنا نحو الانفصال الكامل عن عالم يتطور بسرعة مذهلة ويتقدم بشكل يكاد يكون يوميا فى ظل مقولة مؤكدة مؤداها أن حالة الثبات افتراض نظرى بحت ، فإنسان العصر يبدو كمن يسبح ضد التيار ، إما أن يقهره ويتقدم أو أن يستسلم له ويتقهقر ، وفى الحالتين يستحيل التوقف عند نقطة بذاتها لأن معدلات الحركة ـ فى كون يبدو كالقرية الصغيرة ـ لا يمكن أن يسمح بجرز منعزلة تعيش بإيقاع مختلف عن منظومة العصر ، والإحساس بالزمن يمثل فى الحقيقة مفهوما نسبيا يختلف بين الحضارات ولا تتفق عليه الثقافات ويخضع فى النهاية لعوامل تتصل بالتراث القومى ، والنظرة للآخر ، والوعى بموقعنا على خريطة الزمان والمكان.

القضية الخامسة :

إننا لم نتمكن حتى الآن من تحويل طاقات الحزن أو مشاعر الألم أو حتى أطروحات النقد إلى نوع من الغضب الإيجابى ـ إن جاز التعبير ـ وهو الذى يدفعنا إلى تلافى الأخطاء وتجنب السلبيات والخروج من دائرة التردى والإحباط حتى لا يتواصل بكاؤنا على الأطلال أو نجمد أما الهزائم أو النكسات.

فإذا كانت تلك هي بعض القضايا التي تدور حولها العلاقة بين ماضينا ومستقبلنا مرورا بحاضرنا فإنه يتعين علينا أن نؤكد أن تقديس الماضي والحفاوة بالتاريخ ليسا أمورا مستهجنة ، ولكن شيوع المرجعيات على نحو قد يؤدى إلى الانصراف عن مواكبة الحاضر ويحرم الأجيال الجديدة من حق التهيؤ للمستقبل فتلك على ما يبدو حالة عربية بالدرجة الأولى حيث تستغرقنا أهازيج الماضي وأناشيد الذكريات عن حاضر نحياه ومستقبل نسعى إليه ، بل وتتحول أحيانا عنايتنا بالتراث إلى موقف حمائي تجاه كل فكر وافد أو تيار متجدد في محاولة لبناء أسوار " للحماية الفكرية " بشكل لا يختلف كثيرا عن قيود " الحماية الجمركية " في عالم تمتد فيه جسور التواصل ، وتذوب معه الفوارق ، وتختفي الحدود ، ويتكرر الحديث عن " المواطن العالمي " بعد أن تداخلت الثقافات وتزاوجت الحضارات .

إن الحديث عن الذاكرة والرؤية .. عن الماضي والمستقبل .. لابد أن يدفعنا إلى الخوض في واقع حاضرنا الذى نحياه كما أنه مناسبة نؤكد فيها على واحد من أعظم حقوق البشر الطبيعية وأعنى به حق الخيال الحر ، والقدرة على التصور الشامل ، وملكة الإبداع اللامحدود ، فالفوارق بيننا ـ أفرادا وجماعات ـ تكمن في حجم النظرة ودرجة عمقها من خلال استشراف المستقبل واستلهام مساره ، فالأفكار العظيمة في تاريخ الإنسانية ، والفلسفات الكبرى عبر مسيرة الجنس البشرى ، بدأت في خيال أصحابها ثم اختلطت بوجدانهم في مزيج رائع من العقل والقلب ، انتهى إلى محصلة واعية ورؤية باقية تمثل رصيدا شامخا لأجيال تالية بغض النظر عن تقييم تلك الافكار على المستويين القومي أو الأخلاقي، ولنستق نماذج من تاريخ القرنين الماضيين لبعض الأفكار الكبرى في أوروبا الحديثة ـ على سبيل المثال ـ لنجد أن الماركسية ثم الصهيونية وأيضا النازية كلها نتاج لرؤى متعددة برغم الاختلافات بينها وتباين مصادرها .. فالخيال قد صنع الأفكار التي تحولت بدورها إلى حقائق عبر محطات عديدة كانت نقطة بدايتها أقرب إلى " المونولوج " الذاتي في عقل فرد أو مجموعة سواء كانت تلك هي جدلية " هيجل " الفيلسوف الألماني في النظرية الماركسية ، أو صياغة " هرتزل " في

مؤتمر " بازل " بالنسبة للحركة الصهيونية ، أو ميلاد تيار يحلم بالتفوق العرقي بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى والذى تحول إلى رؤية مدمرة فى أوهام " هتلر " التى صنعت المأساة النازية .. إننى أزعم أن حق الخيال هو فى حقيقة الأمر من أعظم منح الخالق للبشر حتى يصبح فى إمكان الإنسان الفرد أن يفكر فيما يريد، حينما يريد ، مهما كانت مظاهر المصادرة على الآراء أو قمع الحريات ، وبذلك يتحقق له حق طبيعى يتغلب به على كل قيد وضعى حتى تولد الأفكار المستنيرة وسط ظلمات التسلط والطغيان، وتبرز الرؤى الجديدة فى عصور الجهل والظلام .

إنها رحلة قطعتها أمم قبلنا ، وجسور طويلة أقامتها شعوب غيرنا .. وقد استعانت كلها بحاضر يحترم العقل ، ويقدس الفكر ، ويعشق الحرية .. فهى أدوات عصر جديد يتحتم أن نسعى إليه إذا شئنا العبور من ذاكرة الماضى بأهواله إلى رؤية المستقبل بأحلامه .

الحضارتان : العربية والغربية
"رؤيـــة مستقبلية"

لقد دفعنى إلى اختيار هذا الموضوع عدد من الأسباب يقع فى مقدمتها:

أولا : إنه منذ نشر" البروفيسور صموئيل هنتنجتــون " مقالـه الشـهير بعنـوان صراع الحضــارات Clash of Civilizations فــى دوريــة " شـئون دوليــة " Foreign Affairs فى صيف ١٩٩٣ ، منذ ذلك الحين والكتابات تتوالى والتعليقات تتتابع ، حول هذا الموضوع الذى يتركز محوره حول فكرة مؤداها أن الصراع فيما نطلق عليـه (عالم جديد) لن ينطلق من أسباب أيديولوجية أو اقتصادية، بل سيكون مصدره ثقافيا بالدرجة الأولى ، فالصراعات ستبدأ بين دول أو مجموعات إقليمية تنتمى إلى حضارات مختلفة ، بحيث تكون الخطوط التى تفصل بـين تلـك الحضــارات هــى خطوط المواجهة فى المســتقبل .. "ولقـد مـيز البروفيسـور هنتنجتـون " أكـبر سـبع حضارات فــى عـالم اليـوم ، وهــى : الغربيـة والكونفوشـية واليابانيـة والإسـلامية والهندوسـية والسـلافية الاورثوذوكسـية والأمريكيــة اللاتينيــة وقــد تلحــق بهــا الأفريقية.. ولا شك أن الجدل الذى ثار حول هذه النظرية الجديدة ـ بـين مؤيديـن ومعارضين ـ يفتح بــابــا واســعا للحـــوار، تبـدو أهميتـه فـى هـذه المرحلـة مـن تاريخ العالم .

ثانيا : إننا كعرب نمر بمرحلة ذات خصوصية واضحـة فـى تاريخنـا القومـى كله ، فهناك حالة من التردى العام التى وصلت بنا إلى مأزق تتصارع فيه ـ نظريـا على الأقل ـ القومية والإقليمية على ساحة المنطقة ، إلى الحد الذى توقع فيه شاعر عربى كبير إعلان وفاة العرب، وتحدث آخرون عـن هـذه الأمـة باعتبارهـا ظـاهرة صوتية ، بينما رآها آخرون خارج دائرة التاريخ المعـاصر ، وكلهـا صفـات ونعـوت تؤدى فى مجملها إلى درجة واضحة من الإحباط القومى، والارتداد الحضارى.

ثالثا : إن الاسلام ـ الدين والثقافة ـ وهو مكون رئيسى فى الحضارة العربية ، يبدو فى أعين كثير من غير المسلمين خصوصا فى أوساط أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من بقاع العالم المتقدم ، يبدو وكأنه يخضع لمحاولة تشويه واسعة النطاق ، تقدم ذلك الدين ـ الذى تشير كل اصوله إلى السماحة والتعايش ، واحترام عقائد الآخرين ـ تقدمه وكأنه دين التعصب والعنف ، ورفض الآخر ، وكراهية من لا يؤمنون به ، حتى بدا أتباعه وكأنهم متخصصون فى الاغتيال العشوائى ، واحتجاز الرهائن ، وتكفير الناس ، واحتكار الإيمان بالله .

رابعا : إن موجات ضخمة للهجرة تزحف من الجنوب إلى الشمال ، وتبدو الآن وكأنها رد فعل تاريخي للاتجاه من الشمال إلى الجنوب فى قرون سيطرة الظاهرة الاستعمارية ، ويبدو " موسم الهجرة إلى الشمال " ـ وهو تعبير مستعار من الأديب السودانى الكبير" الطيب صالح " ـ وكأنه حوار حضارى مكتوم بين العالمين : المتخلف والمتقدم ، أو هو اتصال جديد بين حضارات الجنوب وحضارات الشمال .

لهذه الأسباب مجتمعة ، نبدو معنيين بحديث حول مستقبل العلاقة بين الحضارة العربية والحضارة الغربية .. وهو حديث يبدو هذا أوانه ، وحوار لا تخفى على أحد أهميته .. إذ تبدو أهمية التفكير فى هذا الموضوع ، من الاعتراف بأزمة الثقة المتبادلة تاريخيا بين عدد من الحضارات، نتيجة المزاج المنغلق لبعضها، أو التصور المغلوط للآخرين عنها ، وإذا تأملنا علاقة العرب بالغرب تاريخيا فسوف نجد أنها قد عبرت منعطفات مختلفة عبر أزمان متعاقبة ، اتصف بعضها بالتواصل المشترك، والتعايش المتميز ، والتبادل الفكرى المتألق ، بينما اتصف بعضها الآخر بدرجات من الفتور والانكماش ، بل الانزواء الذى ينطوى على الشك الخفى ، والارتياب المتبادل. وكانت القضية دائما فى كل حضارة ، ليست هى كيف يرى البعض ذاته ، ولكن كيف يراه غيره ، لأن فكرة البناء الحضارى ، لا تقف عند قبول أصحابها بها ، وحين ظهرت ـ فى عصور الازدهار الفكرى العربى، والامتداد الثقافى الإسلامى ـ قنوات معرفة للوصل الحضارى مع الغرب المسيحى ، لعب الوجود العربى فى أسبانيا قبل سقوطها فيما سمى بدولة

الأندلس ، والمعابر الثقافية فى البحر المتوسط ومن أهمها جزيرة صقلية، إلى جانب حروب العرب والفرنجة حول الأماكن المقدسة فى فلسطين ، وهى المسماة فى ظل خطأ تاريخى شائع باسم الحروب الصليبية ، أقول لعبت هذه القنوات كلها همزات وصل رائعة بين الحضارتين فى السلم والحرب معا ، ووضعت العرب والمسلمين بصورة متميزة أمام الحضارة الغربية المسيحية ، وعزز من مكانتهم فيها رصيد هائل من العلوم والمعارف زخرت بهما المكتبة العربية فى ذلك الوقت نتيجة الإنجاز المتراكم للفلاسفة والموسوعيين العرب فى عصور ازدهار الدولة الإسلامية، وهو ما أدى إلى حركة نشطة فى الترجمة من العربية إلى لغات أوروبا فى ذلك الحين بحيث مثلت إسهاما معترفا به فى تكوين البناء الفكرى ، والنسيج الثقافى للحضارة الغربية ، صاحبة السيطرة على عالم اليوم.

وخلاصة ما أريد أن اصل إليه من هذه النقطة هى أن الدورات الحضارية للأمم ليست انتعاشا دائما ، كما أنها ليست انكماشا مستمرا .. لكنها هى دورات من الصعود والهبوط ، تتقدم فيها حضارة لكى تقود ، وتتوارى أخرى دون أن تسود . فالشخصية الحضارية هى التعبير المعاصر عن المفهوم الشامل للثقافة ، وهنا نستطيع أن نميز بين المظهر الكائن والجوهر الكامن فى التكوين الحضارى للأمم .. وتدفعنى هنا روح هذه الدراسة إلى اختيار تحكمى لثلاثة من نماذج القضايا المحورية ، التى أسهمت فى تشكيل مساحة الاختلاف بين الحضارة العربية والحضارة الغربية .. خصوصا وأن هذه القضايا الثلاث تمثل نموذجا للمطاعن الرئيسية التى توجه بها جمهرة من المستشرقين نحو البناء الحضارى والتراث الفكرى للعرب والمسلمين ، ونوجز منها ما يلى :

القضية الأولى

فلسفة الحرية بين الحضارتين :

وجه الغرب تاريخيا انتقادات قوية لمفهوم الحرية فى الفكر العربى الإسلامى، ورأى فيه نقطة ضعف كبيرة تسللت منها حملات امتدت لقرون طويلة ، تربط بين الحضارة العربية الإسلامية فى جانب ، وبين القهر والعبودية ، واللجوء إلى العنف

والقوة ، وإعمال السيف كـأداة لحسم القضايا وتسوية الخلافات على الجانب الآخر، واقتصر لديهم مفهوم الحرية فى الإسلام على اعتبارها نقيضا لمعنى الرق والعبودية ، ولكنه لا يتجاوز ذلك إلى المضامين الفلسفية المعاصرة لجوهر قضية الحرية ، فبدت الشورى فى نظرهم مجرد تظاهرة قبلية ، بدءا من اجتماع "السقيفة" الشهير حتى نهاية الدولة الإسلامية ، وأصبحت كل دلالات الخطاب التاريخي للدولة الإسلامية ، حول قضية الحرية ، محكومة فى ذهن الغرب ، بمجرد فكرة تحرير العبيد بحيث لا تتجاوز ذلك إلى حق التفكير ، أو حرية التعبير ، ورأى كثير من المفكرين الغربيين والمستشرقين أن الحرية فى الفكر العربى لم تتمكن من اجتياز مضمونها الفلسفى إلى شكلها المؤسسى ، وبذلك بدت تعبيرات كثيرة مثل الديمقراطية ، والمشاركة السياسية، والتعددية الحزبية ، وكأنها كلها معطيات للنظام السياسي الغربى ، لا وجود لها فى قاموس الحياة السياسية فى ظل الحضارة العربية الإسلامية ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد .. بل إن العرب والمسلمين قد بادلوا مفهوم الحرية عند الغرب ، نظرة لا تقل خطأ عن نظرة الغربيين لمفهومهم لها ، فالحرية لدى الغرب بدت أحيانا فى تقاليد الفكر العربى الإسلامى ، وكأنها تعبير عن الإباحية الاجتماعية ، والتجاوز الأخلاقى ، ورفع الضوابط من السلوك الإنسانى ، وتحطيم الأطر المتعارف عليها للأخلاق ، وهى نظرة مغلوطة لا تقل فى انحرافها عن تلك النظرة التى توجه بها الغربيون تجاه مفهوم الحرية لدى العرب ... وهكذا يبدو لنا أن قضية الحرية قد مثلت جوهرا خلافيا متبادلا بين االحضارة العربية والحضارة الغربية.

القضية الثانية

مفهوم حقوق الإنسان بين الحضارتين :

ربطت الحضارة الغربية ربطا متعمدا ، بين الحضارة العربية وغياب حقوق الإنسان، واعتبرت إهدارها بمثابة صفة لصيقة تلحق بالأزمنة المتعاقبة للدولة العربية الإسلامية ، وعلى الرغم من دفاع العرب والمسلمين بشكل مستميت عن المفهوم النظرى الذى يقدمه الإسلام بوجه خاص لقضية حقوق الإنسان .. إلا أن

الغرب رأى دائما أن تلك الحقوق مسألة نسبية ، ليست لها الأولوية فى التقاليد العربية الإسلامية ، وتبادل الطرفان تاريخيا حملات الشكوك والاتهام حول هذه المسألة الجوهرية .. ونسى الطرفان فى غمار التراشق المستمر ، والانتقاد الدائم ، أن حقوق الإنسان قضية لا تتصل بالقانون الوضعى وحده ، ولكنها تسبق ذلك بانطلاقها من القانون الطبيعى ، على أساس أن كفالة حق الحياة ، ومجموعة الحريات العامة المرتبطة بها ، تمثلان فى مجملهما جوهر فلسفة الحقوق الإنسانية بشكل يسبق إعلان المواثيق ، أو صدور الدساتير . ولا يخفى علينا أن مسأل حقوق الإنسان تمثل قضية كثر تداولها ، وأسيء استخدامها ، بحيث خضعت لفكرة المعيار المزدوج ، ومفهوم الكيل بمكيالين .. لأنها قضية نسبية تتصل بالدرجة الأولى بالتقاليد التاريخية والميراث الثقافى ، ودرجة نضوج الرأى العام، وتنامى عناصر وجود المجتمع المدنى المعاصر .

القضية الثالثة

مكانة المرأة بين الحضارتين :

ليس من شك أن الغرب قد اتخذ ـ بحق أو غير حق ـ من مكانة المرأة فى الحضارة العربية الإسلامية ، واحدا من أبرز المطاعن التى يحاول بها الإقلال من قيمة تلك الحضارة أو النيل من تراثها ، فهو يردد دائما إشارات متكررة حول عدد من المسائل التى يلتقطها بشكل متعمد ، ودون دراسة متأنية ، مثل تعدد الزوجات لدى المسلمين، والانتقاص من دور المرأة فى الميراث والشهادة أمام القضاء ، لكى يستخلص استنتاجا انطبع فى ذاكرة الغرب عبر القرون مؤداه أن المرأة نصف رجل فى الحضارة العربية الإسلامية، بل وقد تصل إلى ربع رجل فى حالة الاستخدام الكامل لرخصة تعدد الزوجات . وهى فى مجملها نظرة ظالمة ، لأنها لا تبحث فى خلفية المسائل ، وتكتفى بالانتقاء التحكمى لعناصر الإثارة فيها .. فهى لا تتحدث مثلا عن الذمة المالية المستقلة للزوجة وحقها فى الاحتفاظ باسم عائلتها الأصلية بعد الزواج ، وهى أمور غير مكفولة فى القوانين الغربية حتى الآن ، بل إنها لا تتناول القضيتين الأساسيتين اللتين يمكن الاعتماد عليهما لقياس مكانة المرأة فى

أى مجتمع ، وأعنى بهما قضيتى التعليم والعمل ، فهما يمثلان المعيارين اللذين يجب الاحتكام إليهما عند تقييم مكانة المرأة فى مجتمع بعينه ، بينما تبقى أمور أخرى - بغض النظر عن موقفنا منها - مثل الحجاب ، وطبيعة الزى ، ونمط التقاليد ، وغيرها من المسائل التى تمثل عنصر المواجهة حاليا بين الأقليات المسلمة والمجتمعات الغربية التى تعيش فيها ، تبقى بمثابة مسائل هامشية لا تمثل عناصر بارزة فى التقييم، مثل ما هو الأمر بالنسبة لمعيارى " التعليم والعمل " ، ولا أعتقد أن الحضارة العربية الإسلامية قد اتخذت موقفا معاديا حيالهما بالنسبة للمرأة ، مع ضرورة التفرقة هنا بين موقف الحضارة العربية الإسلامية وبين سلوك العرب والمسلمين أنفسهم تجاه نفس هذه القضايا، فالعبرة بالوعاء النظرى والإطار الفكرى وليست أبدا بانحرافات التطبيق أو أخطاء الواقع .

هذه نماذج اختيارية لقضايا ثلاث ، رأينا أن نتأمل من خلالها محاور الخلاف بين الحضارتين العربية والغربية ... ولا شك أن كتابات المستشرقين، وأفكار المحللين من الجانبين حافلة بمئات الانتقادات وعشرات الاتهامات المتبادلة حول هذه القضايا وغيرها من رموز الوجود الفكرى والثقافى للحضارتين معا ، ولا تكفى هذه الإشارات السريعة إلى إبراز محنة الشك التاريخية التى سيطرت على روح العلاقة بين الحضارتين العربية والغربية ، خصوصا فى فترات التردى والتدهور لإحدى الحضارتين على الأقل .. بينما تحفل الصورة بنماذج إيجابية للغاية على الجانب الآخر ، يكفى أن نتأمل جهود إمام الإصلاحين الدينى والاجتماعى فى التاريخ الإسلامى الحديث ، ونعنى به الإمام المستنير " محمد عبده " ، وكيف رأى أن التعارض لا وجود له بين الحضارتين العربية المسلمة والغربية المسيحية ، وأنه لا تستقيم الأمور بتلك النظرة المغلوطة التى تسعى لخلق فجوة بين المسلمين وروح العصر وعلومه الحديثة وأفكاره الجديدة ... وقبل ذلك سبقه أزهرى مصرى آخر يعتبر باعث حركة النهضة العلمية والتعليمية فى مصر الحديثة ، ونعنى به رفاعة رافع الطهطاوى ، والذى انعكس انبهاره الواضح بالنموذج الفرنسى فى إطار الحضارة الغربية المسيحية بشكل جعله - وهو فى الأساس رجل دين مسلم - يرى أنه لا مبرر للتناقض بين الحضارتين ، العربية

المسلمة والغربية المسيحية، بل إن "الجبرتى " فى تأريخه ليوميات وجود الحملة الفرنسية فى مصر كتب فى أجزاء منها ما يعبر عن روح الإعجاب بنماذج من هؤلاء الغزاة الأجانب ، وتقديره لزوايا عديدة فى حياتهم ، خصوصا ما اتصل منها بمفهوم الحرية ، وفلسفة النظام العام ، واحترام الثقافة ، والاهتمام بالبحث العلمى ... كما أن الخديو إسماعيل - حفيد محمد على مؤسس الأسرة العلوية - حين انفتح على الغرب ، وحاول أن يجعل مصر قطعة من أوروبا ، قام بذلك فى ظل مناخ فكرى عام وروح ثقافية سائدة ، كانت ترحب بهذا بالاتجاه ، وترى أن بناء الدولة الحديثة فى مصر - العربية المسلمة - لن يقف إلا على ركائز الحضارة الغربية مع منتصف القرن التاسع عشر ، وما زالت توجهات أحمد لطفى السيد حين ترجم روائع الفلاسفة اليونان ، وطه حسين فى (مستقبل الثقافة فى مصر) ،نماذج لمحاولات كبار المثقفين المصريين فى الثلث الأول من هذا القرن ، للربط بين بلد عربى مسلم والحضارة الغربية عبر البحر المتوسط برغم خلفية تعليمهم الدينى وانتمائهم الإسلامى .

ولم يقف الأمر عند حدود الاحترام ، أو حتى الانبهار من الجانب العربى بالحياة الغربية ، بل إن الأمر على الجانب الآخر يقدم نماذج مماثلة ، ويكفى هنا أن نتذكر أسماء لعشرات من الرحالة أو المستشرقين ، ولعل من أحدثها وأكثرها إثارة نموذج " لورانس العرب " رجل الاستخبارات البريطانية الذى عاش حياة القبيلة فى الجزيرة العربية ، وانخرط فى إطار المجموعة الضيقة المحيطة بالشريف حسين وأبنائه ، خصوصا الملك فيصل الأول ، والذى انعكست روح إعجابه الشديد بالتقاليد العربية ، والتراث الثقافى المرتبط بها، فى كتاباته وآرائه وأفكاره .. ولماذا نذهب بعيدا ولدينا نماذج متعاقبة للجاليات الأجنبية المتبادلة من الجانبين ؟ وهى تلك التى عاشت أو تعايشت عبر القرون بدرجة دفعتها إلى الاستقرار ، وأعطتها فى النهاية درجة من الاندماج ، وصل بها إلى مستوى المواطنة .

لقد أردت من كل ذلك أن أقول إن عناصر الخلاف بين الحضارة العربية والحضارة الغربية ، هى فى معظمها عناصر مصطنعة ، والأصل فى فلسفة

الحضارة أنها تواصل إنسانى بالدرجة الأولى لا يعرف بطبيعته الصدام أو الصراع أو المواجهة ... ولكنه أقرب إلى روح التنافس والتكامل والانسجام .

ونخلص من ذلك إلى القول بأن مفهوم العلاقة بالغير محكوم دائما بالنظرة المتبادلة بيننا وبينه ، وأنه لا يجب تحكيم النظرة الأحادية فى فهمنا لأنفسنا، أو فهمنا لغيرنا، بل لابد من احترام تعددية الرؤية تجاه أنفسنا ، وتجاه الغير ،لأن العالم لم يخلق لنا وحدنا ، أو لهم وحدهم ، إنما الجميع فى قارب واحد . تتقاذفه أمواج العصر ، وتعصف به أنواء التحديات المحيطة بالجميع .

إن علينا أن نؤمن ـ فى الجانبين معا ـ بمبدأ القبول المتبادل لفكر الآخرين، واحترام المكون الثقافى لديهم ، ولا يجب أخذ معيار التفاوت الثقافى والحضارى، من منظورى التقدم والتخلف ، بل يجب أخذه من مفهومى التنوع والتباين ، فليس منا من تفضل حضارته حضارة الآخر ، ولكن بيننا من الاختلاف ما يعطى سمة التمايز والتعدد، وكلها مظاهر موروثة فى التراث الإنسانى كله .. إننى أقول وفى كلمات بسيطة، إن الحديث عن عالم اليوم ، وكأن عقله فى أوروبا ، وعضلاته فى أمريكا ، وأقدامه فى آسيا وأفريقيا ، هو أمر غير مقبول ، لأننا جميعا شركاء نسيج حضارى واحد ، فلقد أسهمت الفلسفات الآسيوية ، والحضارات الأفريقية بدور فاعل فى التاريخ الإنسانى يرتفع بها من مستوى القدم إلى قمة العقل، وأضيف إلى ذلك أننا نطالب أبناء الحضارة الغربية بفهم مختلف من جانبهم لتراثنا وثقافتنا ، فى ظل مفهوم التنوع ، وليس التميز، فالفوارق بيننا نوعية وليست أبدا مرحلية تتصل بمفهوم التقدم أو التخلف ، كما ندعوهم أيضا إلى محاولة فهم عميق لفلسفة الحضارة العربية الإسلامية ـ بما لها ، وما عليها ـــ من خلال منظور إنسانى متفتح ، يسقط من حسابه الحساسيات التاريخية، أوالنظرات المتعصبة .. كما أننا نقول فى حديث خافت الصوت نوجهه إلى أنفسنا كأبناء للحضارة العربية، مجمله أننا محتاجون ـ على الجانب الآخر ـــ لقدر كبير من الإحساس بالتعايش مع الغير ، فى ظل التعددية الثقافية والفكرية فى عالم جديد، وأن علينا أن نقبل أطروحات العصر ، وأن ندرك أن المشاركة هى فلسفة الحياة ، وأن الصدام الحضارى نوع من الانتحار لا يمضى مع طبيعة الأشياء ، أو فلسفة

التطور ، ثم نقول معا فى النهاية ، سواء كنا ننتمى إلى حضارة العـرب أو حضـارة الغرب ، إننا يجب أن نعى وبعمـق واضـح ، أن التواصـل الثقـافى ضـرورة ، وان حضارة.العصر الذى نعيشه هى عائد شركة مساهمة بين أطراف المجتمع الإنسـانى كله ، وإنها إذا كانت ابنة الغرب حاليـا، فهـو الأب الأخـير لهـا، بينمـا سبقته مراحـــل معقـــدة مـــن نسيج متشـابك لحضـارات أخـرى ، مهـدت لـدوره ، وسمحت بأبوته .

هذه بعض خواطرى ، أطرحها لكى أثبت أن مسـتقبل العلاقـة بـين الحضـارة العربية والحضارة الغربية يجب أن يقوم علـى الفهـم الصحيـح لـدروس التـاريخ ، والاحترام المتبادل لمعطيات التراث ، والإستاط الواعـى لأسـباب التعصـب ومظـاهر الشك وروح الكراهية ، لأننا شركاء مسيرة واحدة عـبر تـاريخ إنسـانى طويـل ، لا يعرف فى جوهره الفوارق بين البشر ، بسبب لون او جنس أو عقيدة .. فكلنا أبناء محنة الوجود الواحد ، والمستقبل المشترك الذى نريـد أن يسـعد فيـه الجميـع ... حتى الذين يختلفون عنا فـى الـرأى ، ولا يتفقـون معنـا فـى الرؤيـة ، وأردد هنـا مقولتين : الأولى من الفكر الغربـى ، وهـى مقولـة فولتـير الشـــهيرة "إننـى علـى استعداد لأن أدفع حياتى ثمنا لدفاع غيرى عن رأيه "، والمقولة الثانيـة فـى الفكـر العربى ، وهى مأثورة الإمـام أبـى حنيفـة الـذى يقـول "إن رأيـى صواب يحتمـل الخطـأ ، ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب".

العلاقات الثقافية الدولية المعاصرة
"رؤيـــة جـديدة"

يتعين علينا بدايــة أن نطـرح مفهومنـا لمعنـى "الثقافـة" ، وهـو مفهـوم واسـع يحتوى الجوانب المختلفة لهذه الكلمة الضخمة فى تاريخ الإنسان ..

فالبعض يراها نسقا حضاريا متجانسا يرتبط بجماعة بشرية معينــة ، والبعـض الآخر يراها محصلة التراث الاجتماعي لأمة بذاتها ، بينما ينظر إليها بعض ثـالث على أنها رصيد جماعي من القيم والتقاليد تشكل أسلوب حياة لشعوب محددة ..

والأمر ـ فى ظنى ـ أن الثقافة وعاء إنسانى يحتوى المعانى المتقدمــة كلهـا فـى وقت واحد ، فهى مرادف للحضارة ، وهى مرادف للـتراث ، وهـى مـرادف لقيم البشر وأسلوب حياتهم ..

ولقد سيطر مفهوم ذاتية الثقافة على الفكر المعـاصر للأمـم والشعوب بـدءا مـن المجتمعات البدائية وصـولا إلى المجتمعـات المتحضـرة مـرورا بمجتمعـات التحـول والانتقال .. حيث استقرت لكل جماعة بشـرية خصـائص مميزة تشـكل إنتماءهـا القومى وهويتها الخاصة وشخصيتها المستقلة .

ولقد ظل هذا المفهوم التاريخى للثقافة لصيقا بها إلى عقود قريبة مضت، حتـى بدأ يتحول بشكل واضح فى السنوات الأخيرة نتيجة القفزات الباهرة التى حققتهـا الإنسانية وتفوقت بها خـلال فـترة قصـيرة علـى إنجازاتهـا الهائلـة خـلال قـرون سابقة.. ولقد كان تطور مدلول الثقافة مرتبطا ـ فى رأينا ـ بالعوامل التالية :

أولا : إن الثورة العلمية والتطور السريع فى وسائل الاتصال ، وأدوات النشر، والقفزات اليومية فى تقنيات العصر ، قد أحدثت بدورها ثورة كـبرى فـى مضمـون التواصل الحضارى بين الأمم ، وأقامت جسـورا قويـة بـين الثقافـات .. يكفـى أن

المصـــرى يشــاهـد عـبر الأقمــار الصناعيـــة نفس مـا يشـاهده الأمريكــى أو الفرنسى أو اليابانى فى ذات الوقت . لقد أصبحنا أمام ثقافـة تكـاد تكـون واحـدة لشعوب متعددة.

ثانيا : لقد أدى تزايد دور" ديموقراطية العلاقات الدولية المعاصرة " ـ إن جاز التعبيرـ إلى درجة كبيرة من الاهتمام بثقافات الـدول الصغـيرة والشـعوب الناميـة ، بل إنه من حسن الحظ أن تلك الدول رغم فقرها فى كثير مـن جوانـب حياتهـا إلا أنها ليست فقيرة التراث ، بل على العكـس يملـك معظمهـا تاريخـا ثقافيـا طويـلا سواء كانت مصـادره نهريـة CULT OF RIVER أو صحراويـة CULT OF DESERT وبذلك توفـرت مقومـات التكـامل الثقـافى علـى المستوى الـدولى بـين أمم تملــك التكنولوجيا المتقدمة مع فقر التراث القومى ، وأخرى تملك التراث الطويل مع فقـر التكنولوجيا ، وكان لابد أن يـؤدى ذلـك إلى ظهـور قنـوات جديـدة بـين الشعوب تجعل من الإعلامين المسموع والمرئـى ومـن السـياحتين الفرديـة والجماعيـة أدوات للاتصال الثقافى والتواصل الحضارى.

ثالثا : يجب أن نعترف ـ ولو فى مرارة ـ أن عالم اليوم يحمل عدوانا متزايدا على الهوية الذاتية والشخصية القومية لثقافات كثيرة نتيجة التأثير القوى لما يمكن تسميته بالثقافة الجاذبة على حساب الثقافات الطـاردة ، فـالتقدم التكنولوجــى ، ورقى أنماط المعيشة فى مناطق معينة من عالم اليوم ، يجذبـان إلى ثقافاتهـا أجيـالا جديدة لا تقدم لها ثقافاتها المحليـــة مصدر إغراء أو عنصـر جـذب فـى مواجهـة تيارات أخرى أقوى اقتصاديا واجتماعيا تنتمى لدول أعلى صوتا وأشد تأثـيرا علـى خريطة العصر .

رابعـا : إننـا نضـع الصـورة فـى إطارهـا الحقيقـى لكـــى نقــول إن الثقافــة الأنجلوسكسونية فى ثوبها الأمريكى هى صاحبة الكلمة العليا فى العقود الأخيرة ، فقد تربت أجيال كاملة فى قارات الدنيا المختلفة على الإعجــاب بثقافـة الوجبـات السريعةFAST FOOD ولباس " الجينز " وشراب " الكوكاكولا " وغيرها مـن مظـاهر الحياة الامريكية الحديثة ، كما تصورها أدوات الإعـلام الأمريكـي الكاسـح ، وكمـا يشاهدها مئات الملايين على الشاشات الكبيرة والصغيرة بدءا من أفــلام رعـاة البقـر

حتى المحطات التليفزيونية المؤثرة، لعل من أهمها محطة CNN وإن لم تكن آخرها ، بل إننا نسمع حديثا متكررا فى السنوات الأخيرة عن"تأمرك" الحياة الأوروبية ذاتها وليس القارات النامية وحدها .

خامسا : لقد لعبت سيادة اللغة الإنجليزية مع تصاعد الدور الأمريكى بعد الحرب العالمية الثانية دورا مؤثرا فى تكثيف الولاء الثقافى للولايات المتحدة الأمريكية ، ثم جاء عصر " الكمبيوتر " ليضيف بعدا جديدا عبر آفاق لم تكن معهودة من قبل ، وهو ما جعل اللغة الإنجليزية تتصدر بغير منافس باعتبارها اللغة الأولى للتقدم العلمى والتفوق التكنولوجى ، ولعلنا نذكر حديث الرئيس الفرنسى " جاك شيراك " فى مؤتمر الدول "الفرانكفونية"الذى انعقد فى دولة "بنين" الإفريقية عام ١٩٩٥ ، وكيف كان تركيزه شديدا على محنة اللغة الفرنسية وضرورة التنبه إلى تأكيد دورها فى عالم اليوم ، فى ظل الحماس الفرنسى المعروف للعامل الثقافى على الصعيدين الدولى والإقليمى ، فالثقافة الفرنسية لدى أصحابها هى سياسة واقتصاد واجتماع وليست فقط فلسفة وأدبا وفنا،إنها اسلوب حياة ونمط تفكير يبلغان أحيانا درجة من الاستغراق والمبالغة .

سادسا :لعلنا نلاحظ أن بعض الثقافات الآسيوية ، قد حاولت الحفاظ بضراوة وإصرار شديدين على هويتها القومية وشخصيتها الحضارية ، ونجح بعضها إلى حد كبير، فالزى الهندى والطعام الصينى والتحفظ اليابانى كانت كلها مظاهر التكوين الثقافى لتلك الأمم، ولكن يبدو أن الأمر لم يعد بنفس درجة الصمود ومستوى التماسك، فلقد وصلت آثار الغزو الثقافى الغربى عموما والأمريكى خصوصا إلى الأجيال الجديدة فى تلك الدول ، ولقد قرأت أخيرا بحثا فى علم اللغة يدور حول شيوع الكلمات الإنجليزية والتعبيرات الأمريكية تحديدا فى مفردات ومرادفات اللغة اليابانية ، بشكل غير مسبوق ، يعكس التأثير المتزايد لحضارة العصر السائدة وثقافته المؤثرة .

فإذا كانت تلك هى بعض العوامل التى تطور بها المفهوم المعاصر للثقافة ، والمظاهر التى تدل على ذلك التطور ، فإنه يتبقى أمامنا أن نتحدث عن بعض المؤشرات التى تحدد أهمية الدور الثقافى فى عالم اليوم ونوجز منها :

١ ـ إن الانفتاح هو سمة العصر كما أن الانغلاق هو قرين التخلف ودليل العزلة ، وهى أمور لا تتسق مع روح هذا الزمان ولا تتوافق مع إيقاعه ، وقد أدى الانفتاح الثقافى ـ بأسبابه المعروفة ـ إلى تمازج إنسانى شامل تداخلت معه الثقافات وتجاورت فيه اللغات مع الاعتراف الكامل بأن أحجام التأثير تتفاوت وفقا لأوزان الأمم ومكانة الشعوب فى السوق السياسية القائمة .

٢ ـ إن الثقافة المتعددة هى ـ يقينا ـ أفضل من الثقافة الأحادية . فالمفكر الإسلامى الذى يقرأ بلغة أخرى إلى جانب العربية ، هو بالضرورة أعمق إدراكا وأكثر إلماما وأوسع معرفة من آخر لا تتيح له ظروفه الإطلاع على ثقافة الغير وفكر من قد يختلفون معه فى الرؤية ، وهو نفس السبب الذى جعل المستشرقين أكثر من ذويهم فهما لحضاراتنا وثقافاتنا ومعتقداتنا مهما اختلفت آراؤهم أو تباينت دوافعهم .

٣ ـ يبقى دور اللغات وأهميته المعاصرة ، فهى جسور الاتصال ومعابر الثقافة، وهى أداة المعرفة فى كل وقت ، ونحن أمة تعتز بالمقولة الشريفة " من تعلم لغة قوم أمن شرهم " ونقول أيضا واستفاد من علمهم .. فأطروحات العصر تجعل العلم بلا وطن وإن كان للعلماء أوطانهم ، والمعرفة بلا قومية وإن كانت للمفكرين قومياتهم . وهى التى تجعل من التقدم العلمى حقا للجميع فى مستقبل توحى كل إرهاصاته بتزايد دور الديموقراطية والتعددية السياسية،وسيادة حقوق الإنسان ، والاهتمام بالتراث البشرى المشترك .

٤ ـ إننا إذا كنا نسلم بأن الحضارة الغربية المسيحية تملك نوعا من التفوق فى القرنين الأخيرين ، فإننا نعتبرها فى الوقت ذاته وريثة حضارات سبقتها،وثقافات أثرت فيها، ولعب الشرق دورا حيويا فى تقديمها ، فلقد كان لمصر القديمة فضل على حضارتى الرومان واليونان ، وكانت الأخيرتان جسر عبور إلى أوروبا عصر النهضة التى كان إسهام الحضارة العربية الإسلامية واضحا فيها أيضا على الجانب الآخر .

□

ويبقى التساؤل مطروحا حول موقع العلاقات الثقافية الدولية من خريطة العصر .. والإجابة على هذا التساؤل تبدو يسيرة بعد تأمل العوامل و المؤشرات التى سقناها من قبل.. فنحن فى مواجهة عالم يتجه إلى الامتزاج والتداخل . ويسعى نحو التعاون والتواصل .. برغم أصوات تتحدث بغير منطق عن صراع الحضارات مثل تلك النظرية التى طلع علينا بها "صمويل هنتنجتون" . أو المواجهة التاريخية بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية التى يروج لها دائما " برنارد لويس " إننا على يقين من أن الثقافة وهى وعاء حضارى بالدرجة الأولى يحتوى أبعادا بشرية عميقة ، ورؤية إنسانية شاملة ، ويتجه نحو آفاق العطاء والتواصل والتكامل . فالثقافة الراقية لا تعرف نزعة التعصب، ولا تتفق مع روح الكراهية ، ولا تزدهر فى مناخ العزلة .. إنها تحتاج دوما إلى أجواء الحرية والتسامح والتفاهم المشترك وتسعى إلى السلام والتنمية ، وتوظيف تراث الماضى لخدمة ازدهار المستقبل .

"المثقف والدولة : الرؤية والسلطة"

إن علاقة المثقف بالدولة عموما هي مرادف مباشر لعلاقة الثقافة بالسلطة والجماهير في وقت واحد، فلا يجب أبدا تثبيت النظرة تجاه المثقف لكي تبقى حكما مسلطا على رقبته بحساب حساس يأخذه بنفس المعايير التي يؤخذ بها السياسي لأن المثقف هو جزء من البناء الحضارى يتأثر أسرع من غيره سواء كان أديبا أو شاعرا أو مفكرا.

فالمثقف يعبر عن افكار يحملها على كاهله أو نزوع عقلي يسعى وراءه لذلك فإننى أطالب بالترفق فى الحكم على تاريخنا الثقافى ورموزه الكبيرة ، فلو أخذنا "عباس العقاد" على سبيل المثال نجد أن العقاد السياسي يختلف عن العقاد المفكر، وحتى عن العقاد السياسى فمواقفه على أية حال تتسم بالنزاهة ووضوح الرؤية والالتزام بحركة الجماهير والانصياع لتيار الأغلبية ، فلقد كتب مثلا عن الوفد بغض النظر عن مواقفه الشخصية من بعض قياداته فى مراحل معينة ، ولا يمكن تطبيق نفس هذا المعيار على العقاد المفكر المثقف الذى ارتبط بنسق حضارى معين عبر عنه فى العبقريات وغيرها .

ولابد هنا أن أتناول عددا من القضايا تتصل بتاريخنا الثقافى :

القضية الأولى الولاء المزدوج :

إن حسم قضية الولاء المزدوج للمثقف تجاه الجماهير والسلطة لا يجب أبدا أن يكون على حسابه ، وسوف نجد فيما بعد أن معايير كثيرة قد ظلمت المثقف المصرى قياسا على ظروف وأوضاع نذكر منها على سبيل المثال ما حدث بعد ثورة ٢٣ يوليو حين ثارت قضية أهل الثقة وأهل الخبرة فى ذلك الوقت .

القضية الثانية ـ الانتماء الطبقى للمثقف :

لايمكن أن نحاسب " عبدا لله النديم" المثقف المصرى بنفس المعايير التى نقيم بها " أحمد شوقى"، فالارتباط الطبقى قد أثر ويؤثر منذ سنوات النشأة على طبيعة المثقف ودوره ، وقد ظهرت ما سميت " بطبقة الأفندية " ـ إذا صح التعبير ـ كتعبير عن صعود الطبقة المتوسطة نتيجة التعليم وحيازة قدر معين من الثقافة لكى تصبح فى النهاية تعبيرا اجتماعيا معينا ..

يا ترى هل هذا التعبير يظل ملازما للمثقف بحيث يحسب له ، أم إن الأمر يختلف بحيث يمكن أن تكون سنوات النشأة أو طبيعة المنطلق الطبقى فى صالح المثقف وليست عليه ؟ ، فاستقراء تاريخ مصر الحديثة يؤكد أن الصعود الطبقى للمثقفين المصريين أبناء القرية بالذات لم يكن بالضرورة نتيجة انفصال عن جذورهم بمعنى أن المثقف القروى لا يبدو حتى فى نهاية عمره بعيدا عن طبيعة القرية والفلاح أو الكُتّاب أو الأصول الدينية والطبقية مثل تلك التى انطلق منها طه حسين مثلا .

أريد أن أقول إن قضية الطبقة تظل تلازم المفكر من حيث أنتمائه الاجتماعى، فمفكرو القرية الذين ارتبطت نشأتهم بها ظلوا حتى النهاية ملتصقين بواقعها ، وليس معنى ذلك أن طه حسين ـ على سبيل المثال ـ لم يستوعب حياة باريس أو لم يدرك خصائص المدنية الحديثة ، ومثال آخر فقد كان أحمد لطفى السيد من أصحاب اتجاه التغريب فى الثقافة المصرية المعاصرة ، ومع ذلك ظل محسوبا على العنصر الوطنى فى السياسة والثقافة المصرية ، ولذلك لا يصل الشطط بالبعض إلى ظلم المثقفين المصريين بمسألة الانحياز الطبقى نتيجة الصعود الاجتماعى فى عصور معينة .

القضية الثالثة ـ دور المثقف في الحياةالسياسية:

إننا لو حاسبنا المثقف بمعيار سياسى فسيختلف ذلك عن المعيارالثقافى.. فلو فرقنا بين العقاد السياسى والعقاد المفكر المثقف فسنجد نفس التفرقة تنطبق على إحسان عبدالقدوس أيضا ، ففى تصورى أن إحسان عبد القدوس السياسى قد يكون

أفضل من إحسان عبدالقدوس الروائى، فقد كانت له مواقف تاريخية تدعونا إلى إبراز قيمته السياسية التى تبدو فى نظرى أكثر بريقا من حياته الأدبية .

ولو أخذنا نموذجا بارزا لعلاقة المثقف بالسياسة وهو الذى يتمثل فى علاقة المثقفين المصريين بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لوجدنا أن ذلك اختبار حقيقى لمسار القضية الثقافية فى الحياة المصرية .

وفى ظنى أن الثورة بكل ما لها وما عليها لم تكن متحمسة للحركة الديموقراطية عموما ، وقد حدثت تحولات إلى الأفضل وأخرى إلى الأسوأ ، لكن الحركة الثقافية فى مصر دفعت ثمنا باهظا لذلك نتيجة غياب تذوق حقيقى من جانب الثوار للحركة الثقافية ، ولقد ظهر ذلك فى علاقتهم بالقصور الملكية والتماثيل التاريخية وغيرها من المظاهر الثقافية لفترة أسرة محمد على حيث تعاملت الثورة معها من منطلق سياسى وليس من خلال نظرة ثقافية ، وذلك يمثل نوعا من الإهدار الثقافى اللاواعى فى مسيرتنا الحديثة ، ولا أستطيع أن أخصمه كله من رصيدالثوار ، فقد كان لديهم أولويات معينة ، لكن يبقى من أبرز أخطاء ٢٣ يوليو أنها لم تستوعب مسار الحركة الثقافية وتأثيرها على التطور الاجتماعى على نحو كان يمكن أن يؤدى إلى امتداد ثقافى مستمر لا يتوقف لأسباب سياسية.

لقد اتخذ المثقفون المصريون من ثورة ٢٣ يوليو موقفا مؤيدا ، بل حاولت أقلام كثيرة أن تكتب بشكل تطويعى لتبرير أفكار وممارسات الثورة الاجتماعية والثقافية فى مواجهة تيار سابق على قيام تلك الثورة . ولعلنا نذكر ــ على سبيل المثال ــ قصة " الأرض " لعبدالرحمن الشرقاوى باعتبارها رواية محورية تعبر عن الأدب المصرى فى تلك الفترة وتمثل تحولا فى شخصية المثقف المصرى وتعكس بشكل محدد تجاوبه مع التيار الجديد فى الحياتين السياسية والاقتصادية .

وقد يقول قائل .. إن المثقفين المصريين هم أيضا الذين زينوا لثوار ٢٣ يوليو معظم تجاوزاتها وبرروا كل أخطائها .. وتبادلوا الأدوار بحكم الطموحات الشخصية والتنافس للفوز برضاء قادة الثورة عل نحو أخل بكثير من القيم الثقافية وعكس مرحلة جديدة من مراحل علاقة المثقف بالسلطة فى تاريخ مصر الحديثة .

ولعلنا لا نزال نذكر أزمة المثقفين بمعناها الواسع فى التميز بين أهل الثقة وأهل الخبرة فى مرحلة معينة تمثل جانبا هاما من علاقة المثقفين بالثورة فى ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما انعكس على دور المثقف فى المجتمع ونظرته تجاه الحكم .

إننى أطالب بألا تكون هناك قسوة عند تقييم دور المثقف المصرى فى تلك الفترة لأنه كان فى مواجهة قوة جديدة تتحدث عن الشرعية الثورية بديلا للشرعية الدستورية مع تعطيل كثير من المسارات الطبيعية للقانون وتطبيقه إلى جانب مبررات تتصل بأسباب خاصة أهمها أسلوب التحول فى المجتمع ، وهذا لا يمثل حكما تقييميا على ثورة ٢٣ يوليو، إنما هى قراءة للأحداث التى عايشها المثقف المصرى بعد قيام الثورة . فالذى حدث أنه كانت هناك قضايا لها أولوية على غيرها ، فكان دور المثقف المصرى مضطربا قلقا ولعنا لا نزال نذكر حركات التطهير التى اقتحمت أبواب الجامعة وعصفت بعدد من أساتذتها فى بداية الخمسينات ، وكان من بينها اسماء لامعة أذكر منها د . لويس عوض ، فتلك الضربة كانت كافية لتنبيه المثقف المصرى أن عليه الاختيار، فإما أن يكون مع الثورة وإما أن يبحث عن دور آخر وذلك يقودنا إلى القضية الرابعة .

القضية الرابعة ـ عزلة المثقف :

مازالت هذه القضية من أبرز الآثار السلبية فى العقود الخمسة الماضية فى تاريخنا الحديث . فالمثقف حين يشعر بنوع من المعاناة الذاتية والاغتراب عن الواقع ويدرك أن قانون " الانتخاب الطبيعى" لا يمارس آثاره وأنه ليس بالقدرات الفكرية أو الثقافية أو الشخصية تقاس أقدار المثقفين وأن هناك معايير أخرى قد تتصل بالثقة فيه او الاعتماد عليه ، فإن مشاعر الإغتراب تبدأ فى التسلل إلى كيانه ، ونجد فى تاريخنا الثقافى كثيرا من المظلومين الذين لم يأخذوا حقهم فآثروا الابتعاد عن الأضواء والانزواء بعيدا عن مجريات الأمور .

ونجيب محفوظ كان ـ إلى حد ما ـ نموذجا لذلك كأديب مصرى أو مثقف مرموق اعتزل الحياة السياسية بتكوينه وبطبيعة شخصيته ، ولكن الأضواء سعت

إليه على المستوى العالمى بالصورة التى عرفناها فى السنوات الأخيرة ، وهناك نماذج كثيرة من المثقفين الذين نعرفهم فى الجامعات وكتب عليهم الانزواء رغم قدرتهم العلمية والثقافية والفكرية الهائلة.

وأنا شخصيا أتذكر نماذج عديدة منها الراحل الأستاذ الدكتور حامد ربيع الذى كان يدرسنا فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى مطلع الستينيات، والذى كان ينمو أكاديميا بشكل متعاظم، ولكنه كان يتراجع فى الوقت ذاته عقائديا رافضا تحديد انتماء سياسى له رغم وزنه الأكاديمى المعروف مع عزوف دائم عن السلطة وابتعاد عن الحياة العامة.

القضية الخامسة ـ الثقافة هى وعى بحركة التاريخ :

إن المثقف المصرى يؤمن بأن الظروف يجب أن تكون مهيأة له على النحو الذى يريده ويربط بين النضال الطبقى والنضال الفكرى وتقترن لديه المعاناة بحركة الجماهير فى وقت تبدو فيه نظرية "الانتخاب الطبيعى" معطلة على النحو الذى ذكرناه من قبل فالافضل لا يصل وحده ، ولكن يصل معه كثيرون ممن لا يستحقون فضلا عن دور العلاقات العامة والاتصالات الشخصية فى فرض عناصر دخيلة على الحياة الثقافية المعاصرة .

فتعطيل نظرية " الانتخاب الطبيعى " نتيجة ظروف معينة يحرم أصحاب الحق من أن يصلو إلى المقاعد التى يستحقونها فى ظل مجتمع لا يؤمن بالتعددية ولا يعطى فرصا متكافئة للأفراد فى ظل ظروف واحدة ، بينما يعطيها للقادر على التسلق قبل غيره .

القضية السادسة ـ نظرة لتاريخ المثقف المصرى :

لقد ولد دور المثقفين المصريين فى حضن الأزهر الشريف مع ميلاد مصر الحديثة ، وهذه قضية لا تغيب عن ذهب المؤرخين ، فقد كان شائعا إلى وقت قريب أن طلب العلم يعنى طلب العلم فى الأزهر وان المثقف يعنى لدى العامة رجل

الأزهر والذى اكتسب من خلال مكانته دورا حساسا ومؤثرا منذ مطلع القرن الماضى، ولذلك تثير هذه القضية بعض التأمل ونحن نرى الكثير من المثقفين قد لا يكون لديهم توجهات دينية ، إنما تجد مسحة ما من العلم الدينى فىجذور أولئك الذين نشأوا فى القرية ، ونجد أيضا عددا من السياسيين مثل سعد زغلول وغيره ممن بدءوا دراستهم فى الأزهر الشريف ، حتى مدرسة القانون فى وقتها وكذلك مدرسة القضاء الشرعي كانتا مصدرين لتخريج السياسيين فى فترة معينة ، وهى كلها فروع ازدهرت فى ظلال الأزهر الذى يعتبر بحق مدرسة فكرية وتعبيرا حضاريا إسلاميا .. فالأزهر احتوى المسلمين وغير المسلمين بمعنى أنه كان ركيزة ثقافية قبل أن يكون قلعة دينية .. فهل ياترى هذه البداية لحركة المثقفين فى مواجهة السلطة ظلت حتى الآن تعطيهم بين وقت وآخر نوعا من الاهتمام بالعلم الدينى ؟

من هنا نكتشف أن كل مفكر من مفكرى تنوير هذا القرن وبالذات المسلمون منهم قد عرج بشكل أو بآخر على الدراسات الإسلامية مثل د . محمد حسين هيكل أو د . طه حسين أو العقاد أو توفيق الحكيم فكلهم كتبوا فى السيرة وتطرقوا للقصص الدينية ، ولكن نجيب محفوظ يبدو هو الوحيد فى كل مسار حياته الذى ظل كاتبا مصريا علمانيا يؤمن بالتعددية ، فما الذى أعفى نجيب محفوظ من هذه السمة بينما ترسخت لدى غيره ؟ هل هى النشأة الأزهرية للجيل السابق والتى حرم منها الجيل اللاحق .

القضية السابعة ـ طموحات المثقفين وأثرها على تكييف دورهم فى الحياة العامة :

وهذه قضية تعرضت لها من قبل ولنتذكر مناورات بعض المثقفين حول ثوار يوليو ـ بتجربتهم الضئيلة فىالحياة العامة وفكرهم السياسى والاقتصادى ورؤيتهم الثقافية مع السنوات الأولى للثورة ـ وسنجد أن الكثير من المثقفين افتقد الأمانة الثقافية والفكرية فى توجيه الضباط الثوار على نحو أدى إلى تبوأهم فى بعض المراحل لمناصب معينة على حساب المصلحة العامة ، أنا لا اشير إلى رموز معينة

إنما أريد أن اقول إن هناك أيضا حالة مـن حـالات النكوص الأخلاقي فـي ادوار بعض المثقفين في مراحل معينة من تاريخنا .

وهنا لابد أن أشير إلى التميز في موقف العقاد الذى قاوم الملك فى جبروتـه . وبقى خارج قاعة احتفال تكريمه بحضور عبدالناصر إلا حين نودى اسمه للحصـول على جائزة الدولة التقديرية ودخل وهو مرفوع القامة والذين يذكرون تلك المناسبة تصوروا يومها وكأن جمال عبدالناصر هو الـذى يتسلم الجـائزة مـن عباس العقاد الذى ألقى خطابا فى الاحتفال ليس فيه إشارة قريبـة أو بعيـدة يمكـن ان نعتبرهـا مداهنة أو نفاقا ، وقد كان ذلك فى لحظة تكريمه التى كان مـن الممكـن أن تفرض عليه أن يفعل ذلك ولو على سبيل المجاملة .

القضية الثامنة ـ معاناة المثقف المعاصر :

المثقف المعاصر هو ابن الظروف المحيطة به ، وهو نتاج البيئة التى نشـأ فيهـا وهو غالبا ما يمثـل تركيبة معقدة وحساسة تتـأثر بـالأنواء والأعاصير التـى تمـر بالمجتمع ، فعلى سبيل المثال كان محمد عبده علـى صلـة طيبـة بـالخديو عبـاس حلمي في مرحلة وعلى خلاف معه في مرحلة أخرى ، فهل يجب أن نقيم عطاءه وفقا لاقترابه أو ابتعاده من الخديو ؟ أم أن عليه أن يحمل درجة من الصلابـة فـى العطاء معزولا عن الصعود والهبوط فى الحركة السياسـية إذ يجـب أن يتحـدد دور المثقف وعلاقته بالسلطة فى إطار الدولة بصورة صمـاء لا تبتعـد عـن طبيعـة نظريـة بحتة لما يمارسه سواء كان أديبا أو شاعرا أو مفكرا أو فنانا أو حتى كاتبا سياسيا . هل يمكن أن يتحقق ذلك ؟ هل نسـمح للحيـاد الأكـاديمي أو درجـة مـن درجـات الموضوعية أن تعزل المثقـف عـن انتماءاتـه السياسـية وتجعـل معاناتـه هـى معانـاة فلسفية ذاتية وليست معاناة سياسية ؟ وكأننا نطـالب المثقـف فـى هـذه الحالـة أن يكون معزولا فى برج عاجي ولا أتصور أن ذلك سوف يحدث ، فـالمثقف هـو جـزء من عصره .. هو ابن ظروفه .. يعانى معاناة الجماهير المحيطة به وتنعكس حالتهم النفسية على كتاباته أو فكره ، وبالتالى فإن معاناة المثقـف هـى جـزء مـن حـاضره

ومستقبله وأتصور ايضاأنها كانت دائما جزءا من ماضيه لم يتخلص منه فى مراحل حياته المختلفة .

هذه بعض التصورات لعلاقة المثقف بالسلطة بعضها تحدثت عنه صراحة وبعضها أشرت إليه ليس من قبيل الرمز فى الحديث ، ولكن من قبيل التفكير بصوت عال حول دور المثقف والدولة وهو دور عرف عصور ازدهار وانتعاش كما شهد عهود إحباط وانكماش .

"أزمة الكتاب .. رؤية ثقافية"

مادام الكتاب هو وعاء الثقافة الخالد وأداتها الباقية فإنه يهمنى أن أطرح تصورى حول "هموم الكتاب العربى" ومشكلات النشر الراهنة من خلال الملاحظات الآتية :

أولا : إن الكتاب وعاء فكرى ومصدر علمي لا تنتهي قيمته عند فترة زمنية معنية ولا تتجمد عند عصر بذاته ، فطبيعته تكفل له الاستمرار والدوام عبر الأجيال وربما عبر القرون أيضا .

ثانيا : إن كتب التراث كانت هى الإطار التاريخى لمسيرة حياتنا الفكرية والثقافية والاجتماعية ، فالعرب جميعا يلتقون أمام كتب الجاحظ أو دواوين المتنبى أو مؤلفات طه حسين ، بل إن كتبا بارزة مثل عبقريات العقاد وبكائيات المنفلوطى وغيرها من عيون الأدب العربى وحتى كتاب مثل"يقظة العرب" "لفيليب حتى" واتصاله بالفكر القومى ، كانت كلها من مصادر تكوين الضمير العربى الجماعى والوجدان القومى المشترك ، ويكفى أن نتذكر الدور الذى لعبته مجلات مصرية فى حقبة معينة مثل"الهلال" و"الرسالة" و"الثقافة" و"الفكر المعاصر" فى تربية أجيال من أبناء الأمة العربية فى مختلف أقطارهم وتباين اتجاهاتهم .

ثالثا : إن الكتاب ليس فقط أداة الوصل القومى فى فترة معينة ، ولكنه أيضا لا يزال حتى الآن سيدا فى غمر المنافسة الشديدة مع وسائل الاتصال الحديثة وثورة المعلومات الهائلة .

رابعا :إذا كنا نسلم بأن الثقافة هى أخطر أسلحة العصر وأن التطبيع الحقيقى بين الدول هو التطبيع الثقافى، فإننا من هذا المنطلق نمر بمرحلة ذات خصوصية تجعل للكتاب دورا متميزا فى تجديد الفكر القومى وتحديد ملامح مستقبله .

خامسا : إن أثر حركة النشر والترجمة والتأليف فى القاهرة وغيرها من العواصم العربية والتى اقترنت بازدهار الصحافة وصعود مسيرة الآداب والفنون هو أمر يترك بصماته على الفكر القومى ، ويكفى أن أشير ـ على سبيل المثال ـ إلى نموذج الكاتب البيروتى "جورجى زيدان" وإنشائه "لدار الهلال" فى القاهرة وصدور رواياته الإسلامية لكى يكون كل ذلك نموذجا للتزاوج القومى بين أقطار الأمة الواحدة ، وهو أمر جعل للعاصمة المصرية وللكتاب الذى يصدر منها دورا أساسيا فى تشكيل صيغة حاضرنا الذى نعيشه والتبشير لمستقبلنا الذى نتطلع إليه .

سادسا : إذا كانت الشعوب تتفاوت فى شغفها بالقراءة وحفاوتها بالكتاب فإن ذلك أمر ينسحب أيضا على القرنين الأخيرين فى تاريخنا العربى منذ بداية إرهاصات التنوير . فكما أن بعض الشعوب المعاصرة كانت تحتفل بوصول المطبعة كما لو كان ذلك عرسا قوميا ، فإننا من جانبنا نعتبر ذلك هو توقيت الحداثة لدى الأمم وبداية التوجه نحو عصر جديد .

سابعا : إن تزييف الكتاب ـ وهو جريمة نشر بغير جدال ـ ينهض دليلا على قومية الكتاب وحيوية الحاجة إليه ، وهو تأكيد على افتقارنا على الجانب الآخر لدرجة من التنسيق فيما نكتب من كتب وما نصدر من مطبوعات وننشر من مؤلفات.

□

إن الحديث عن الثقافة وهمومها ، والمثقفين وأزمتهم لابد وأن يجد "مسألة الكتاب" فى صدر أولوياته ، ليس فقط لأنه "خير جليس فى زماننا وكل زمان".. بل لأنه سوف يبقى صامدا أمام أدوات التثقيف الحديثة التى تعددت وتنوعت تحاول إزاحة الكتاب عن عرشه ، وهو باق عليه متمسك به ، لأن القراءة سوف تظل إلهام الفكر ، ومصدر الخيال ، ومصنع الرؤية الواعية..

(أ) "حوار قومى ... رؤى مختلفة[*]

يبدو الحديث حول "تجديد الفكر القومى" فى هذه الفترة وكأنه حديث فى غير موضعه ، أو هو نوع من اللغو الذى لا طائل من ورائه ، يراه البعض ترفا فكريا أقرب إلى الأحلام منه إلى الواقع ، وكأننا لا نتحدث عن ما هو كائن ، ولكننا نفكر فيما هو كامن .. إن الحديث عن العروبة يبدو للبعض وكأنه على حد التعبير الشائع "كالآذان فى مالطة" فلا الذين سمعوه يؤمنون به ولا الذين يؤمنون به سمعوه ، حتى إن شاعرا عربيا كبيرا تساءل عن موعد إعلان وفاة العرب ، وتحدث الكثيرون على الجانب الآخر عن العرب على أنهم ظاهرة صوتية أو أمة تعيش ـ برغم إمكاناتها الهائلة ـ خارج دائرة التاريخ .

والأمر يدعونا هنا إلى أن نرصد الظواهر المتصلة بواقعنا القومى من خلال منظور موضوعى ، فالصورة تدعو إلى القلق .. مرحلة مختلفة من الصراع العربى ـ الإسرائيلى .. حديث بغير حدود حول المستقبل يعتمد كله على الاجتهادات الغامضة ولا يرتكز على رؤى واضحة .. العراق الشعب والحضارة يبدو وكأنه خارج الدائرة .. العروبة فى الخليج موضع تساؤل غير مسبوق .. الشمال العربى الأفريقى يواجه موجات من العنف والاضطراب يمكن أن تعود به من جديد إلى دائرة العزلة القومية .. علاقة مد وجذر بين التيارين القومى والإسلامى بشكل ينتقص من قدرتهما المشتركة على الامتداد بالتراث الثقافى نحو المستقبل العربى .. تلك هى أبرز ملامح الصورة على امتداد أرضنا العربية قبيل سنوات قليلة من بداية القرن الواحد والعشرين .

(*) هذه أبرز نقاط حديث المؤلف فى ندوتين حول كتابه" تجديد الفكرالقومى"فى كل من بيروت وعمان (الأردن) ـ ديسمبر ١٩٩٤ .

إننا يجب أن نتحدث بكل الصراحة والوضوح ، فنرصد عددا من القضايا المتصلة بتجديد الفكر القومى ومستقبله ــ بعد تجربتيه الكبيرتين قبيل الحرب العالمية الأولى وبعد الحرب العالمية الثانية ـ ونحدد منها المسائل التالية :

أولا : إن المصالحة العربية هى المدخل الذى لابد منه لأى محاولة تتطرق إلى الفكر القومى والحركة العربية ، فهى البوابة التى لابد من المرور بها حتى يخرج العالم العربى من حالة التمزق التى بلغت به ذلك المأزق الذى نواجهه .

ثانيا : إن الموازنة بين الثوابت والمتغيرات هى تعبير عن أصالة الحس القومى ونضوجه، كما أنها تعبير فى الوقت ذاته عن عقلانية الفكر وموضوعية الرأى ، والقادرون على الموازنة بين الاحتفاظ بالثوابت الراسخة واستقبال المتغيرات الوافدة هم أقدر الناس على فهم فلسفة التطور وإدراك حركة التاريخ وصناعة رؤية المستقبل .

ثالثا : إن الخصوصية القطرية مسألة لابد من التسليم بها ، بل إن الانتماء إلى الكيان الأصغر هو تأكيد للانتماء إلى الكيان الذى يكبره ، ولن يكون قوميا عربيا صادقا من لم يكن لبنانيا وطنيا أو مصريا وطنيا أو مغربيا وطنيا ، إنها حلقة متكاملة لا يجب العبث بمراحل تكوينها ، بل إن غلاة القوميين ومنهم عبدالناصر قد تفهموا تلك الخصوصية ، حتى أن شخصية لبنان العربى المتميزة طرحت نفسها بوضوح فى سنوات المواجهة بينه وبين خصومه.

رابعا : إن المستجدات على الساحة العربية لا يمكن تجاهلها مهما كان عمق مشاعرنا القومية ، لذلك فإن التطور فى مراحل الصراع العربى ــ الإسرائيلى والدخول بالتسوية السلمية إلى ما وصلت إليه ، كلها أمور يجب أن يستوعبها أى فكر قومى جديد وألا يغفل آثارها أى متطلع إلى مستقبل أفضل من حاضره.

خامسا: إننا ـ وبغير حساسية ـ نشير إلى موضوع لابد من تناوله وهو أهمية التسليم بالتفاوت فى الثروة بين الأقطار العربية لظروف ندركها جميعا ونعتبرها مصادفة طبيعية تركت أثرها الكبير لا على الواقع الاقتصادى العربى فقط ، بل على مسرح الحياة السياسية العربية كلها فى العقود الخمس الأخيرة .

سادسا : إن مفهوم الأمن القومي العربي لا يمكن اختزاله لكي يصبح أمن منطقة دون غيرها ، بل هو مدلول شامل يحتوى كل عناصر الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادى والتنمية الاجتماعية ، ومن هذا المنطلق فإن الأمن القومي العربي لا يقف عند معنى القوة العسكرية أو القاعدة الاقتصادية، ولكنه يتجاوزهما إلى درجة من العمومية لا تتأتى بغير رؤية شاملة تحتوى الوطن العربي كله دون أن تكون قاصرة على الخليج وحده .

سابعا : إن الطرح القومي للمستقبل العربي يرتكز على قاعدتين اقتصادية وثقافية ، فلقد شهدنا عقودا زمنية متتالية تصدرت فيها السياسة حركتنا القومية فكانت النتيجة إخفاقا كاملا ، لماذا نخجل من أهمية المصلحة المشتركة كجوهر للفكرة القومية ؟ هل لابد أن تكون العروبة تعبيرا عاطفيا خالصا يعتمد على تاريخ واحد وتراث مشترك دون الأخذ في الاعتبار بمعطيات معاصرة ترتكز على المصالح المتبادلة والمنافع القائمة ؟

ثامنا : إن رؤيتي لمسألة الأقليات في العالم العربي تنبع من يقيني أنها إضافة إيجابية تعطى المجموع العربي قيمة وتألقا ، فكما أن التعددية السياسية هي مظهر عصرى فإن التعددية البشرية هي تميز إنساني ، ويتعين هنا أن نتذكر أن فلسفة الوجود قامت على التنميط ولم تقم على نظرية القالب الواحد ، ثم إنني أقول إن الأقليات في العالم العربي ، سواء كانت قومية أو دينية ، قد أسهمت بشكل فاعل في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية وأصبحت جزءا لا يتجزأ منها .

تاسعا : إن أى حديث عن المد القومي العربي الجديد يجب أن يضع في اعتباره أن تيارا إسلاميا يمارس دورا على الساحة السياسية بشكل غير مسبوق في القرن الأخير، وهو ما يقتضي الاعتراف بأن علاقة وثيقة تربط الإسلام بالعروبة، ولكنها علاقة تضيف ولا تستبعد، فهي تحتوى في إطارها العرب من غير المسلمين باعتبارهم شركاء حياة وقدر ومصير .

عاشرا : إن منطوق الفكرة القومية يفترض المساواة بين أطرافها ولا يسمح بسيطرة كيان على سواه . إن بروسيا كانت رائدة في الدعوة للوحدة الألمانية،

ولكنها لم تفترض أن التسلط على غيرها يمكـن أن يظـل ركـيزة القوميـة أو دعامـة الاندماج السياسى.

هذه بعض الأطروحات الرئيسية وهى أقرب للمحاولات المتكررة للتفكير بصوت عال ، خصوصا ونحن نمر بمنعطـف قومـى لا نكـاد نجـد لـه نظـيرا فـى تاريخنـا الحديث، فضلا عن التطورات المتلاحقة والتغيرات السريعة التى تطرح نفسها على حاضرنا وتخطط لمسار مسـتقبلنا ، ويبقـى التسـاؤل معلقـا ، ايـن نحـن مـن هـذه التحولات الدولية والإقليمية ؟ وهل نستطيع اللحاق بركب العصر ؟ وهل نتمكن من توظيف الثروة العربية من أجل المصلحة القومية ؟

إننى أرى أمـــة عاشت طويـــــلا فى ظـل " المنولـوج " وحـان الوقـت لكـى تتجه إلى "الديـالوج" ، فتلـك هـى فلسـفة التـاريخ وطبيعـة التطـور وروح العصـر .

(ب) " حوار قومى .. رؤية جزائرية "

اتصل بى الأستاذ الدكتور أحمد يوسف عميد معهد الدراسات العربية بالقاهرة وسلمنى رسالة من جزأين وصلته من تونس موجهة لى من الاستاذ محمد الميلى إبراهيمى المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وهى تتضمن تعليقا مكتوبا مطولا حول فقرة من كتابى "تجديد الفكر القومى" ، تشير إلى تاريخ العروبة فى الجزائر وكيف أن الإسلام كان بالنسبة للمقاتل الجزائرى دينا وقومية فى وقت واحد حارب فيه المحتل الفرنسى الذى فرض على الجزائر العربية المسلمة ثقافته الفرنسية فى محاولة لطمس هويتها وتصفية شخصيتها ..

وبعد أن قرأت تعليق الأستاذ الميلى تفصيلا لم أجد خلافا جذريا بيننا ، بل وجدت روح التوافق فى الرؤية تطل من بين سطور رسالته ، ولكن أهمية ما كتبه ، والتى دفعتنى إلى السعى لنشره وتعميم الفائدة منه تكمن فى عدد من الأسباب هى :

أولا : إن شخصية فى حجم الأستاذ محمد الميلى إبراهيمى بتاريخه السياسى ووزنه الثقافى تدعو إلى احترام عارفيه وقرائه ، فهو مفكر عربى مرموق ينتمى إلى جيل الآباء فى الثورة الجزائرية ، والرعيل الأول من رواد التعريب بعد الاستقلال ، تقلد وظائف عديدة منها وزير للتعليم فى بلاده وسفير للجزائر فى القاهرة ، قبل أن يتبوأ موقعه الحالى ومقره فى تونس ، فضلا عن نشأته فى بيت علم وأدب فهو ينتمى إلى عائلة عريقة ذات إسهام مشهود فى مسيرة الإسلام والعروبة فى الجزائر .

ثانيا : إن أهمية الاطلاع على فكر الأستاذ الميلى حول قضية الوجود الإسلامى ـ العربى فى الجزائر تبدو أكثر وضوحا على ضوء ما يجرى هناك حاليا

من تداعيات الصراع العنيف بين السلطة والتيار الإسلامى، وهو نتاج تطورات تاريخية مستمدة من التربة الجزائرية بخصوصيتها المعروفة وتميزها المختلف ، وهو أمر يوضح أن ما يجرى هناك لا يتطابق بالضرورة مع تطورات أخرى تجرى فى دول عربية أو إسلامية ، فالجزائر ذات وضع خاص حتى بين دول شمال أفريقيا العربية .

ثالثا : إن الحوار الفكرى بين المثقفين العرب يبدو حاليا من ضرورات المرحلة لأنه يمثل مدخلا هاما لمواجهة الظروف المحيطة بنا ،والتداعيات التى نجمت عن تطورات حولنا ، حتى تكتمل لدينا الرؤية التي تفرق بين الثوابت والمتغيرات وتميز بين الأصيل والوافد .. من هنا تبدو لسطور رسالة الأستاذ الميلى قيمتها الحقيقية كخلفية فكرية وثقافية لأحداث نعيشها وأمور نتحاور حولها .. وسوف يجد القارئ فى رسالة هذا المثقف العربى الكبير إثراء لمفهوم" تجديد الفكر القومى" وإضافة تزيد من قيمة كتابى الذى أتشرف باستقبال هذا التعليق القيم حول طرح فكرى ورد فيه ..

وأستضيف مع الصفحات التالية جزءا من رسالته القيمة التى تعبر عن حس عربى عميق ، وفهم نظرى دقيق ..

عزيزى د. مصطفى الفقى

سلاما وتحية وبعد ،

فقد بادرت إلى إلقاء نظرة على كتابك "تجديد الفكر القومى" لأنه يهمنى أن أعرف أفكارك المكتوبة فى هذا المجال ، من خلال قراءة متأنية، علما بأنى عرفت بعد ـ كما تعرف ذلك ولا شك ـ أهم افكارك من خلال ما أتيح لى سماعه منك فى لقاءات خاصة أو اثناء إلقائكم بعض المحاضرات التى استمتعت بالاستماع إليها ، مثلما استمتعت بالاستماع إلى عدد من شخصيات مصر وأعلامها ، مثل محمد حسنين

هيكل و د . أسامه الباز ، وحسين أحمد أمـين ولطفـي الخـولي ، وعلـيّ الدين هلال ورجاء النقاش وحسين عبـد الـرازق ومحمـد فـائق ، وفريـدة النقاش، وجلال أحمد أمين وجميل مطر وسعد الدين إبراهيم ومحمد سيد أحـمد، وإبراهيم سعد الدين إلى آخر من استمعت إليهم، (وهم يشـكلون قائمة طويلة يصعب ذكرهـا كلهـا) أثنـاء إقـامتي بالقـاهرة خـلال سـنتي ١٩٩١-١٩٩٢، التي بدت لي جد قصيرة ، بفعل جاذبية مدينـة المعـز ، وثروتها الفكرية وتنوع أنشطتها الثقافية ، والحماس الذى يطبـع الجـدل بين مختلف شرائحها المثقفة ، وبفعل الدفء الذى يغمـرك بـه أناسـها، من أسفل السلم الاجتماعي إلى أعلاه، زيـادة عـن ضخامـة الأعبـاء التـي كانت موكولة إليّ في ظرف لم تكن فيه المهام الديبلوماسية بـين الجزائـر والقاهرة سهلة ، ويجب أن أسجل هنـا اعـترافي بـأن عديـد الصداقـات التي اكتسبتها على مـدى ثلاثـين سـنة مضـت، سـاعدتني علـى تذليـل الصعاب ، وفتحت لي عديدا من الأبواب ، مما زاد فـي تطييـب إقـامتي بالقاهرة ، ومضاعفة حسرتي على مفارقتها ، ولن أذيع سرا إذا قلت بأن الحسرة الوحيدة التي شعرت بها عند بداية استلامي مهامي بالقاهرة في ١٩٩١ هي تلك التي احسست بها عند زيارة الصديق أحمد بهاء الدين ، الذى توقف قلمه في وقت كنا فيه أشد حاجة إليـه ، وقـد سـررت لمـا قرأت، لأني وجدت أني أشاطرك معظم آرائك، ورغم أنـي كنـت أتوقـع أن تكتب ما قرأته لك ، أى رغم انعدام عنصر المفاجـأة فيمـا قـرأت مـن كتابك ، فإن المرء يزداد اطمئنانا عندما يقرأ مكتوبا مـا كـان يتوقعـه مـن أحد المنظرين، مثلك ، لأن ذلك يحصل لنا نحن الجيـل الأقـدم، بعضـا من أمل نتمسك بخيوطه في هذا الزمان ، الـذى أفضـل أن أتـرك وصفـه لغيرى . فإن يصر مفكر مثلك على التفاؤل وعدم اليأس، يعتـبر فـي نظـر أمثالي من المنتمين إلى الجيل السابق على جيلك ، عاملا هاما في تقليـص عوامل الإحباط وتهميش رقعة القنوط .

لكني لم أكن لأكتب لك ربما من أجل أن أقول لك هذا فقـط ، فقـد استوقفتني فقرة في كتابك حيث وجدت أن الحكم الذى أصدرته فيها ، أى بعبارة أدق : الفكرة التي استخلصتها من ملاحظاتك وتتبعك للتجربة

الجزائرية ـ وجدت أنهـا تحتـاج إلى تعليـق وتوضيـح يسمحان بتجنب الآثار التي تترتب على تعميمها والتسليم بهـا ، لأنهـا تستند إلى مقولـة جد شائعة لدى عدد من الفرنسيين أولا ، وثانيا لدى عدد مـن المثقفين العرب الذين لم يكلفوا أنفسهم عناء البحث عمـا وراء بعض الكيلشـهات التى تشكلت فى رحاب "الجزائر الفرنسية" ، دون أن يجهـدوا أنفسـهم لاكتشاف كل المعطيات الكامنة وراء تلك المقولة (كدت أكتب لاكتشـاف الحقيقـة.. إلخ ، ثم عدلت عـن ذلـك لتعبير أكـثر موضوعيـة ، لأن " الحقيقة " تظل نسبية فى معظم الحالات) .

فأنت تقول بالحرف الواحـد : " ... وأوضح نمـوذج لذلـك ، ذلـك الأساس الروحي والقومي الذى استند إليه المجاهدون الجزائريون ، فـى سنوات النضـال الداميـة ضـد الاحتـلال الفرنسـى .. فلقـد كـان الإسـلام بالنسبة لهم دينا وقومية فـى وقـت واحـد ، إذ لم يكـن للعروبـة وجـود راسخ ، كما أن حركة التعريب لم تكن قد بدأت بشـكل مؤثـر وبذلـك لم يكن أمام المناضل الجزائرى مـن سـند يواجـه بـه عـدوه إلا دينـه الـذى يختلف به عنه ، فقد كان الجزائريـون والفرنسيون فـى ذلـك الوقـت ، يتحدثون لغة واحدة وينتمون إلى ثقافـة مشـتـركة ، ولم يكـن هنـاك معيار للإختلاف وتصنيـف الهويـة وتحديـد الذات إلا بـالمنطلق الدينـى والأساس الروحى ".

إن هـذه الفقـرة ، وخاصـة السـطور التـى وضعـت تحتهـا خطـا ، استوقفتنى لما تكشف عنه من ظلال لم تبرز معها أهـم المعطيـات المتصلـة بالأوضاع الثقافية والاجتماعية لجزائر العهد الاستعمارى .

صحيح أنك احتطت بعض الشيء لمـا قـد يقـال ردا عليـك ، عندمـا قلت: "... إذ لم يكن للعروبة وجود راسخ ، كما أن حركـة التعريـب لم تكن قد بدأت بشكل مؤثر .. الخ " .

لكن قولك ـ " كان الجزائريون والفرنسيون فى ذلك الوقت يتحدثـون لغة واحدة وينتمون إلى ثقافة مشتركة " يتطلب تعقيبا ، أرجـو ألا يكـون طويلا حتى لا يكون ممـلا ولا يثقـل عليـك . على أنـه يتعين علـى أن

أسجل لك توفيقك في التأكيد على أنه لم يكن هناك معايير " للاختلاف وتصنيف الهوية وتحديد الذات إلا بالمنطلق الديني، والأساس الروحي".

فالأمين العام للحزب الشيوعى الفرنسى ، الذى كان الوطنيون الجزائريون يأخذون عليه عدم الإيمان بوجود " وطن جزائرى" أو "أمة جزائرية" (كما هو التعبير الذى كان شائعا ، قبل أن تصبح " الأمة " مصطلحا ينسحب على مفهوم قومى يختلف عن ذلك الذى كان قائما فى الثلاثينات) ـ موريس طوريز هذا، لا يتردد فى أن يؤكد خلال النقاش الذى دار فى المكتب السياسى للحزب الشيوعى عن الوضع الجزائرى ، بتاريخ ٤ مايو ١٩٣٣ :

"من بين المشاكل الأكثر أهمية التى تعرفها البلدان المتخلفة ، هو أن أحد أشكال المقاومة ضد القمع يتخذ طابعا دينيا ؛ ويتفنن الاستعمار فى مواجهته ، باستعمال هذه الحركة التى هى دينية فى ظاهرها ، لتحريفها وتطويعها لخدمة الإمبريالية، إننا لا نستطيع أن نبقى غير آبهين إزاء هذه الحركة الدينية ، بل يجب أن تهمنا ، إن لدىّ احساسا بأن سلسلة التظاهرات الدينية فى الجزائر تعبر عن حركة تمرد ضد الإمبريالية الفرنسية، إن الأمر لا يتعلق بدعم مطالب ذات طابع رجعى متخلف ، لكن إذا نحن لم نفهم جيدا أشكال المقاومة لهذه الحركة الدينية، فسوف يفوتنا فهم حركة الكفاح الذى يخوضه شعب الجزائر من أجل تحرره " .

□

وفيما يلى بعض ملاحظات أكتبها لك على عجل ، فهى إذا كانت لا ترقى إلى مستوى البحث والدراسة ، فأرجو ألا تخلو ـ رغم ذلك ـ من فائدة ، إذا اعتبرنا أن الفترة التى اختمر فيها الفكر الوطنى والقومى بالجزائر تبدأ مع الحرب العالمية الأولى، فيمكن أن نقدم الملاحظات التالية :

لقد راهن الاستعمار على تعميم الفرنسية ومضايقة اللغة العربية فى تحقيق مشروعه لفرنسة الإنسان بعد " فرنسة " الأرض ؛ ذلك أن أخصب الأراضى كانت قد اقتطعت من الجزائريين لتصبح ملكا لفرنسيين، وهو أمر طبيعى فى مشروع استيطانى كان يهدف إلى إجلاء الجزائريين عن الأراضى الخصبة وحصرهم فى المناطق الجدباء .

وقد كانت الدعائم الأساسية التى يقوم عليها مشروع فرنسة الإنسان تتمثل خاصة فى :

١ - تشويه التاريخ وتحقيره

(أ) فالعهود التى ركزت عليها الأبحاث والدراسات الفرنسية هى عصور ما قبل التاريخ ، والعهد الرومانى والعهد الفرنسى ، أما العهد الإسلامى فقد كان يعتبر عهدا " مظلما "؛ فقد أطلق احد المؤرخين الذين تخصصوا فى تاريخ المغرب العربى ، على دراسة له تتصل بالعهد الإسلامى عنوان "القرون المظلمة للمغرب العربى" ، وقال فى هذا الصدد ما معناه بأن هذا الجزء من أفريقيا – وهو يعنى بذلك الجزائر وربما مجموع المغرب العربى - قد تم اقتطاعه وفصله عن أوروبا بصورة تعسفية . والمؤكد أن هناك من أولئك المؤرخين من أكد، ردا على ما يمكن أن يقال بأن الجزائر الحديثة قد تحددت فى ظل الحكم العثمانى ، قائلا بأنه على فرض التسليم بذلك فلا يجوز أن ننسى أن تركيا نصف أوروبية . أى أنه إذا كانت هناك إيجابيات تحسب لتركيا ، فليس لأنها إسلامية، ولكن لأنها تنتمى مناصفة لأوروبا .

(ب) فى هذا الإطار ، ألح ستيفان غزيل (الذى تخصص فى التاريخ القديم لشمال أفريقيا وألف فى ذلك مرجعا أساسيا ضخما) على ضرورة الاعتناء بتاريخ الجزائر وكتابته من منظور فرنسى، وقد ألقى كلمة بمناسبة تدشين كلية الآداب بجامعة الجزائر فى بدايات القرن ،

ذكر فيها أن إحدى مهام الدراسة التاريخية فى الجزائر هى تكريس الوجود الفرنسي والسيادة الفرنسية إلى الأبد، وقال فى هذا المجال عبارة أظن أن ترجمتها هى " فالتاريخ بهذا المفهوم ليس هو أقل العلوم جدوى" .

(جـ) وأذكر عندما كنا تلاميذ فى المدرسة الابتدائية الفرنسية ، أن أحد المعلمين كان قد وزع علينا كتيبا صغيرا يسرد وقائع الاحتلال الفرنسى للجزائر فى ١٨٣٠ ، ويشتمل هذا الكتيب على رسم يصور مجموعة من أعيان العاصمة الجزائرية وقد شكلوا حلقة حول قصعة "زلابية" وكأن المعلم يريد أن يغرس فى أذهاننا بأن أعيان العاصمة قد قبلوا بتسليم الجزائر مقابل "قصعة زلابية" ، أهداها لهم الفرنسيون .

٢ ـ تضييق الخناق على العربية

(أ) بدأت هذه العملية مع السنوات الأولى للاحتلال . ويكفى أن نقارن بين عدد المدارس والمعاهد التى كانت موجودة فى ١٨٣٠ ، وبين عددها بعد ذلك ببضع سنوات حيث انخفض عددها بنسبة كبيرة ، وتوجد عدة شهادات فرنسية تبرز ما تم تنفيذه بشأن تقليص الفضاء اللغوى العربى وتشديد الخناق على العربية ، .. وتجفيف منابع الثقافة العربية ـ الإسلامية كما سجل ذلك دى طوكفيل نفسه .

(ب) تواصلت العملية بعد ذلك عن طريق إجبار الجزائريين على تعلم اللغة الفرنسية . ذلك أن السكان كانوا يرفضون التردد على المدرسة الفرنسية ، وقد كان شيوخ الجيل الذى سبقنا يروون عدة حكايات عن الوسائل المختلفة التى تستعملها الإدارة الفرنسية لحمل الاطفال الجزائريين على الذهاب إلى المدرسة ، وحتى عندما أصبحت المدرسة الفرنسية تحتل حيزا معتبرا من الفضاء التعليمى، فقد كانت هناك مقاومة لما يلقن فيها للتلاميذ ، اتخذت أشكالا مختلفة، فقد كانت

الأمهات والجدات يرددن على مسامع الأبناء والأحفاد قصص المقاومة المسلحة التى قادها أمثال الأمير عبدالقادر وأحمد باى ... إلخ . فى صورة تكاد تنعدم فيها الحدود بين التاريخ والأسطورة . وكان هناك من الآباء من يحرم على ابنه حفظ النصوص المدرسية التى تلح على ربط الجزائر وتبعيتها لفرنسا وتتعمد إغفال تاريخها أو خصوصيتها .

ويروى أحدهم ـ بعد أن صار كبيرا وأتقن الفرنسية ـ أن أباه منعه من سرد درس يتبع الجزائرى إلى أسلاف الفرنسيين المنسوبين إلى بلاد "لاغول" (La Gaulle) . ولما قال له ابنه : إن المعلم متعود على حفظى لكل دروسى ، قال له : إن طلب منك سرد هذا الدرس فازعم أنك لم تحفظه . وصادف أن طلب المعلم من الغد سرد الدرس المذكور من نفس التلميذ فلم يستطع أن يكذب بأنه لم يحفظه ولم يستطع أن يخالف امر أبيه : فأجهش بالبكاء .

(جـ) بعد أن أغلقت معاهد تكوين معلمى العربية ، لم يعد يوجد هناك من يمكن الاعتماد عليه فى تعليم القرآن والعربية فى بعض المناطق، فصدر أمر الإدارة الفرنسية بمنع " الأجانب " من التعليم ، ويقصد بالأجانب الذين ليسوا من أبناء المنطقة .

٣ ـ تحنيط الدين وتسخير بعض رجاله

(أ) كانت الزوايا بوصفها الساهرة على التعليم الدينى ، أحد معاقل المقاومة ضد الاحتلال لكن غلبة السلاح كانت للفرنسيين ، مما دفع بعض مشايخ الطرق والزوايا إلى الرضى بالتعايش مع الاستعمار فى مرحلة أولى .

(ب) ومع مرور الوقت وإغراءات الإدارة الفرنسية تحول بعضهم إلى حليف حقيقى للسلطة الفرنسية . وظهرت فكرة اعتبار الاستعمار "قضاء وقدرا " وبما إنه لاراد لقضاء الله ، فلابد من القبول به ، وشيئا

فشيئا ظهرت ثقافة دينية جديدة تقوم على تقديس أولئك الشيوخ الذين كانوا يروجون بين الناس أفكارا تقول : "اعتقد ولاتنتقد" أى اعتقد فى شيخ الطريقة ولا تحاول نقد ما يصدر عنه من تصرفات ، أو شعارا يقول : "وافق أو نافق أو فارق" أى وافق على وجود الاستعمار ، أو تظاهر بأنك توافق . وإلا فما عليك إلا أن ترحل وتهجر البلاد .

(جـ) صحيح أن هناك بعض الزوايا التى ظل أصحابها قريبين من الشعب ، ولم يتحالفوا مع الاستعمار ، لكن هذه الزوايا كانت فقيرة فى معظمها ، فلم تكن لها قوة تواجه بها شبكات الأعوان الذين كانوا فى خدمة الزوايا المتحالفة مع السلطات الاستعمارية .

□

كيف كان رد فعل الجزائريين على هذا المشروع الاستعمارى ذى الأعمدة الثلاث ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تسمح بتوضيح بعض المعطيات الثقافية ، والاجتماعية التى تكون قد غابت عنك ، مما يفسر استخلاصك للفكرة موضوع النقاش . فإذا سلمنا بأن المشروع الاستعمارى يتمحور حول أعمدة رئيسية ثلاث ، استطعنا أن نتخيل نوع ردود الفعل التى واجهتها، ولا داعى إلى التأكيد على أن المشروع المذكور لم يوضع مع الاحتلال بصورة منهجية واضحة ، ذلك أنه بدأ متعثرا عبر توجيهات وتعليمات وممارسات تصدر عن هذه الجهة أو تلك من مختلف الجهات ذات العلاقة بالجزائر .

فقد يصدر توجيه معين عن وزارة التعليم مثلا ، وقد صدرت بالفعل توجيهات معينة عن "جول فيرى" الذى يعتبر أبا للمدرسة"اللائيكية" العلمانية المسئول أو ذاك من المسئولين العسكريين ، والشواهد على ذلك عديدة ، علما بأن بعض التوجيهات والملاحظات التى صدرت عن عسكريين، كانت تتصل بجوانب معنوية. مثل ما كان كتبه كولونيل فرنسى فى القرن الماضى عندما لاحظ أن الأمير عبد القادر حاول بعد

انكساره عسكريا أن ينازع الفرنسيين السيطرة على " الأرواح " عبر الدين واللغة ، وهناك توجيهات صدرت عن رجال دين مسيحيين منذ القرن الماضى أيضا بشأن ضرورة إعادة الهيمنة المسيحية على الشمال الأفريقى، مثلما كان الأمر قبل الفتح الإسلامى ، وهناك من ذهب إلى أن الجزائريين "مسلمون سطحيون" وأنه لا يجوز تعميق إسلامهم عن طريق تعليمهم اللغة العربية.

وشيئا فشيئا تشكلت فى الميدان ملامح المشروع الاستعمارى منذ القرن الماضى، حتى أصبح واضح المعالم ، تسنده قوانين ومراسيم ، وتجسمه ممارسات تعبر كلها عن توجه معين يتطابق مع مطامع ومطامح المعمرين الذين لم يكونوا كلهم من أصل فرنسي . وإذا كانت هناك مبادىء وقوانين معمول بها فى فرنسا (مثل فصل الدين عن الدولة) دون الجزائر فإن باريس لم تفعل شيئا من أجل تصحيح "الخلل" ، وتركت الإدارة الكولونيالية فى الجزئر تتولى السيطرة على المؤسسات الدينية ، وقد بلغ بها الأمر أن فرضت لمدة طويلة الاحتفال داخل المسجد الرسمى بالعاصمة الجزائرية بذكرى "جان دارك" ولم يوضع حد لهذه الممارسة إلا فى عام ١٩٥٠ !

وقبل أن نشرع فى ذكر ملامح المشروع الوطنى المضاد ، يحسن التذكير ببعض مظاهر المشروع الاستعمارى وخاصة ما يتصل من تطبيقاته بالدين واللغة ، فقد صدرت عدة كتابات ، تجسمت فيما بعد فى ممارسات وتنظيمات تنطلق من التنصيص على توجهات معينة مثل:

- ضرورة تجريد الجزائريين أو بعضهم من الإسلام ، نظرا لأنه هو الذى جعل سكان الجزائر على اختلاف أعراقهم ، يتحدون فيمواجهة الاستعمار ، وبما أن العربية هى لغة الإسلام فيجب محاربتها . وقد تجسم هذا التوجيه فى السعى إلى:

- تمسيح الجزائريين ،عن طريق "شيكات جمعية الآباء البيض" التى أسسها الكاردينال "لا فيجرى"، وقد تلقى الكاردينال تشجيعا

خاصا من الكرسي البابوى الذى شبه جهوده في الجزائر بجهود القديسين المسيحيين الأوائل .

وعندما لوحظ صمود الجزائريين في وجه هذه المحاولة أنشئت جمعية" الأخوات البيض " أملا في أن تتمكن"الأخوات" عن طريق نفاذهن إلى البيوت واتصالهن بالنساء الجزائريات من استمالتهن للديانة المسيحية عبر ما تقدمهن لهن من مساعدات عينية وخدمات صحية... إلخ .

ـ محاولة تقسيم الجزائريين عن طريق تحريك النعرات العرقية بين "عرب" و "بربر" على أساس أن ذلك هو الطريق لتفتيت "الصخرة العربية البربرية" التى يلحمها الدين ، وفى هذا الإطار صدرت محاولات تنظيرية تتداخل مع تشويه التاريخ، تتمثل فى نسبة البربر إلى أوروبا ، والعرب إلى الجزيرة العربية. وقد كتب أحدهم ـ منذ القرن الماضى ـ يقول ما معناه : إن عقلية البربرى لا تشبه عقليتى محمد أو موسى ، ولكنها أكثر شبها بعقليتى مونتيسكيو وكوندوريسى .

ـ وبناء على ذلك كله ظهرت محاولات معينة يجسمها مشروع الداعين إلى ربط بعض المناطق" البربرية"بالمسيحية،وقد عبر بعض هؤلاء عن هذا المشروع بقوله: يجب أن نجعل بلاد البربر لبنان افريقيا ومن سكانها موارنة المستقبل، بل لقد فكر بعضهم آنذاك ــ أى منذ القرن الماضى ـ فى توطين عدد من موارنة لبنان فى بلاد القبائل .

ومن الواضح أن كل تلك المحاولات تؤدى ـ إن هى نجحت كليا أو حتى جزئيا ـ إلى تجفيف منابع الثقافة العربية ــ الإسلامية وتحنيطها وينتج عن ذلك ، خصوصا مع انتشار التعليم الفرنسى ، تكوين " نخبة مثقفة " جزائرية تحتقر ماضيها ، وتجهل تاريخها ، كما تجهل أبرز أعلام ومنجزات الحضارة العربية ــ الإسلامية . وهو ما يسهل نجاح المشروع الاستعمارى ، خصوصا وأن المدرسة الفرنسية حاولت النفاذ إلى الأرياف الجزائرية .

على ذكر ذلك ، يحضرنى مشهد أول درس تلقيته فى السنة الأولى من المدرسة الابتدائية الفرنسية ، كان المعلم جزائريا يرتدى اللباس التقليدى ، وقد علمت فيما بعد منه أن بدء مزاولته لتدريس الفرنسية كان فى عام ١٨٩٨ ، ببنى تليلان، وهى منطقة ريفية بعيدة عن العمران المدنى، تقع فى جبال الشمال القسنطينى . إن كل تلك المحاولات التى امتدت تقريبا منذ الثلث الأخير من القرن الماضى ، قد تم تتويجها بالاحتفالات الضخمة التى أقيمت فى ١٩٣٠عام بمناسبة مرور قرن على الاحتلال . وقد اقترنت تلك الاحتفالات بتمجيد شخصيات معينة من التاريخ الفرنسى ، مثل جان دارك ومثل القديس لويس ، وقد تصور الفرنسيون أن مشروعهم قد كلل بالنجاح، وأن الجزائر أصبحت فرنسية إلى الأبد.

هنا أجد أنه قد آن الأوان للحديث عن المشروع الوطنى المضاد، وتصدق على هذا المشروع نفس الملاحظة التى سقتها بشأن المشروع الاستعمارى . فرد الفعل الوطنى لم يتخذ منذ بداياته طابع مشروع متكامل، بل لقد تحدد تدريجيا عن طريق مواقف براغماتيه تطورت تدريجيا فى ظل المواجهة حتى أصبحت مشروعا مضادا بالفعل .

كان إغلاق معاهد التعليم العربى فى الجزائر قد دفع عددا من الجزائريين إلى التوجه خارج الجزائر : جامع الزيتونة فى تونس، جامع القرويين فى المغرب ، الجامع الأزهر فى مصر . ذلك أن التعليم الذى كانت توفره بعض الزوايا فى الجزائر تعليم متخلف من جهة ، وقاصر على مستويات محدودة من جهة أخرى، يضاف لذلك أن تعليم التاريخ فيها كان عبارة عن سرد لكرامات الأولياء، يكرس هيمنة شيوخ الزوايا على المقدرات العقلية للخريجين المدعوين لتأطير النشاط الطرقى المتحالف مع الاستعمار ، وقد كانت نسبة الذين ترددوا على جامع الزيتونة فى تونس أعلى من غيرها وتأتى نسبة المترددين على المغرب فى المرتبة الثانية ، وإذا كانت الدراسة فى الزيتونة والقرويين والأزهر دراسة

تقليدية فإنها كانت أرفع مستوى من تعليم الزوايا وأكثر تنوعا ، يضاف أن دراسة الأزهر والزيتونة كانت متأثرة ــ بدرجات متفاوتة ــ برياح الإصلاح والتجديد التى كانت تحمل أفكار الأفغانى ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبى.

وقد تأثر بعض الطلبة الجزائريين بتلك الأفكار، وقد كان الشيخ محمد النخلى والشيخ الطاهر بن عاشور من أبرز ممثلى حركة الإصلاح الدينى فى تونس، كما كان البشير صفر من أبرز دعاة العناية بالتاريخ فى تونس ، وقد تأثر بكل أولئك طلبة أصبحوا فيما بعد أسماء لامعة مثل عبدالحميد بن باديس ومبارك الميلى وغيرهما ، أما محمد البشير الإبراهيمى فقد كان قد نهل مباشرة من مدارس المشرق، حيث أقام هناك مدة طويلة قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى ومثله الطيب القصيبى الذى كان يقيم فى الحجاز قبل تلك الحرب ، حيث تأثر بالأفكار الواردة فى كتاب محمد بن عبدالوهاب ، وسوف أواصل الحوار معك لأهميته ...

مع أخلص تحياتى ... ،،،

أخوك محمد الميلى إبراهيمى

المدير العام

للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

(جـ) "حوار قومى .. رؤية سورية"

دعا أمين اتحاد المحـامين العرب الأستاذ فـاروق أبـو عيسـى إلى نـدوة بمقر الاتحاد لمناقشة كتـابى (تجديـد الفكـر القومـى) ، حضرهـا صفـوة مـن المفكريـن والسياسيين العرب بالقاهرة اختار منها مقدمة حديث الدبلوماسـى الشاعر والوزيـر السابق الدكتور عيسى درويش سفير الجمهورية العربية السـورية بالقـاهرة كنمـوذج للطرح القومى إذ فى هذا الشأن يقول :

" استوقفنى الدكتور مصطفى الفقى فـى مقدمـة كتـاب تجديـد الفكـر القومى عند العبارة التالية [١] :

" فكرت فى أن أكتب فى تجديد الفكـر القومـى دون الوقـوف عنـد مجـرد إحيائـه لأن مفهـوم التجديـد ينطوى علـى دلالات الإحيـاء مـع التغيير، وليس مجرد استعادة روح خف حماسـها أو ضعـف تأثيـرها ، فالتجديد يعنى بالدرجة الأولى أن عـودة الـروح تقـترن بتطـورات جديـدة وتستوعب التحولات التى حدثت والتغييرات التى طـرأت علـى السـاحة السياسية فى الوطن العربى منذ انتهاء فترة المد القومى " .

وبداية أفترض أن الفكر القومى يتعلق بقوم ينسـب إليهـم هـذا الفكـر ويتعلق بهم ماضيا وحاضرا وأقول مستقبلا ، وحجتى فى ذلـك أن الفكـر القومـى مـلازم للشـخصية القوميـة ولا يـزول إلا بزوالهـا ، وأفـترض أن الماضى والحاضر وربما المستقبل ينصب على قـوم مـازال عنصـر التوحيـد بينهم أقوى من عناصر التفريق ، وللزمان والمكان للتاريخ والجغرافيـا بمـا فيهما من حركة مد وجزر وانبعـاث وانحسـار علاقـة كـبرى ، وأفـترض أيضا أننا لا نجادل الآن وبعد ما يزيد على ألف وأربعمائة عام من بـزوغ

(١) للدكتور مصطفى الفقى ـ تجديد الفكر القومى ـ "ص٧" وما بعدها .

فجر الإسلام ومهبط الوحى ونزول القرآن أن الوطن العربى بحدوده الجغرافية القائمة الآن قد انتظم فى مجموعة روحية وثقافية ولغوية واحدة مازالت تشكل وحتى يومنا هذا مجموعة من الروابط التى تشكل أو تكون من المجتمعات البشرية وحدة متجانسة أو يسود التجانس فى الغالب بينها ، واتفق عليه اصطلاحا بأنه الأمة الواحدة أو الشعب الواحد أو القوم وإذا أضفنا إلى هذه المكونات وحدة الأرض.. وتواصلها الجغرافى وتعاقبها التاريخى خلافة وملوكا، شعوبا وحركة مجتمع دولا أو دويلات وعززنا ذلك بالآلام المشتركة أو المصير المشترك أو وحدة الآمال والمصالح فإننا ودون خوض فى التفاصيل نستطيع القول بأن العرب أمة واحدة ويتكلمون لغة واحدة ويحملون منظومة من القيم الروحية الواحدة أو المتجانسة مع الديانات السماوية الأخرى التى نزلت فى المنطقة وعزز الدين الإسلامى التعامل معها والتعايش بينها وإلى جوارها ..

وإن للعرب ثقافة أو حضارة أثرت وتأثرت فيما قبلها ومعها وما تلاها، وأنها تأثرت بتلك الحضارات بدرجات مختلفة واستوعبت بعضها وأضافت عليها .. وأخرج أيضا بأن عوامل الجغرافيا إضافة إلى عوامل التاريخ تعزز الرابطة القومية ولا تلغيها وتحقق المصالح ولا تنفيها، وعوامل الإحياء أو التجديد موجودة فكيف نتعامل معها أو نبدأ فيها ؟ وانطلاقا من هذا فإن الدعوة إلى التجديد تفترض بداية أن نغضَ الطرف أو نتعامل بشكل موضوعى مع الجدل الذى يدور هنا أو هناك حول التشكيك بالعرب أو ثقافتهم أو لغتهم ، وهذا الجدل الذى يدور فى بعض الصحف أوالدوريات .

نذهب إلى القول مع الدكتور سليمان حزين حيث يقول من هو العربى؟ وماذا نقصد بالعروبة ؟ والجواب على ذلك بسيط بساطة الكيان العربى التاريخى نفسه ، فالعربى لا تكتمل عروبته إلا إذا كانت اللغة العربية وعاء فكره وثقافته ، وكانت العروبة محط انتمائه الوطنى القومى، وإن اللغة والثقافة والانتماء القومى لها منارات القومية العربية

التى يزجى إليها هـذا الكتـاب ويقصد كتابـه [٢] " أرض العروبـة رؤيـة حضارية فى الزمان والمكان "

ولقد أشار الدكتور الفقى إلى مثل هذه الأفكار فى أكثر مـن موقـع فـى كتابـه [٣] ولعلنـى أستذكر حديثـا ورد فـى كتـاب قرأتـه تحـت عنـوان المجتمع العربى لأستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى طبع فـى جامعـة الإسكندرية فى أوائل الستينات نسبة إلى الرسول (ص) حيث يقول فيمـا معناه ليست العربية لأحدكم بأب ولا أم فمن تكلـم العربيـة وعـاش علـى أرضها وحمل مشاعر أهلها فهو عربـى .. وقـد دققـت الأمـر مـع عـالمين جليلين هما الدكتـور أحمـد عمـر هاشـم والأسـتاذ عبدالـوارث الدسـوقى بواسطة المفكر العربى الأستاذ عبد الهادى البكار وكـان [٤] جوابهمـا أن هذا الحديث ليس بحديث نبوى مسـند أو مؤكـد ، ولكنـه أفتـى بجـواز التعامل مع نص الحديث باعتباره من المأثورات عن النبى (محمـد) لأنـه يتوافق مع جوهر الدعوة الإسـلامية باعتبارهـا دعـوة أمميـة ومـع جوهـر العروبة غير العرقية وغير العنصرية القائلة بأن القومية هى اللسان .

وبعد هذه المقدمة سأتناول الموضوع مـن خـلال النقـاط الآتيـة لكـى لا أخرج عن الموضوعات التى أثارها الدكتور مصطفى الفقى فى كتابـه علـى الشكل التالى :

١- هل الفكر القومـى موضـوع عـارض أو طـارىء أمـلاه ظـرف تـاريخى وأصبح هذا الفكر غير ذى موضوع بزوال هذا الظرف التاريخى ؟

٢ ـ هل العروبـة فى مصر موضـع تساؤل أم هـى حقيقـة مؤكـدة قـامت مصـــر بدور كبير فى حمل رسالتها وما زالت ينتظرها الكثير ؟

---

(٢) الدكتور سليمان حزين ـ أرض العروبة رؤية حضارية فى الزمان والمكان ص ١٩ ـ دار الشروق ١٩٩٢ .

(٣) الدكتور مصطفى الفقى ـ تجديد الفكر القومى ص ٨ . دار الشروق ١٩٩٤ .

(٤) رسالة الأستاذ عبدالهـادى البكـار المسندة للأسـتاذين الدكتـور أحمـد عمر هاشـم وعبدالـوارث الدسـوقى (محفوظة لدى الكاتب صاحب التعليق) .

٣ ـ لماذا حملت الشام رسالة التبشير فى الفكر القومى التاريخ والواقع ؟

٤ ـ العروبة والإسـلام ـ التناسق أو التعارض .

٥ ـ كيـف يمكـن تجـديـد الفكـر القـومى أو إحيـاؤه فـى ظـل المتغيرات الدولية الجديدة؟

د . عيسى درويش

سفير الجمهورية العربية السورية ـ بالقاهرة

الشرق الأوسط
بين الرؤية القومية والنزعة الإقليمية

تكرر الحديث في كل المنتديات الثقافية وتردد على امتداد اللقاءات السياسية خلال السنوات القليلة الماضية حول مستقبل الشرق الأوسط الذى شهد صراعا طويلا بين العرب وإسرائيل عبر العقود الخمسة الأخيرة ، حيث بلغت المنطقة ذروة المواجهة الدامية بأربع حروب شاملة على الأقل ، فإذا بها اليوم تتجه اتجاها مختلفا له بوادره منذ الزيارة الشهيرة للرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ في محاولة منه لاستثمار النتائج السياسية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ولكن هذا الحديث عن شرق أوسط جديد بدأ يستمد تبريره أولا منذ توقيع الفلسطينيين وإسرائيل على الإعلان المسمى " غزة - أريحا أولا " وواقع الأمر أن الحديث عن مستقبل المنطقة أمر يؤرق كل المهتمين بأمورها ، المتابعين لشئونها ، وذلك لأسباب عدة، **أولها** أن المنطقة شهدت تطورات متلاحقة ذات إيقاع سريع بدءا من اجتياح لبنان واستمرار الحرب العراقية الإيرانية وانتهاء بمواجهة التحالف ضد العراق فيما سمى بحرب الخليج الثانية ، والسبب **الثانى** أن المنطقة تعانى مخاض التحول على كل الجبهات وفى مختلف الاتجاهات ، إذ تثور قضايا المشاركة الشعبية والتعددية السياسية فى مختلف أقطار المنطقة ، بشكل يوحى بالرغبة الملحة فى التحول والإصرار الإرادى على التغيير أما السبب **الثالث** فهو أن المنطقة مهيأة الآن أكثر من أى وقت مضى للاتجاه نحو الانفراج الإقليمى وقبول مفهوم التعايش بين العرب وإسرائيل ، أى الانتقال من مرحلة المواجهة إلى مرحلة القبول بالمشاركة الإقليمية الطبيعية .

ويهمنى هنا أن أتعرض لبعض تصورات المستقبل على ضوء المستجدات التى طرأت، والتى جعلت العلاقة بن الثوابت والمتغيرات فى حاجة إلى مراجعة شاملة.

وأضرب مثلا لذلك بنماذج لبعض القضايا التى تحتاج إلى إجابات فى المستقبل القريب وأهمها :

أولا :الإطار القومى الذى يجمع العرب ـ والذى اعتمد فى صحوته منذ الخمسينيات والستينيات من هذا القرن على تأكيد جوهر الصراع مع إسرائيل وتعميق الخلاف معها ـ هل سيظل مصدر الشرعية القومية بعد كل هذه التحولات والانفراجات؟ أم أن على العرب العودة إل الجذور الأصلية للحركة القومية دون حاجتها إلى عدو يوحد الكلمة ويجمع الشمل !

ثانيا : إن عقلية السلام تختلف بالضرورة عن عقلية الحرب وصراع فى حجم الصراع العربى الإسرائيلى، بتاريخه المتشابك وعناصره المعقدة التى يمتزج فيها الدين بالقومية والتاريخ بالجغرافيا والثقافة بالاقتصاد، سوف يحتاج إلى مرحلة انتقال قد تطول ليستوعب الجميع إمكانية الخلاص من فكر سيطر على العقول عشرات من السنين ، ورسخ فى وجدان أجيال ثلاثة على الأقل من العرب والإسرائيليين على حد سواء ولذلك فإن فلسفة السلم يجب أن تحمل معها كل مزاياه حتى تمحو مرارة صراع دام أحقابا طويلة ، وهنا يكون الحديث المكرر عن "التطبيع" نوعا من الجدل الذى يعد هروبا من الحاضر دون الاستعداد للمستقبل .

ثالثا : إن إغلاق ملف المقاطعة العربية لإسرائيل فى جانبها الاقتصادى كان يحتاج إلى ضمانات موازية تمضى مع مسيرة عملية السلام . فالمقاطعة العربية هى ورقة هامة فى ملف المفاوض العربى يشترى بها السلام ويدفعها ثمنا لاستعادة الحق ، لذلك فإن التفريط فيها وكذلك الإفراط فى التركيز عليها ، كلاهما يحمل خطرا مزدوجا على مستقبل التعايش المتوقع، ويعطى إحساسا بأهمية التوقيت الصحيح وتلازم القرار الجماعى بإنهاء المقاطعة مع اتجاهات موضوعية نحو السلام الحقيقى .

رابعا : إذا كان لدى الجانب العربى مخاوف من ابتلاع إسرائيل للمنطقة اقتصاديا وتطلعها لاستثمار تقدمها التكنولوجى وعلاقاتها الوثيقة بالغرب فى استنزاف موارد الأثرياء وتوظيف قدراتها المتميزة فى أن تكون الوسيط التجارى بين

اقتصاديات المنطقة الغنية ماديا والفقيرة تقنيا فى نفس الوقت ، وبين تكتلات أخرى فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا . إذا كان الأمر كذلك فإن لدى إسرائيل على الجانب الآخر مخاوف من نوع مختلف، أهمها ما يمكن تسميته بالقلق الثقافى ، فلقد عاشت إسرائيل منذ قيامها وراء أسوار عزلة ثقافية جعلت منها دولة "جيتو" الشرق الأوسط لأسباب تتصل بالاختلاف الحضارى ، بل والثقافى القائم على العداء السياسى مع جيرانها ، والآن وقد سكتت المدافع وظهر احتمال قوى لسقوط الأسوار، فإن إسرائيل تخشى على شخصيتها القومية والدينية من الضياع فى محيط عربى واسع والذوبان فى إطار ثقافة عربية كاسحة، لها وجود تاريخى أصيل فى المنطقة بل وداخل حدود دولة إسرائيل ذاتها، لذلك فإن المخاوف متبادلة سواء أخذناها بالمعيار الاقتصادى أو الثقافى ولا أمل للخلاص منها إلا بجدية السعى نحو السلام وصدق النيات لتحقيقه.

خامسا : لعل الحوار العلنى الذى دار فى قمة عمان (الأردن) الإقتصادية فى بداية نوفمبر ١٩٩٥ وكان طرفاه العاهل الأردنى من جانب ووزير الخارجية المصرى من جانب آخر حول مسألة "الهرولة" باعتبارها تعبيرا عن انعدام التوازن بين ما يعطيه العرب لإسرائيل وما يحصلون عليه منها فى إطار زمنى محدد .. لعل ذلك الحوار يعكس أزمة الفكر القومى فى ظل الواقع العربى المعاصر ، وهنا نضيف ان "التطبيع الثقافى" بين العرب وإسرائيل سوف يظل الورقة الأخيرة قبل الدخول فى مرحلة التعايش الكامل بينهما ، وقد كان لنا اقتراح محدد نشرته الصحف المصرية (مارس وابريل ١٩٩٦) نربط فيه بين قبول العرب بذلك "التطبيع الثقافى" الذى يمثل آخر أسوار المواجهة باعتباره التعبير الحقيقى عن وجدان الأمة وضميرها الباقى، والذى يحتوى مفكريها ومبدعيها ومثقفيها ، وهيئاتها العلمية ، ونقاباتها المهنية ، وجمعياتها الأهلية ، بل وخلاصة العقل العربى ذاته وذاكرته القومية كلها .. نربط بين ذلك العطاء الضخم من جانبنا وبين تخلى إسرائيل عن برنامجها النووى وتوقيعها على اتفاقية حظر انتشار أسلحته وقبولها باشراف المظلة الدولية فى هذا الشأن مثل غيرها من دول العالم، إذ لا يكون مقبولا أن يسلم العرب " الكارت" الأخير لديهم سعيا للسلام الشامل بينما تحتفظ إسرائيل

بترسانة نووية تحت دعاوى نظريات بالية عن الردع الاستراتيجي أو التفوق العسكرى أو الأمن القومى .. فإن من يريد السلام الحقيقى يجب أن يتهيأ له بعقلية جديدة ، وروح مختلفة ، واستعداد كامل ..

سادسا : إن الإسلام السياسى يلعب دورا فعالا فى وقت يقترن فيه تصاعد تأثيره فى عدد من أقطار المنطقة مع محاولات إقامة شكل جديد للشرق الأوسط، وهنا يثور التساؤل ... هل يمكن أن يمضى الشرق الأوسط فى طريقه الجديد فى ظل تصاعد ظاهرة العنف السياسى الذى يستند ولوظاهريا إلى خلفية من "الأصولية الإسلامية" بمرجعيتها الروحية؟ وهو أمر لا يهدد فقط مستقبل المنطقة وتركيبات الأوضاع فيها، ولكنه يتجاوز ذلك إلى استقرار النظم القائمة فى عدد من الأقطار الإسلامية والعربية ويفرض نفسه عاملا مؤثرا يجب أخذه فى الاعتبارعند أى محاولة لتشكيل شرق أوسط مختلف .

هذه بعض نماذج لأفكار تدور حول محور التغيير المحتمل للخريطة السياسية للمنطقة، يظهر منها هذا التناقض المحتمل بين عناصرالثبات وعوامل التغيير، وإذا كنا نعرف من دراسة النظم السياسية المقارنة أنه يجدر بالشعوب أن تتمسك بالثوابت فى مراحل التحول ، فإن العرب مطالبون أكثر من أى وقت مضى بالتمسك بالروح القومية ، والاتجاه نحو حد أدنى من التضامن العربى حتى لا يكون أمامهم خياران فى وقت واحد، أحدهما قومى عربى والثانى جغرافى سياسى ، إذ الواقع أن النظام الشرق أوسطى الجديد ليس بالضرورة بديلا للنظام الإقليمى العربى ، بل إن التداخل بينهما يرفع ذلك التناقض ، فدخول هذه المنطقة فى أجواء السلام لا يعنى أبدا انفراط عقد العروبة أو المساس بالروح، بل إننا قد نتوقع أن يكون دخول العرب فى شرق أوسط جديد وتعاملهم اليومى المباشر مع إسرائيل مدعاة لليقظة القومية والصحوة الحضارية التى تبعث فى العرب روح التجديد وتعلى مكانة العقل ، خصوصا إذا كنا نتصورأن التحولات المنتظرة والتغيرات القادمة سوف تحمل معها بالضرورة تحولات مماثلة فى هياكل النظم السياسية العربية وتغييرات محتملة فى القيادات المسيطرة والنخب الحاكمة .

والأمر فى ظنى لا يتوقف عند مجرد التنبؤ السياسى والتخمين بالمستقبل ولكنه يتجاوز ذلك إلى صيغة تصل الواقع بالممكن ، فإذا كان الحاضر هو ابن الأمس فإن المستقبل هو وليد الحاضر ، وليس أمام العرب والإسرائيليين من سبيل آخر إلا التعايش والانتقال إلى مرحلة أخرى من الصراع الذى يقوم على روح التنافس الحضارى والتعاون الاقتصادى والحوار الثقافى من أجل شرق أوسط جديد يرضى به الجميع خصوصا أصحاب الحقوق المشروعة والأمن المفقود ودعاة السلام المنشود.

"الديموقراطية .. رؤية متجددة"

قضية الديموقراطية قضية كثر الحديث حولها فـي العـالم الثـالث وفـي غيره حتى أصبحت من كثرة ما ذكر عنهـا تعبيرا متكررا فـي كـل مناسبة سياسـية . ويكفى ان اقول أن الديمقراطية وهى مسمى غربى إنما تعبر بشكل أو بـآخر عن مجموعـة التقـاليد والأفكـار التـى ظهـرت عـبر تقاليد حضاريـة معينـة . فتطـور المجتمعات البشرية ارتبط دائما بفكرة التعبير عن الـرأى ، فـالبعض يطلـق عليهـا كلمة الليبرالية والبعض الآخر يطلق عليها كلمة الديموقراطية ، وبين هؤلاء وأولئـك ينفرد الفكر الإسلامى بمنطوق الشورى ، فالغاية هـى أن تصبح الديموقراطيـة هـى التعبير المؤسسى عن المفهوم الفلسفى لكلمة الحرية ، فالديموقراطيـة تـأتى لتحـوى تنظيما مؤسسيا يحيط هذا التعبير الفلسفى العام ويحيله إلى سياسة واضحة نستطيع أن نشير إليها ونقول : هذا نظام ديموقراطى .

فالعلاقة بين الاوضاع الداخلية فى بلد معين والظروف الدوليـة علاقـة متبادلـة يؤثر كل منهما على الآخر ، وذلك بحكم ثورة المعلومات التـى جعلـت العـالم كلـه كقرية صغيرة مترابطة . ومن ذلك لا نتصور أن تكون هناك قوة دوليـة هامـة فاعلـة ذات تأثير حاكم فى العلاقات الدوليـة بينمـا هـى فـى الداخـل تئد الديموقراطيـة وتقمع الحريات .

وسوف أسوق مثالا فالرئيس السادات حينما تولى الحكم فى بدايـة السـبعينات وشاء أن يتجه إلى الغرب لوضع احتمالات بديلة يخرج بها من دائرة تقاليد الحكـم الناصرى لم يتمكن أن يفعل ذلك ولو من حيث الشكل فقط إلا بحديـث مكـرر عـن الانفتـاح الاقتصادى والمنـابر السياسـية والسـعى نحـو الشـرعية الدسـتورية بديـلا للشرعيةالثورية . من هنا يبدو واضحا أنه لا يمكن أن تكون هنـاك قـوة فاعلـة فـى مجتمع اليوم ما لم تترسخ أقدامها على قاعدة متينة من احترام الحريات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة ، فبالإضافـة إلى التكييـف القـانونى والمؤسسـى لآليـات الديموقراطية إلا انه يبقى لنا وبشكل مستمر أن نقف عند درجـات النمـو والنضـوج

فى المجتمعات المختلفة وتقدمها الثقافى والاجتماعى كإطار عام للوجود الديموقراطى ، خصوصا وان الاعتبارات السياسية أصبحت تزحف على المجتمع الدولى بحيث أعطت درجة من درجات المشروعية للقوى الكبرى فى العالم بطريق مباشر لكى تصبح مراقبا دوليا بشكل جماعى أو فردى للبحث فى شئون التعددية السياسية والديموقراطية وحقوق الإنسان وحتى شئون البيئة ، وهو أمر ينتقص أحيانا من المفهوم التقليدى لسيادة الدولة بمدلولها القانونى المعروف ، كما يبدو الأمر مرتبطا ارتباطا مباشرا بوزن الدولة فى المجتمع الدولى وسياساتها الخارجية بحيث أصبح يتعين عليها أن تتحدث بشكل مستمر عن نظام يقف على قدميه فى المجتمع الدولى من خلال احترامه للحريات وتطبيقه للديموقراطية .

لذلك لابد أن أؤكد أن العلاقة بين الفرد والدولة ما زالت حتى الآن هى العنصر المؤثر فى طبيعة النظام السياسى ، وترى بعض الانظمة أن تزايد دور الفرد سوف يؤدى إلى اتجاه معين ، بينما لو طغى دور الدولة فسوف يؤدى بها إلى اتجاه آخر . إلا أن الذى حدث فى السنوات الأخيرة هو أن التعددية السياسية قد اكتسبت أرضية واسعة بل ربما كان ذلك فى العقد الأخير وحده وقد ساعد على ذلك عوامل متعددة فبالإضافة إلى الانفتاحين السياسى والإعلامى والتقارب الثقافى والفكرى وسقوط معسكر النظم الشمولية فى السنوات الأخيرة بما أعاد الديموقراطية وعزز قاعدة التعددية وأضاف إليها بعدا جديدا ، ولست أعنى بسقوط النظم الشمولية اختفاء الفكر الاشتراكي فهو جزء من رصيد الإنسانية وتراثها الفكرى الذى يتقدم ويتأخر فى دورات مختلفة فى حياة البشر . أما التطبيقات وتطوراتها فإنها قد تصاب بحالات من الترهل والضعف نتيجة عوامل معينة قد لا يكون بالضرورة للجانب النظرى للفكر الاشتراكي اساس فيها ، ولكن تبقى قضية الحرية هى ذلك البعد الغائب الذى قوض تلك النظم وأدى إلى سقوطها بشكل مفاجىء لم يكن أكثرنا تخصصا قادرا على التنبؤ به ، لذلك أصبحنا نعى جميعا وبغير مواربة أن قضية الديموقراطية هى القضية الحاكمة فى مستقبل المجتمعات والنظم السياسية المختلفة .

ولو أردنا أن نطبق ذلك على دول العالم الثالث ، ومصر بالتحديد فيها ، فقد نجد أن علاقة الفرد بالدول ترتبط بمراحل مختلفة ، ففى العصر الملكى إيجابيات يجب أن نذكرها بكل موضوعية وهى تتصل بالبعد الثقافى وتطبيق بعض ملامح الديموقراطية فى الحياة النيابية ، وكذلك مظاهر الدور التنويرى فى الحياة المصرية بدءا بالعائلة المالكة نفسها والتى تعتبر جامعة القاهرة على سبيل المثال هى إحدى نتائج جهود قام بها أفراد منها .

والعصر الناصرى بكل ما يقال عنه من سلبيات وما يوجه إليه من انتقادات فيما يتصل بغياب الديموقراطية وضعف المشاركة السياسية إلا أنه يبقى أيضا تعبيرا عن دور الدولة القائد فى مواجهة الفرد ودورها الرائد إقليميا ودوليا . وحين وصل الرئيس السادات إلى قمة السلطة فإنه كان يفكر بطريقة مختلفة ولكى يتسق حديثه مع ما يريد سعى إلى صورة مختلفة تسمح له بالحديث عن الديموقراطية والتعددية فبدأ بالفرد وحاول توسيع دوره حتى أصبح القطاع الخاص يظهر جنبا إلى جنب مع القطاع العام ثم جاء عصر الرئيس مبارك الذى سعى إلى درجة من درجات التوازن بين كل الاتجاهات وفى مختلف المواقف بما فيها علاقة الفرد بالدولة ، فعلى الرغم من اتجاه زيادة دور القطاع الخاص فى الحياة الاقتصادية والتأكيد على بناء اقتصاد يسعى إلى دور بارز لرأس المال الخاص إلا أن ذلك تم مع وجود القطاع العام لخلق درجة من التوازن بين الفرد والدولة ، ولكن بقيت هناك عقبات ربما هى جزء من تقاليد تارخية مصرية مثل ما يتصل منها بمستوى الثقافة ودرجة التعليم وقدرة الفرد على اكتشاف المستقبل وتقبل الحياة من حوله وقدرته على مخاطبة الآخرين والرغبة فى الاستماع إليهم ودرجة الأمية ونمط الحياة الاجتماعية بما فى ذلك معدل دخل الفرد ، هذه كلها عوامل موروثة ، بينما هناك عوامل تتصل بميكانيكية النظام وبآليات التغيير فيه . وأعترف أن حجم حرية التعبير وخصوصا فى الصحافة قد وصل الآن إلى درجة غير مسبوقة فى تاريخنا كله بما فى ذلك الفترة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ برغم بعض المحاولات لوضع قيود عليها أو الإقلال من دورها .

ولكن بقيت لأسباب عديدة ضرورة تأكيد همزة وصل تقوم بين حرية التعبير وبين إمكانية المشاركة فى القرار السياسى الفعال، وهى بمثابة حيز من الفراغ لابد أن تتقدم الدولة بأسرع ما لديها لسد تلك الفجوة وإلا فإن قوى عديدة تحاول دائما استغلالها .

كما أن أى حديث عن تزايد دور الفرد من الناحية الاقتصادية لابد أن يستتبعه كذلك حديث دور الفرد من الناحية السياسية ، لأنه لا يمكن أن نتصور أن للفرد دورا فاعلا فى مستوى معين ، بينما نسلبه هذا الدور على مستوى آخر ، ولذلك فإن إعمال نظرية "الاختيار الطبيعى" فى مجتمعنا هو فى ظنى مفتاح للخروج من كثير من الأزمات ولابد أن نعترف أن إعمال تلك النظرية سوف يؤدى إلى سقوط كل رموز الفساد السياسى والاقتصادى وكل مظاهر المحسوبية والمحاباة والتى تسمح للقدرة البشرية أن تبدع وتتقدم بحيث تصبح للحرية معنى ، ويصبح لمؤسسات الدولة المصرية ـ وهى مؤسسات تنموية عريقة ـ دور فاعل ومؤثر فى صياغة المستقبل على أبواب الألفية الميلادية الثالثة ، فلابد من دور أقوى للأزهر الشريف ولابد من دور جديد للجامعات المصرية ولابد من دور أكثر تأثيرا للأحزاب السياسية ، ولا بد من دور فاعل للهيئات والنقابات والمنظمات غير الحكومية ، وهى الآن أكثر فعالية خصوصا فى السنوات الأخيرة ، إذ إن محاولة تعطيل المسيرة المصرية جاء بشكل متعمد نتيجة إهمال التقاليد السياسية والثقافية والفكرية فى حياتنا بحيث توقفت جزئيا بعض المؤسسات الدينية والعلمية والثقافية عن العطاء المطلوب .

كما أنه يتعين علينا توسيع قاعدة المشاركة السياسية والربط بين حرية التعبير وبين مسألة القرار السياسى على مستوياته المختلفة ، ولابد من دور أكبر للأحزاب السياسية بالذات حتى تصبح مدارس لتخريج كوادر سياسية للمستقبل .. بإيجاز لابد من المضى مع حركة التاريخ ومواكبة تيار الإنسانية المتحرك ولابد من التسليم بالتعددية والتركيز عل قضايا حقوق الإنسان واحترام آراء الغير مهما اختلفنا معه .

الأحزاب المصرية
بين الذاكرة والرؤية

يزداد المصريون قربا من الوطن حين يكونون بعيدين عنه .. وتحتل همومه القلب الغائب ، وتسكن أحلامه الوجدان البعيد .. فما ترك المصرى وطنه إلا وعاش فيه ، وما رحل عنه إلا وكان معه .. تزداد حساسيته للأحداث التى تجرى على أرضه، وتستبد به شئون الوطن وشواغله ، ويمضى فى مقارنته دوما بسواه ، حيث تتزاوج أمامه التجارب الإنسانية ، وتتسم لديه النظرة بالشمول والعمومية ، ويبدو الوطن عن بعد براقا متألقا .. مثل اللوحة الرائعة تختفى عيوبها وتضيع رتوشها إذا اتسعت المسافة بينها وبين من يتطلع إليها مشدودا مفتونا .. (*)

والانتخابات البرلمانية تكون دائما مناسبة وطنية مصرية شاملة للشأن العام وتقييم التجربة الديموقراطية من خلال البحث فى التركيبة الحزبية واستكشاف مسارها وتحليل دورها .. وسوف نلاحظ عند التطبيق على الواقع المصرى أن الأحزاب السياسية تبدو ـ فى مجملها ـ صدى لفترات زمنية معينة فى تاريخنا الحديث ، وامتدادا يكاد يكون جامدا فى بعض الاحيان لأفكار ارتبطت بظروف معينة وانطلقت من احقاب محددة .. وهو أمر لا بأس به فالحزب السياسى فى النهاية يمثل مجموعا من الأفراد ينتهجون أسلوبا للوصول إلى السلطة وفقا لطرح فكرى يلتزمون به أو ينطلقون منه ، لذلك يكون معيار التميز من جانب ومعيار الشعبية من جانب آخر شرطين يصعب تجاهلهما عند التصدى لتحديد مفهوم الحزب السياسى وتمييزه عن المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية ..

(*) كتب المؤلف هذا المقال وهو بعيد عن وطنه ، سفيرا لمصر بالخارج

وأوجز هنا تصورى لموقف أحزابنا السياسية فى عدد من الملاحظات أهمها :

أولا : تعتمد الأحزاب المصرية القائمة على مرجعيات تستمد منها جزءا كبيرا من شرعية وجودها وأسباب بقائها ، "فالوفد" وريث الفترة الليبرالية بين الثورتين (١٩١٩ ـ ١٩٥٢) ، " والناصرى " تعبير عن السياسات والممارسات التى امتدت بين منتصف الخمسينيات وبداية السبعينيات ـ و" العمل " بقياداته وشخصياته امتداد تاريخى لحزب مصر الفتاة ، أما " التجمع " فكل أفكاره وبرامجه تشير إلى تراث اليسار الوطنى، بل إن الحزب الوطنى الحاكم ذاته يعتمد ـ فضلا عن وجوده فى الحكم ـ على مزيج من رصيد ثورة يوليو ١٩٥٢ ونصر أكتوبر ١٩٧٣ ، وحتى التيار الإسلامى ـ بكل فصائله وجماعاته ـ هو ابن شرعى لجماعة الإخوان المسلمين قبل حلها ، ومنذ أن انشأها الشيخ حسن البنا عام ١٩٢٨ .. وبلد هذا شأن أحزابه، وتلك مرجعياتها المستمدة من الماضى ، لابد وأن يعيد النظر فى تلك التركيبة على نحو يشمل كافة الأحزاب من حيث القيادات والبرامج وأساليب العمل .

ثانيا : تختفى بعض الأحزاب السياسية المصرية وراء قيادات تاريخية تجعل منها أحزاب أشخاص اكثر منها أحزاب برامج ، فإن اسماء مثل "سراج الدين"و"محى الدين" و"شكرى" كلها نماذج للتأثير القوى للقيادة على القاعدة الحزبية ، وهو أمر قد تنتفى معه الممارسة الديموقراطية السليمة داخل الحزب ذاته ، وهنا يتعذر على فاقد الشىء أن يعطيه ، فالحزب الذى لا يضع معايير ديموقراطية للحركة الداخلية له على نحو يجعل له مؤتمرا عاما سنويا تتم فيه عملية تصعيد قيادات وانزواء أخرى وفقا لضوابط موضوعية ، أقول إن مثل هذا الحزب لا تكتمل له شروط الوجود أو أسباب الشعبية قد تكون له صحيفة واسعة الانتشار ولكن ليس لديه ضمانات الاستمرار.

ثالثا : سوف تكشف الدراسة المقارنة للبرامج التى طرحتها بعض الاحزاب فى مناسبات مختلفة . عن درجة من التشابه فى الخطوط العريضة ، فلا نكاد نجد حزبا يتخذ موقفا مختلفا عن غيره من قضايا ترتبط بالدين أو القومية ، فضلا

عن أن برامج بعض هذه الأحزاب لا تخلو من شيء من الاضطراب الذى يصل إلى حد التناقض .. لقد كنت أتصور مثلا أن يركز حزب على البعد العروبى لمصر ، بينما يتحمس آخر للهوية الفرعونية ، ويستعيد ثالث تقاليده المرتبطة بالليبرالية والوحدة الوطنية ، بل إن جدلا بين الحركة القومية العربية من جانب وبين توجهات مصر التقليدية تجاه وادى النيل كان يمكن ان يكون مادة للخلاف الأساسى بين بعض الأحزاب عند وضع الأطر الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية.. إلا أن الواقع يثبت أن ذلك لم يحدث ،ويكفى فقط ان أذكر بدولة عربية صغيرة حاولت فى فترات معينة توظيف ميول بعض الشخصيات السياسية لخدمة مواقف محددة ، فقد كان تعيين " بهجت التلهونى " رئيسا للحكومة الأردنية يعنى مؤشرا لمغازلة " القاهرة " بينما يكون اختيار صهره " زيد الرفاعى " فتحا لجسور جديدة مع " دمشق " وهكذا تكون التعددية ـ حتى فى ظل غياب الحزبية ـ أداة لخدمة أغراض الحكم وأهداف السياسة .

رابعا : يجب أن نعترف أننا لم ننجح حتى الآن فى استخدام الهامش المتاح من الديموقراطية لصالح سياستنا الخارجية ، وهنا تكفى نظرة خاطفة على التركيبة الحزبية الإسرائيلية لندرك حجم الفرص الضائعة علينا ، إذ لم نتمكن من وضع إطار حركة عام يسمح لنا بتوزيع الأدوار فى ظروف معينة مثلما برع الآخرون فى ذلك حين جعلوا من المقارنة بين الأحزاب من حيث المرونة والتشدد مبررا يعطيهم ميزات إضافية فى التفاوض مع الآخرين على نحو يجعل من الرأى العام لديهم أداة للضغط على سواهم .

خامسا : إن هناك ظاهرة ـ لا نكاد نرى لها نظيرا لدى غيرنا ـ وهى الإحجام عن استخدام هامش الحرية المتاح لأسباب غير مفهومة ، وكأنها محاولة انتهازية للمزايدة ضد الديموقراطية وإيثار للسلامة حتى دون وجود مخاطر حقيقية ، بل هى مجرد تفضيل لشعار (كن ملكيا أكثر من الملك) أو لعلها بمثابة صدى لنظرية (سكّنْ تسلمْ) الشهيرة فى النحو العربىّ .. ولا شك أن مثل هذا التفكير العاجز إنما يعكس حقيقة مريرة مؤداها أن ثقافة الديموقراطية لم تجد أرضية صلبة أو مناخا مناسبا رغم أننى أزعم أن القدر المتاح من حرية التعبير فى مصر حاليا ـ

خصوصا فى مجال الصحافة - يبدو غير مسبوق فى تاريخنا الحديث ، وأضيف إلى ذلك نقطة جديرة بالاهتمام والتأمل وهى سقوط فترات كاملة من ماضينا القريب بشكل تعمدى من خريطة التفكير لدى بعض الأحزاب، وهنا يجب أن نتذكر أن الماضى حقيقة يمكن أن نختلف مع مسارها، ولكن يستحيل أن نرفض وجودها .

سادسا : الأصل فى الحزب السياسى هو ان يكون مدرسة سياسية لتخريج الكوادر الصالحة للعمل الوطنى والحياة العامة ، ولكن ذلك على ما يبدو لا يقع فى اهتمامات كل أحزابنا السياسية .. قد تكون لدينا حساسية لتجربة تنظيم الشباب فى الحقبة الناصرية لأسباب يراها البعض ، ولكن لا يجب ان يكون ذلك مبررا على الإطلاق للتجاهل الكامل للوظيفة الحزبية المتعلقة بتدريب الكوادر السياسية وتأهيل القيادات لأن ذلك يصنع فى النهاية فراغا هائلا فى الساحة تسارع لشغله والاستفادة منه تيارات أخرى تبدأ من التطرف الفكرى وصولا إلى الإرهاب الدموى مرورا بكل مراحل العنف السياسى .

□

إننا نريد أن نقول إن أمة بلا ذاكرة هى بالضرورة أمة بلا رؤية .. فالذاكرة هى ملف الماضى والرؤية هى ملف المستقبل ويربط بينهما مسار الحاضر بكل ماله وما عليه..

ونحن نريد لمصرنا أن تكون موصولة العطاء يدفع ماضيها نحو مستقبلها ولا تتوقف فقط أمام المرجعيات والسلفيات فى استغراق يصرفنا عن مشكلات الحاضر وقضايا المستقبل .. إننا نمثل الدولة الوحيدة فى المنطقة التى عرف لها من حولها مؤسسات فكرية عريقة وتراثا ثقافيا واضحا وتقاليد مهنية راسخة .. فهى مصر بلد الأزهر الشريف والكنيسة القبطية ، بلد البرلمان القديم والجامعات المرموقة والحركة النقابية والعمالية المبكرة .. وهى أيضا رائدة حركة التنوير فى المنطقة كلها .. تميز فيها القضاء والمحاماة والطب والتعليم والقوات المسلحة والشرطة والسلك

الدبلوماسى فضلا عن الصحافة والآداب الراقية والفنون الجميلة .. لم نبخل على غيرنا بالعطاء ، ووضعنا أسسا لكل ذلك على امتداد القرنين الأخيرين وها نحن نطل على ذات المنطقة بعطاء جديد فى ظروف مختلفة ، وأعنى بذلك مظاهر التعددية السياسية والحياة الديموقراطية فى ظل مرحلة بالغة التعقيد سريعة التطور، لذلك يكون طبيعيا أن تكون لنا وقفة لكى نقول إننا نريد دائما تجربة وطنية تساهم فى تشكيل وجدان مصر الوطنى على أبواب القرن الحادى والعشرين.. نريد أحزابا سياسية بالمفهوم العصرى لها .. نريد قيادات متميزة تسمح لقانون الاختيار الطبيعى بأن يدفع بأفضل العناصر نحو المشاركة الإيجابية فى حياتنا السياسية .

نحن لسنا ضد الماضى ، ولكننا معه تمهيدا للمستقبل .. نحن لا نرفض الثوابت ولكننا نتفهم فى الوقت نفسه كافة المتغيرات .. نحن لا نقع فريسة الصدام المفتعل بين الأصالة والمعاصرة .. بين التراث والحداثة .. بين القائم والوافد.. ولكننا ندعو إلى ارتباط عضوى بين الماضى والمستقبل عبورا بقنطرة الحاضر ، وبلدنا يحتاج إلى حلول غير تقليدية لمشكلات هى بطبيعتها غير تقليدية ..

فمصر ليست بلدا متخلفا صغيرا ، ولكنها أيضا ليست أكثر الدول تقدما أو اكبرها حجما .. إنها طراز فريد يحتوى ثروة بشرية هائلة ، ويضم عقولا متميزة فى كافة المجالات ولكنها تبدو أحيانا أسيرة الماضى ، قلقة الحاضر ، ناقصة الرؤية نحو المستقبل ، وفى يد أبنائها ــ وأبناؤها وحدهم ــ أن يحيلوا ذاكرتها الوطنية إلى رؤية مستقبلية فالذاكرة والرؤية مرادفان لمعنى واحد ينصرف أحدهما لما مضى ويتجه الآخر نحو ما هو قادم .

"حوار الأصولية والعلمانية ..
اجتهـــــــاد ورؤيــــــــة"

أشارك الملايين فى العــالمين العربــى والإســلامى شـعورا بــالقلق تجـاه احـداث العنف الذى بلغ حد الإرهاب العشوائى على امتداد الساحة الإقليمية فى السـنوات الأخيرة لذلك فإن توسيع قاعدة المشاركة السياسية قد يكون طريقا للوصول إلى وقفة واحدة لكل القوى الفاعلةفى مواجهـة ذلـك الخطـر الـذى يغتـال الحـاضر ويهـدد المستقبل فضلا عن أنها تمثل خطوة نحو تمثيل شامل لكل القوى السياسية .

ولقد وجدت أنه لا بأس من أطرح اجتهادا محددا ، خصوصـا وأن الدعـوة إلى الحوار أمر يغرى دائما بأن ندق أبواب المستقبل فى شجاعة إذ أن نظرة حولنا لابد وأن تثير لدينا القلق وتدعو إلى تفكير مختلـف لإننـا نواجـه علـى السـاحة المصريـة والعربية والإسلامية مواقف غير مسبوقة ، فتصاعد ظاهرة العنــف السياســى أصبح روتينا شبه يومى ، وتصاعدت معها أصوات تتحدث عن الارتباط بين ذلك العنـف وما نطلق عليه"الإسلام السياســى"أو الاتجاهـات الأصوليـة المستندة إلى مرتكـزات دينية ، وهى كلها أمور تدعو كل من يخفــق قلبه بحب الوطن ، بـل وكـل مـن يحرص على الإسلام كدين أن يفكر بشكل مختلف وأن يجتهد ما أسـتطاع ، فـإذا أصاب فقد تحقق له ما أراد ، وإذا أخفــق فإنـه قـد خـرج علـى الأقـل مـن دائـرة الجمود الفكرى والعجز السياسى .

وأعلم يقينا أننى ربما أكون كمـن يمشـى فـوق الأشـواك ، وقـد لا ارضـى كـل الأطراف فى وقت واحد ، ولكننى فى النهاية أقول كلمتى بكـل تجـرد وموضوعيـة لعلها تصل إلى عقول وقلوب أريد أن تصل إليها ، .. فالظاهرة السياسية تقوم عـل تفاعل قوى عديدة فى إطار تنظيم سياسى معين ، وبذلك لا يتصور أن تغيب بعض

القوى ذات الفاعلية ، كما لا يمكن أن تختفى قوى أخرى فى الظلام لتمارس دورا سلبيا على مستقبل الأمة مهما كانت الدعاوى ومهما اختلفت المبررات .

ونحن هنا فى مصر مصدر الأفكار التى غيرت الخريطة الإقليمية ونحن نمثل أيضا مستودع الطاقة البشرية المتميزة كما وكيفا فى هذا الجزء من العالم ، وقد لا أتجاوز الحقيقة إذا قلت إن مصر هى التى صدّرت للعالمين الإسلامى والعربى حركة "الإسلام السياسى" الجديدة بكل ما لها وما عليها منذ عشرينيات هذا القرن، فى وقت سقطت فيه الخلافة الإسلامية وخرجت دول المنطقة من تحت عباءة الخليفة العثمانى لتبحث عن دور بديل تحت عمامة "الاسلام السياسى" بينما كان الغرب قد بدأ يحاصر العالم بأفكار جديدة تدور حول حق تقرير المصير والليبرالية السياسية والديمقراطية بمفهومها الغربى المسيحى .

وسوف أحاول الوصول إلى ما أريد بشكل مباشر لأن الدخول إلى القضايا المصيرية من الأبواب أفضل عشرات المرات من طرق النوافذ على استحياء أو تردد، إننى أؤمن أننا نواجه موقفا غير تقليدى يحتاج إلى رؤية غير تقليدية من منظور يؤمن بأن كل من يرفض العنف السياسى ويدين الإرهاب ويقاومه هو بالضرورة شريك فاعل فى الحركة السياسية وصاحب دور مقبول على مسرحها اليومى ، وأبدأ بتأكيد حقيقة مؤداها أن التواجد فى الشارع السياسى يصبح تعبيرا عن ما يمكن تسميته بالشرعية السياسية ، وهى تختلف عن الشرعية القانونية التى تستند إلى أمور تتصل بطبيعة الإجراءات والأحكام وهى التى تعتمد عليها تلك القوى فى ممارسة عملها أمام الدولة ولكن يبقى علينا فى هذه الحالة أن نلزم كافة القوى بالمبادىء العامة التى أفرزها الفكر السياسى المعاصر والتى تحكم قواعد التعامل بين أطراف النظام القائم ويمكن إيجاز تلك المبادىء فيما يلى :

١ - إن كل قوة سياسية رشيدة - سواء بالمنظور السياسى أو القانونى - لابد وأن ترفض العنف وأن تسعى لتوسيع قاعدة المشاركة مهما تعددت العقبات واشتدت المصاعب .

٢ - إن الديمقراطية بمفهومها المعاصر تعنى بالضرورة رسوخ مبدأ تداول السلطة وتجعل الوصول إلى الحكم بالطرق المشروعة غاية مبررة وهدفا مقبولا .

٣ ـ إن الأمة هى مصدر السلطات ولا يمكن أن نضع قيدا بالمصادرة على ذلك استغلالا لمشاعر روحية أو توظيفا لنصوص مقدسة أو سقوطا فى قبضة دكتاتورية حكم فرد أو جماعة أو حزب واحد .

٤ ـ إن العمل السياسى يقتضى وجود كوادر مؤهلة له قادرة عليه ومفهومه المعاصر إنه خدمة ولم يعد كما كان من قبل ميزة ، لذلك فهو يعتمد على قدر من التربية السياسية والرغبة الخالصة فى العمل الوطنى وتغليب المصلحة العامة على الأهواء الشخصية أو الأغراض الذاتية .

وسوف نستطرد فى الحديث إلى أن نرتطم بإشكالية التمثيل السياسى الشرعى للتيارات الإسلامية فى مصر وغيرها من البلاد العربية والإسلامية ، وتلك هى بؤرة تفكيرنا فى هذ المقام ومحور اهتمامنا فى هذه المرحلة .

ولعل دافعنا فى ما نذهب إليه من التصدى لهذا الموضوع الشائك إنما يصدر عن أسباب أربعة :

أولها : أن الاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى يتعرضان لهزة تتفاوت درجاتها بين عدد من الأقطار العربية والإسلامية التى تواجه ظاهرة العنف السياسى المنطلق ولو شكلا من قواعد دينية وهو أمر يهدد مستقبل تلك الأقطار ويحرمها إمكانية التقدم على الطريق الصحيح ، ويعطل مسيرة التنمية فيها ويصرفها عن غايات وطنية تسعى إليها .

وثانيها : أن ما يجرى حاليا قد يكون مؤامرة واسعة تستهدف ضرب الإسلام الحقيقى وشغل المسلمين بقضايا فرعية ومشكلات جانبية تشدهم بعيدا إلى دهاليز التاريخ لتصرفهم عن عالم يتطور ، ودنيا تتقدم ، وعصر جديد يبدأ ، والإسلام فى ظنى رسالة روحية ذات أبعاد فكرية وثقافية أرحب بكثير من أن تختزل فى عدد من المسائل المحدودة بحيث تصبح هى الواجهة الوحيدة لتلك الشريعة الثرية على نحو يؤدى إلى تشويه صورتها أمام عالم لديه من الرواسب التاريخية ما يغريه بان يقبل تلك الصورة الشوهاء بل ويتحمس لها .

وثالثها : أن المواجهة بين الإسلام السياسى والنظم القائمة أو النخب الحاكمة ليست هى القضية فى حد ذاتها ولكن استخدامها كمظلة لضرب استقرار الدول وأمن الشعوب هى الخطر الذى قد يؤدى إلى خلط متعمد بين الإسلام والعنف وبين المسلمين والتخلف ، بل وتضع الحضارة العربية الإسلامية أمام خيارات لا تطرحها روح العصر ولا تباركها حركة التاريخ .

ورابعها : وقد يكون أهمها جميعا أن الإسلام برغم تسليمنا بأنه رسالة روحية ولكنه أيضا تاريخ حضارى ونسق ثقافى فإذا ما ضرب فإن الذى يتأثر لن يكون المسلمين وحدهم ولكن الأمر سوف يتجاوز ذلك إلى كل الأقليات غير المسلمة والتى تعيش فى رحاب العالم الإسلامى كله ، لأنها جزء من حضارته ونتاج لثقافته ، فالحضارة العربية الإسلامية لم تقم على المسلمين وحدهم ولكن شاركهم فيها وباسهام واضح عناصر عديدة من غير المسلمين الذين عاشوا تحت سلطة الدولة الإسلامية الواحدة على امتداد القرون الماضية ، ومن هنا فإن ضرب الإسلام سوف يعنى بالضرورة تداعي التراث الحضارى للثقافة العربية الإسلامية المتداخلة والتى تميزت تاريخيا بقدر كبير من السماحة والانفتاح والذى أدى بدوره إل الامتزاج مع الغير والتفاعل مع الآخرين ، فلقد التقت الحضارة العربية الإسلامية بالحضارة الغربية المسيحية عبر الجسور التقليدية بدءا من الأندلس حتى الحروب الصليبية مرورا بقنوات الاتصال فى البحر المتوسط والتى كان أهم مراكزها جزيرة صقلية ، كما ان الحضارة العربية هى التى وصلت إلى أقاصى شرق آسيا وربوع إفريقيا سواء كان ذلك بالتبادل التجارى أو من خلال العطاء الثقافى .

لهذه الأسباب مجتمعة أجدنى مهموما ــ ومثلى ملايين المسلمين وغيرالمسلمين ـ بالبحث فى مواجهة المحاولة المصطنعة والخلاف المتعمد للإيقاع بين الحضارة العربية الإسلامية وغيرها من حضارات العصر ، وهو أمر يتنافى مع روح التاريخ ويتناقض مع واقع الحياة المعاصرة ، فالأصل فى مفهوم العلاقة بين الحضارات هو التعاقب والتراكم بل التكامل والإثراء ، لذلك يكون طبيعيا أن نجعل فى مقدمة شواغلنا ضرورة البحث عن صيغة لحسم الخلاف فى بدايته ومواجهة الفتنة فى مهدها ، ولن يتحقق ذلك دون أن نفكر بمنطق مختلف عن

ذلك الذى نفكر به وبأسلوب يرى الأمور عن بعد ولا يستغرق فى تفاصيل تذهب به بعيدا عن حقيقة ما يدور حوله وتأخذه بالأوهام إلى حيث لا يعود ، وسوف أتقدم هنا فى محاولة للتفكير المشترك أبادر بطرحها لإيجاد صيغة للتعامل مع ظاهرة العنف السياسى المستند ، ولو شكلا ، إلى منطلقات إسلامية لكى أطرح ـ وفى حذر شديد ـ تصورا يراودنى على امتداد السنوات الأخيرة ومؤداه أنه إذا كنا نرفض قيام حزب دينى لأسباب نتفهمها ومخاطر نتوقعها ، فإننا قد نجد بديلا توفيقيا يقدم الحد الأدنى الذى قد يرضى كل الأطراف ، فإذا كنا نقول مثلا إن التمثيل السياسى لحزب الوفد المصرى يستمد مرجعيته من الفترة الليبرالية فى تاريخ الحياة السياسية المصرية الحديث والواقعة بين الثورتين ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ ، وإذا كنا نقول أيضا أن الحزب الناصرى يستمد مرجعيته من فترة حكم الرئيس عبدالناصر فى الخمسينيات والستينيات من هذا القرن ، فالأولى بنا والأجدر أن نفكر فى تمثيل سياسى تعود مرجعيته إلى تاريخ الحضارة العربية الإسلامية بكل مالها وما عليها ... وبذلك لا نكون بصدد حزب دينى ولكننا نرتكز على الرصيد الحضارى الضخم والتراث الثقافى الهائل الذى تفاعل تاريخيا مع كل حضارات الدنيا أخذا وعطاء، تواصلا والتقاء ، وهنا قد يقول قائل وماذا عن الجانب الروحى فى العقيدة الإسلامية ونظريتها فى السياسة والحكم ؟ وسوف أبادر بالقول ، لنضع الجانب الروحى فى مكانه الرفيع فى قلوب المسلمين ووجدان أجيالهم المتعاقبة ولنرفع النصوص المقدسة إلى مكانها العظيم نحتكم إليها فى علاقة المخلوق بالخالق ولنستند فقط إلى تاريخ الممارسة السياسية للدولة الإسلامية ومرجعيتها هنا هىحضارة وسياسة .. تراث وثقافة .. خبرات وسوابق .

إننى من أولئك الذين يؤمنون بالعلاقة الوثيقة بين الدين والثقافة ، ألم يكن ذهابنا مع آبائنا إلى المساجد لصلاة العيد مثلا فى سنوات الطفولة المبكرة جزءا من تكويننا النفسى والثقافى ؟ مثلنا فى ذلك مثل أخوة لنا تعودوا التردد على الكنائس مع ذويهم فأصبحت جزءا لا يتجزأ من تكوينهم الثقافى ومزاجهم النفسى أيضا بحيث تحولت المشاعر الدينية إلى ممارسة يومية تنعكس فكرا وثقافة وسلوكا .

وقد يبادرنى سائل آخر ، ولما كل هذا العنت وكل هذه المعاناة ، ألسنا جميعا فى هذه المنطقة من العالم ـ مسلمين وغير مسلمين ـ أبناء الحضارة العربية

الإسلامية ؟ الم يتقدم بطرس غالى ، المسيحى المصرى ، إلى أرفع منصب دولى مقدما أوراق إعتماده للمجتمع البشرى باعتباره مبعوثا للحضارتين معا : المصرية الفرعونية والعربية الإسلامية ؟ إذا لماذا نخص البعض بمرجعية تعود إلى تاريخنا المشترك ولماذا نسمح لهم بالانفراد بها دون غيرهم ؟ فنحن ننتمى إلى تلك السبيكة الحضارية الواحدة والمعدن الثقافى المتجانس الذى تفاعلت فيه حضارات تعاقبت ، وثقافات توافدت ، حتى كانت الثقافة العربية الإسلامية آخرها وهى التى استكملت وجودها حين أصبحت لغة العرب هى لغة الصلاة فى كنائس الأقطار العربية ... وعندئذ يكون ردنا أننا نسلم بذلك ولكننا نخص بهذه المرجعية العربية الإسلامية أولئك الذين يعطونها الأولوية ، ويجعلون لها الصدارة فى فكرهم السياسى ومفهومهم للهوية القومية أو حتى ممارستهم للعمل العام .

إننى بإيجاز ووضوح أدعو إلى التفكير فى صيغة للتعامل مع الجانب الحضارى والثقافى لتاريخنا الإسلامى والعربى والذى يتداخل عنصراه بشكل يجعل التمييز بينهما أمرا صعبا ، وهنا فإننى لا أتحمس لقيام حزب دينى ولكنى أتلمس الطريق لاكتشاف مخرج من ذلك المأزق الذى وصلنا إليه ، وهى محاولة مخلصة نرجو أن نحقق بها الحفاظ على صورة الإسلام الحقيقية من أجل استقرار شعوبه واحتواء كل الإقليات غير المسلمة تحت نفس المظلة التى عاشوا تحتها أكثر من أربعة عشر قرنا ، ولا يخفى علينا أن التمثيل السياسى لتاريخ الدولة الإسلامية والجانب الحضارى والثقافى منها سوف يلزم من يتخذونها مرجعية للممارسة المعاصرة أن ينبذوا العنف وأن يقاوموه وأن يقبلوا كافة قواعد وشروط العمل السياسى المعترف بها عالميا والتى أشرت إلى بعض عناصرها فى مستهل هذا الحديث .

وهنا قد يتساءل البعض عن جدوى هذا الاجتهاد الفكرى فى أيقاف موجة الإرهاب وقدرته على وضع نهاية للعنف السياسى ، ويكون ردنا واضحا إذ أن احتواء كل القوى الفاعلة فى إطار النظام القائم ، واستيعاب حركتها ، ووضعها تحت دائرة الضوء ، سوف يلزمها جميعا بالقواعد المطروحة للعمل العام ويحملها مسئولية المشاركة فى المواجهة الحاسمة مع من يعملون فى الظلام ، ويرفضون دخول المسرح السياسى من أبوابه الواسعة.

إننى فى حقيقة الأمر أتطلع ـ ومعى الملايين فى هذه المنطقة من العالم ـ لحل الإشكالية التى تهدد مستقبلنا جميعا وأسعى مخلصا لكى يشمل الحوار كافة القوى السياسية على أن يدور الحوار حول كل القضايا دول استثناء ، أنها محاولة للاجتهاد فى ما لا يجب تجاهله ، وفرصة للتفكير فيما لا ينبغى السكوت عليه ، وحسبى "أن ما لا يدرك كله لا يترك كله".. إننا نتطلع إلى قافلة تتحرك ... ومسيرة تسعى، لكى يكبر الصغار .. وتعود الابتسامة ... ويتواصل عطاؤنا للإنسانية ... لأنها مصر التى أنجبت "إخناتون" وعرفت مبكرا فلسفة "التوحيد" ، وهى أيضا مصر التى استقبلت الديانات السماوية بحماس من يدرك قيمتها ويعرف قدرها ... وقديما نصح فلاسفة علم السياسة تلاميذهم قائلين ... فى فترات التحول وحين تسرع الخطى وتتعاقب التطورات فإنه ينبغى أن يلوذ العاقلون بالثوابت الراسخة دون أن يرفضوا ـ فى الوقت ذاته ـ المتغيرات القادمة .

دعنا نفتح النوافذ لحوار حقيقى نواجه به كل من يستهدفون هذا البلد المقدس الذى بنى الحضارات واحتوى الثقافات ... فمصر كنانة الله فى أرضه من أرادها بسوء قصم الله ظهره .

"صحوة إسلامية أو عنف دينى ؟
.. رؤيـة معـاصرة"

يتميز هذا العصر بأنه ـــ بحـق ـــ عصر خلـط الأوراق ، فالعلاقـات الإنسانية المركبــة ، والارتباطات الدولية المعقدة ـ فى وقـت تتقدم فيـه البشـرية بمعـدلات هائلة ـ تجعل سكان الكون يلهثون وراء الاكتشافات المتتالية والاختراعات الجديدة بشكل غير مسبوق فى تاريخ الإنسان المعروف لنا والذى لا يتجاوز ـ فى ظنى ـــ أن يكون قشرة رقيقة من العمر الحقيقى للكون .

وواقع الأمر أن هناك تداخلا ملحوظا بين الأطراف المختلفة على سـاحة الفكـر المعاصر بحيث اصبح الخيـط الرفيـع الـذى يفصـل بـين الحريـة والفوضـى أو بـين حماية حقوق الإنسان والتدخل فى شئون الآخرين لا يختلف كثيرا عن ذلك الخيط الرفيع الذى يبدو فاصلا بين الصحوة الإسلامية والعنف الدينى ..

ولكى أقدم مفهومى بوضوح وحتى تكون نظرتى مباشرة بغـير لبـس أو غمـوض فإننى أقرر أننى ممن يعتقدون أن ظاهرة العنف الدينى التى شهدها عالمنـا المعـاصر فى العقدين الأخيرين قد أثرت سلبا على إرهاصات الصحوة الإسـلامية التـى كـان يمكن أن يتواكب ظهورها مـع نفس الفـترة ، فواقـع الأمـر أن الإرهـاب المتسـربل بعباءة الدين ، أو العنف الذى تغطى بعمامة الإسـلام ، قـد لعبـا دورا مباشـرا فـى تقويض مظاهر الصحوة وإثارة الشكوك حولها ، فلقد كنا على أعتاب مرحلة يمكـن أن تضع المسلمين فى أتـون العصـر وتدفـع بهـم نحـو حقـائق الحـاضر ، وتهيـىء حياتهم لطريق المستقبل ..

ولو حاولنا رصد الظواهر التى تعزز قولنـا وتؤكـد مـا ذهبنـا إليـه فإننـا نسـوق الملاحظات التالية :

أولا : إن الذى نعنيه تحديدا بالإشارة إلى (المسلمين) لا يتوقف عند الجانب الروحى للكلمة وحده ، ولكنه يتجاوز ذلك إلى مفهوم أوسع يحتوى كل "شركاء الحضارة العربية الإسلامية" والتى أسهم فيها غير المسلمين أيضا بحيث يصبح المدلول المعاصر مرتبطا بتراث حضارى وامتداد تاريخى وواقع سكانى .. فنحن حين نتحدث عن المسلمين فى هذا المقام فإننا نعتمد على الذين عاشوا فى مناطق تسكنها أغلبية مسلمة أو يسود فيها تيار فكرى مسلم مع أسلوب حياتى مستمد من التاريخ العريض للدولة الإسلامية ، وفى كل الحالات نجد لغير المسلمين أيضا وجودا واضحا يستمدونه من اسهامهم المستمر فى صنع تراث تلك المناطق وقبول الإسلام ثقافة حتى وإن تحفظوا عليه ديانة .

ثانيا : إن أوضاع المسلمين ـ ومن يعيشون معهم تحت مظلة الثقافة العربية الإسلامية من غير المسلمين أيضا ـ تدعو إلى القلق فى العقدين الأخيرين على نحو خاص ، لاسيما بعد إنحسار موجة التحرر الوطنى مع منتصف السبعينات وخفوت صوت "العالم الثالث" الذى كان عاليا فى فترة الحرب الباردة إذ يأتى تصنيف من نشير إليهم بالمسلمين فى إطار تلك القوى الصاعدة سواء كانت حركة التحرر الوطنى أو مجموعة دول العالم الثالث ، ولكى نرى واقع الصورة يكفى أن نلقى نظرة على المعارك الدامية ـ التى تقترب أحيانا من أشكال الحروب الأهلية ـ على الارض الإسلامية بدءا من كشمير وافغانستان وصولا إلى البلقان والشيشان مرورا بالصومال والسودان ، وقد يقول قائل إن الحروب الموضعية تنتشر بطول الأرض وعرضها فلماذا يزعجنا ما حدث فى الدول الإسلامية وحدها ؟ ويكون الرد على ذلك أن الدول الإسلامية تكاد تكون كلها تقريبا طرفا فى صراعات محلية أو مشكلات دولية لا تبدو لها نهاية فى المستقبل القريب ، بل إن ثلاثا منها تخضع لحصار دولى سياسى واقتصادى بينما تبدو فى الأفق دول أخرى مرشحة للحاق بها، وذلك يعنى أن ازمة العالم الإسلامى تتجاوز الحجم النسبى لوجوده الحقيقى على خريطة العصر .

ثالثا : إننى أزعم أن التطرف الدينى المرتبط بالعنف والذى يتمسح بالإسلام ـ عن غير حق ـ قد حرم المسلمين إمكانية الحركة الإيجابية وأضعف من تأثيرهم فى

كثير من جوانب الحياة المعاصرة ، فأصبحوا أمام موقف صعب يدفعون فيه ثمن المأساة مرتين : الأولى بمحاولات النيل من استقرارهم السياسى ونموهم الاقتصادى داخل أقطارهم ، والثانية بتشويه صورتهم مع الآخر وتحملهم الآثار السلبية للإرهاب المتد إلى دول أخرى حتى اصبحت تلك " الفاتورة المزدوجة " ظاهرة جديدة ترتبط بكل حادث إرهابى تشير فيه أصابع الاتهام إلى إحدى الجماعات الإسلامية .

رابعا :لعله ليس خافيا على الخبير المدقق أن سقوط التطبيقات الماركسية وأفول نجم الأحزاب الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوروبا قد أعطيا انطباعا مبدئيا بأن مردودهما سوف يكون إيجابيا على المعتقدات الروحية وممارسات شعائر الديانات وفى مقدمتها الإسلام ، ولكن النظرة الفاحصة لما جرى سوف توحى بغير ذلك ، فسقوط الغطاء الأيديولوجى الذى كان مسيطرا لم يصبح بالضرورة إضافة إيجابية للمشاعر الدينية ، فقد استعاد الاتحاد الروسى الجديد صورته القديمة واسترد شخصيته القيصرية بديلا عن واجهته العقائدية ، بل إن تيارا عنصريا ينظر بحساسية لتاريخ الإسلام وروح العروبة بدأ يتصاعد تأثيره بقيادة سياسى روسى متطرف هو (جرينو فيسكى) متواكبا فى موقفه ، ومتلائما فى تصرفاته ، مع موقف روسى رسمى يبدو مناهضا للرؤية الإسلامية فى "البلقان" وغيرها من مناطق الاشتعال الأخرى فى العالم الإسلامى ، ولعل مذابح "الشيشان" التى قادها بضراوة ـ وحتى من فراش مرضه ـ الرئيس الروسى (يلسن) هى خير شاهد على ذلك التناغم بين مواقف القوى الحاكمة والقوى الصاعدة فى "موسكو" حاليا .

خامسا : لقد كان هناك أمل عند انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وانفراط عقده بأن تكون الجمهوريات الإسلامية هى الأخرى إضافة جديدة لتيار معتدل يعبر عن مد إسلامى رشيد باعتبار أن تلك الجمهوريات كانت دائما نقاط تماس حضارى بين مسلمى آسيا فى الصين وأفغانستان وإيران ومسلمى أوروبا فى أنحاء الاتحاد السوفيتى السابق وتركيا والبلقان ، ولكن تطور الأحداث قد أثبت حتى الآن أن تيارا إسلاميا عربيا لم يتمكن من التأثير على تلك الدول التى تشعر بحاجة

ماسة إلى كل دعم لوجودها وإبراز لكيانها بعد سنوات طويلة من طغيان المركزية الروسية فى ظل نظام ماركسى شديد الوطأة على شعوبه وجيرانه على حد سواء .

سادسا : سوف يظل هناك سؤال مطروح منذ سنوات .. هل كانت الثورة الإسلامية فى إيران قوة إضافية للصحوة الإسلامية الواعية أم كانت خصما من رصيدها وعامل تعويق لها .. وليس من شك فى أن الإجابة عل هذا السؤال تتباين تماما بين مؤيد ومعارض-لتلك الثورة التى خلقت أوضاعا وتداعيات تركت بصمات قوية على نظرة الغرب للإسلام السياسى وضربت ذلك التحالف التقليدى الذى كان سائدا لفترات طويلة بين قوى اليمين المتعاطف مع الغرب والتيارات الإسلامية الرسمية فى حرب غير معلنة ومواجهة دائمة مع الحركة الشيوعية، حتى كانت أفغانستان هى المحطة الأخيرة لمثل ذلك النوع من التحالف الذى لم يعد له وجود.

سابعا : لا يبدو مستغربا ذلك التأثير الذى صنعته موجات العنف الدينى ، فقد نجمت عنه تحولات أخلاقية واجتماعية ملموسة أدت إلى خلط واضح بين التدين والتطرف .. بين الصحوة الإسلامية والإرهاب السياسى .. وقد استثمر الكثيرون ذلك الخلط ـ عن عمد أو عن جهل ـ للإساءة إلى تيار عام من الإسلام المعتدل .. حتى بدا غريبا أن بعض الآباء قد أصبح ينزعج من تدين أبنائه ويخشى سقوطهم فريسة التطرف والعنف .. وبذلك أصبحنا فى مواجهة أوضاع غير مسبوقة جعلت المسلمين فى تناقض حقيقى بين ما يؤمنون به وبين ما يراهم العالم من خلاله بما انعكس على فكرهم السياسى ونشاطهم الاقتصادى ورؤيتهم الثقافية .

□

فإذا كانت تلك هى بعض العوامل المتصلة بمشروع الصحوة الإسلامية التى تنطلق من الواقع ، وتوائم بين الدين والدنيا ، وترفض التناقض المصطنع بين جوهر الإسلام وروح العصر ، فإننا نجد فى التراث الفكرى للدعوة الإسلامية نماذج باهرة كان يمكن أن يؤدى تكرار ظهورها إلى موقف مختلف تماما عن ما نراه اليوم.. إذ يكفى أن نستعيد المظاهر الحديثة لحركة الإصلاح الدينى التى حمل

لواءها الإمام محمد عبده منذ أكثر من قرن كامل من الزمـان داعمـا جهـود أسـتاذه جمال الدين الأفغاني وموجها لتلاميذه من أمثال محمد رشـيد رضـا ـ بتوافـق فـي الرؤية وتباين في الاجتهاد ـ من أجل محاولة جـادة للوقـوف أمـام مـن يـحاولون الربط بين الإسلام والتخلف من بقايا عصور الجهل والظلام ، والذين إغفلوا معطـاة تاريخية لا سبيل للإقلال من قيمتها ، وهي تلك التي تربط بين الإسـلام والمعـارف والعلـوم ، والتـي أبـرزت صورتـه المشـرقة فـي عصـوره الزاهيـة كدعـوة حضاريـة مستنيرة، وثورة فكرية رائدة ، نقل عنها الغرب عبر نقاط التماس الشهيرة ـ مكانـا وزمانا ـ سـواء في الأندلس أو صقلية أو حروب الفرنجة (المسماة خطأ بـالحروب الصليبية) وغيرها من معابر التاريخ الإسـلامي التـي جعلـت لـه تأثـيرا واضحـا ، وبصمات غير منكورة ، على عصر النهضة الأوروبية الذى اقترن بـالثورة الصناعيـة والنضوج السياسي لمؤسسات الدولة الحديثة ..

لقد أردت من هذا العرض الموجز التعبير عن شعور يخامر الكثـيرين ، وخـاطر يلح على معظمنا يدفعنا لكي ندعو كل من سلك طريق العنف باسم الإسـلام ـ وهـو دين المجادلة بالتي هي أحسن ـ ونطالب كل المساهمين تاريخيا في بناء الحضـارة العربيـة الإسـلامية وتراثهـا الشـــامخ أن يراجعـوا مواقفهـم وأن يـــدركوا مغبـة الإرهاب الذى يمثل جريمة جرائم العصر والتي يتلقى منهـــا الإســــلام الحنيـف قسطا وافرا من التجني والعدوان ..

فمرحبا بصحوة إسلامية ترى أن الجهاد الحقيقي هـو التقـدم العلمـي الكاسـح والإسهام الحضاري الشامخ .. مرحبا بصحوة إسـلامية قوامهـا إصـلاح الأوضـاع ، وعمادها التسامح مع الآخر ، وهدفها تعزيز مكانة إنسان العصر .

الأقليات .. رؤية من قريب
" ميزة قومية أو نقمة طائفية؟ "

شاءت ظروفي أن أعطي مسألة الأقليات اهتماما دراسيا خاصا لسنوات طويلة خرجت منها بنتيجة واحدة مؤكدة ، مؤداها أنه حين تكون اللغة واحدة فإن الحديث عن الأقلية يعتبر غير ذى موضوع ، ويصبح شأنا قوميا خالصا ولا يمثل هاجسا لغير أصحاب الأمر ذاته ، فاللغة هي الوعاء الثقافي الذى يصنع الوجدان المشترك ويشكل عقل الأمة وضميرها .. وحين تكون اللغة واحدة فإن الحديث عن الأقليات يبدو مفتعلا إلى حد كبير ، ولقد عرفت منطقة الشرق الأوسط في ظل الدولة الإسلامية الواحدة ـ والتى كان آخر مراحلها حكم العثمانيين لعدة قرون ـ نماذج عديدة لما يمكن تسميته بالأقلية ، وذلك برغم أن هناك خلطا تاريخيا متعمدا بين الأقليات القومية والجاليات الأجنبية في تلك المنطقة ، وهو أمر فطن إليه المؤرخون ونبه إلى وجوده الباحثون ، والواقع أن الأمة العربية ـ حين نعتمد في تعريف العربي على أبسط وأدق المعايير ـ أمة متجانسة إلى حد كبير ، إذا سلمنا بأن العربي هو كل من كانت العربية لغته الأولى بغض النظر عن الأصول العرقية أو الظروف التاريخية أو المواقع الجغرافية .

ولقد قمت بعدة زيارات إلى " لبنان " في فترات مختلفة وشهدت كيف كانت الطائفية جناية حقيقية على ذلك الشعب العربي بغير مبرر مقبول أو سبب منطقي، فالأمر في ظني أن التنوع العرقي والتعدد الطائفي في إطار الأمة الواحدة هما ميزة قومية تعطيها درجة من التعددية ونوعا من التفرد الذى يجعل دورها أكثر تأثيرا في المجتمع الإنساني كله ، فإذا كنا نقول مثلا أن تركيا كانت هي همزة الوصل بين العالم الإسلامي في مرحلة معينة ، وإن لبنان كان أيضا قنطرة بين المشرق العربي وأوروبا ، وإن الدور التاريخي لمصر كان دائما هو أنها مدخل العالم

إلى هذه المنطقة ، فإن هذه الأطروحات تدور حول معنى واحد وهو أن التعددية والتنوع نقطتا قوة ومثار اعتزاز وليسا بالضرورة ظاهرة سلبية أو مصدرا للقلق .

وحين عجز "الرجل المريض" عن السيطرة على أنحاء الإمبراطورية العثمانية فإن الغرب حاول في تلك الفترة أن يثير نزعات عرقية أو نعرات طائفية في محاولة للتفتيت والتركيز على "الفسيفساء السياسية" خدمة لأغراضه ، وصيانة لمصالحه .

ولقد ثارت ضجة منذ سنوات قليلة حول مؤتمر علمي دعا إليه " مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية " بالقاهرة ، وكان مبعث تلك الضجة أن المؤتمر يدور حول أقليات شعوب الوطن العربي والشرق الأوسط ، ومن بينها أقباط مصر ، وهو أمر لفت الأنظار وكان سببا رئيسيا في حملة انتقاد ضد المؤتمر إلى جانب أسباب أخرى ، كان من بينها ما يتصل بالأوضاع في جنوب السودان .

وإذا أردنا الإنصاف في تحليل ظروف الدعوة إلى ذلك المؤتمر والدوافع التي أدت إليه ، فإنه يتعين علينا بداية أن نفترض أن الداعين إليه لا تنقصهم حسن النية خصوصا وأن المركز صاحب الدعوة قد أصدر قبل ذلك بفترة وجيزة كتابا بعنوان "الملل والنحل والأعراق" يدور حول هموم الأقليات في الوطن العربي ، ولكن الذي حدث أن المركز الداعي قد بادر بوضع برنامج زمني بأسماء المتحدثين والحاضرين دون استشارة عدد كبير منهم على اعتبار أن الدعوة المبدئية للمؤتمر تمثل هيكلا تنظيميا عاما يقبل التغيير والتعديل وفقا لظروف المتحدثين أو الحاضرين وقبولهم الدعوة إليه والمشاركة فيه، ولقد وجدت اسمي رئيسا لجلسة في ذلك المؤتمر تدور حول "الأقباط " وتضم عددا من الشخصيات البارزة من ـ الأقباط والمسلمين على السواء ـ المتحدثين في اليوم الأول للمؤتمر ، وقد كان تفسير اختياري من جانب القائمين على المؤتمر لرئاسة "ورشة العمل" حول "أقباط مصر" هو تخصصي الدراسي واقتراب الموضوع من المادة العلمية لدرجة الدكتوراه التي حصلت عليها من جامعة " لندن" في منتصف السبعينات .

ثم بدأت بعد ذلك ردود الفعل تتوالى ممن وصلتهم الدعوة إلى ذلك المؤتمر ، وكان أهم تلك الأصوات وأكثرها تأثيرا هي أصوات عدد من الأخوة الأقباط الذين

رأوا ـ ومعهم حق ـ أن البحث في شئونهم من خلال مؤتمر يتناول حقوق الأقليات فى الشرق الأوسط أمر يعنى هبوطا بهم عن مستوى المواطنة الكاملة فى بلدهم مصر إلى مستوى الأقليات المعزولة فى دول أخرى فى المنطقة ، وهو أمر لم يعهده تاريخ مصر الحديث ، فحتى فى بدايات هذا القرن وإبان الفتنة الطائفية الأولى ـ عقب اغتيال بطرس باشا غالى رئيس وزراء مصر ـ وهى الفتنة التى وضع بذورها المعتمد البريطانى وسلطات الاحتلال ، حيث انعقد المؤتمر القبطى ثم المؤتمر الإسلامى فى تلك الفترة الحالكة السواد من تاريخنا الوطنى وقبل أن يقول الشعب المصرى كلمته الحاسمة التى أقر بها وحدته الوطنية الكاملة إبان ثورة ١٩١٩ الشعبية ، أقول إنه حتى فى تلك الفترة كانت شكاوى الأقباط والمسلمين ، على حد سواء ، تبحث فى إطار الجماعة المصرية ودون الخروج على أى التزام يمس ذلك الكيان الوطنى الواحد .

من هنا فقد دافع المعارضون لوجود الأقباط جنبا إلى جنب مع أقليات أخرى فى المنطقة داخل إطار بحثى واحد بقولهم إن ذلك عدوان على الميراث التاريخى للوحدة الوطنية وانتقاص من مصرية الأقباط التى لا ينازع فيها أحد ، وأعاد هؤلاء المعارضون التذكير بموقف الأقباط أثناء الأعمال التحضيرية لدستور ١٩٢٣ ورفض قياداتهم فى ذلك الوقت لكل محاولات التخصيص لمقاعد برلمانية لهم فى غمار مشاعر وطنية رائعة وإحساس عميق بالانتماء لمصر، وهو انتماء غير قابل للتجزئة ولا يخضع لأسلوب المساومة السياسية .

لذلك فقد تقدمت إلى المركز الداعى إلى ذلك المؤتمر ـ وهو مركز معنى بدراسات "المجتمع المدنى" بالدرجة الأولى ـ معتذرا عن عدم رئاسة جلسة "أقباط مصر" لأسباب اقتنعت بها وحساسيات يتصل بعضها بالظروف العامة للوطن ويرتبط بعضها الآخر بموقفى الشخصى واعتبارات أقيم حسابات لها ، وقد يكون من المفيد أن أسوق فى هذه المناسبة بعض الملاحظات وأهمها :

أولا : إن المدارس الغربية الحديثة فى دراسة الأقليات مازالت ـ بوعى أوبغير وعى ـ تضع الأقباط بين أقليات الشرق الأوسط انطلاقا من المفهوم العددى لكلمة " أقلية " برغم عدم ارتباطها بخصائص متميزة أو أصول عرقية مختلفة،

وربما كانت هذه الخلفية هى أحد الدوافع العلمية التى وضعت أقباط مصر فى قائمة اقليات الشرق الاوسط التى يتصدى لها المؤتمر المشار إليه ، والواقع أن المفهوم الغربى فى بعض مدارس علم الاجتماع الحديثة والذى يعتمد فى دراسته للأقليات على التاريخ الانثروبولوجى لبعضها والمظاهر السلوكية للبعض الآخر ، مازال هو نفسه يقع فى خطأ اعتبار أقباط مصر أقلية على الرغم من أن أصولهم العرقية لا تختلف عن معظم سكان مصر ، فضلا عن وحدة المظاهر السلوكية فى تجانس تاريخى متميز جمع بين المسلمين والأقباط عبر تاريخهم الطويل ، ويكفى أن نتذكر أن المواقف السياسية لأقباط مصر تجاه كل القضايا الوطنية كانت فى مجملها جزءا لا يتجزأ من الموقف المصرى العام حتى ما كان متصلا منها بالقضايا الإسلامية أو العربية ، وأسوق هنا مثالين لذلك ، أشير فى أولهما إلى الزيارة التاريخية لمكرم عبيد باشا ـ سكرتير عام حزب الوفد وقتها ـ إلى مدن الشام فى الثلاثينيات من هذا القرن وحديثه المستفيض عن الوحدة القومية وعروبة مصر وتبشيره بفكرة الجامعة العربية قبل قيامها بعقد كامل من الزمان ، وأشيد فى ثانيهما بالموقف الرائع للكنيسة القبطية المصرية والذى تجسد فى دعوة البابا شنوده الثالث إلى امتناع الأقباط المصريين عن الذهاب إلى المزارات الروحية فى القدس المحتلة تضامنا مع أخوتهم المسلمين وارتباطا بأمتهم العربية .

ثانيا : إن الأقباط جزء من نسيج الأمة المصرية ـ إن جاز التعبير ـ لم يضطهدهم حاكم إلا إذا كان قد اضطهد المصريين جميعا، مسلمين وأقباط على السواء ، ولم يحاول تمزيق هذا النسيج الواحد إلا عدو مشترك يتربص بمصر الدوائر ويستهدف شعبها بأكمله دون تمييز بين ديانات أبنائه ، والواقع أن التاريخ الاجتماعى المصرى حافل بمظاهر القهر الذى مارسته سلطات الحكم فى مراحل مختلفة من تاريخنا، وهو قهر مادى ومعنوى وقع على المصريين جميعا دون تفرقة بين مواطن وآخر إلا بقدر موالاته لحاكم مستبد أو نفاقه لطاغية أحمق .

ثالثا : إنه مع تسليمنا بأنه لا توجد فى مصر " مسألة قبطية " إلا أن ذلك لا ينفى فى الوقت ذاته وجود خصوصية من نوع ما فى إطار الجماعة الوطنية

كلها، ووجود هموم مصرية مشتركة يتحمل الأقباط جزءا منها ، فإذا تحدثنا مثلا عن صعيد مصر أو أشرنا إلى سكان دلتا النيل أو تعرضنا لبدو الصحراء الشرقية أو الغربية ، فإننا لا ننتزع من نسيج الأمة الواحدة خيوطا معزولة، ولكننا نقوم بعملية انتقاء على أسس جغرافية أحيانا أو إدارية أحيانا أخرى من أجل دراسة أكثر تفصيلا وبحث أكثر موضوعية، كما أضيف إلى ذلك أن البحث في كل ما يدور حولنا أصبح من لزوميات العصر في مناخ الحريات المتاحة والتعددية المعترف بها.

رابعا: إنني أتصور أن اسم الأمين العام للأمم المتحدة قد تصدر قائمة المدعوين إلى المؤتمر- ربما بدون استشارة مسبقة له - لأسباب لا تتصل بقبطيته ، ولكنها تنصرف في المقام الأول إلى طبيعة وظيفته كرئيس للجهاز الإداري التنفيذي للمنظمة الدولية الكبرى في وقت يتردد فيه الحديث كثيرا في أروقة الأمم المتحدة وخارجها حول الإعلان العالمي لحقوق الأقليات ، والذين يعرفون الأمين العام للأمم المتحدة عن قرب - وأزعم أنني أحدهم - يدركون أن مواقفه السياسية تنطلق من خلفية ترتبط بالتقاليد الفكرية لأوروبا المعاصرة ولا تنطلق من أرضية دينية أو مشاعر طائفية، فهو سليل عائلة - برغم كل ما لها وما قد يكون عليها - تصدرت الحياة العامة في مصر وتجاوزت في كثير من مواقفها حدود الطائفة التي تنتمي إليها لتصبح نموذجا للكفاءة الوظيفية والعملية منذ أول "نظارة" مصرية حتى مجلس الوزراء الحالي، ومن ثم فإن الربط بين اسم الأمين العام للأمم المتحدة الحالي - وهو مصري وطني - وبين مؤتمر الأقليات في الشرق الأوسط هو أمر يتصل بدوره ولا يرتبط بديانته.

خامسا: إن الإشارة إلى الدعم المادي الذي تتلقاه مراكز بحثية عديدة في مصر من جهات مختلفة لا يجب أن يصيب القائمين عليها بشبهة تنال من وطنيتهم مادام القصد واضحا والدراسات معلنة ، وعلى كل حال فهذه قضية لا تتعلق بمصر وحدها ، ولكنها ترتبط بالعشرات من المراكز العلمية على امتداد ما نسميه بدول العالم الثالث، بل إن الدعم لبعضها يقدم علنا في إطار المعونة الممنوحة من الدول المتقدمة إلى عدد من الدول النامية ، ولكن صمام الأمن يبقى متمركزا في الضمير الوطني للباحثين ، وضرورة رفضهم للربط بين المعلومات التي

تقـدم جـاهزة وأى عائد مادى يقابلها إذا مـا تعلـق الأمـر بـأمن الوطـن وسـلامة كيانه الواحد .

إننا باختصار نقول إننا نرحب بـأى دراسـة حـول الأقبـاط فـى إطـار الوحـدة الوطنية المصرية ، وليس ضمن أقليات شرق أوسطية ، لأن تراث مصـر تشـكل مـن جماعة واحدة ضمت المسلمين والأقباط ، وامتزج نسيج هذا نسـيج هـذا الوطـن مـن خيوط متماثلة تميز بها البناء الحضارى لمصر على امتـداد تايخـه الـذى لم يشـهد نعرات التعصب إلا فى فترات التردى ، ولم يعرف الفتنة الطائفيـة إلا فـى عصـور الظلام ، إننى أقول فى هذه المناسبة إن الحديث المتكرر عن الأقليـات فـى الشـرق الأوسط يثير من التساؤلات أكثر مما يعطى مـن التفسـيرات ويفتـح بابـا للتـأويلات أوسع بكثير مما يطرح من اجتهادات ، ويتعين علينا هنا فى مصـر أن نكـون آخـر بلد فى العالم يتحدث عن مفهوم للأقلية لأننا نتمتع بتجانس بشرى فريد وانسجام سـكانى لا مثيـل لـه ، فعلـى أرض الكنانـة امـتزجت الحضـارات ، وانصهـرت الثقافات، وعاش الكل فى واحد .

العلاقات المصرية الأمريكية
من المعونة إلى الشراكة
"رؤية ثنائية"

إن محاولة رصد تطور " علاقات القاهرة ـ واشنطن " فى السنوات الأخيرة ، لابد أن تشيز ـ إذا كانت المحاولة موضوعية ـ إلى نقلة نوعية واضحة ، وتحول ملحوظ نحو مرحلة جديدة قد تكون ألى الأفضل على المدى الطويل . وتبشير بفصل جديد فى العلاقات المصرية الأمريكية اكثر وضوحا فى الرؤى ، واستقرارا فى السياسات ، وثباتا على المواقف .. ولعل شاهدى فيما ذهبت إليه ، يعتمد على عدد من الملاحظات أسوقها فيما يلى :

أولا : لقد شهدت العلاقات المصرية الأمريكية فى العقود الخمسة الماضية مراحل من الصعود ، والهبوط ، والانكماش ، والانتعاش ، بدءا من المباركة قصيرة العمر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لثورة يوليو المصرية ، مرورا بالمواجهة طويلة المدى بين القاهرة وواشنطن والتى بدأت بالصدام بين الرئيس عبدالناصر ووزير الخارجية الأمريكية " جون فوستر دالاس " فى منتصف الخمسينات حول قضايا تتصل بتسليح الجيش المصرى والدور القومى الجديد للقاهرة وتمويل مشروع السد العالى ، حيث كانت إدارة "إيزنهاور" اكثر سيطرة على مقاليد السياسة الخارجية الأمريكية ، بحكم وجود الجنرال الأمريكى بطل الحرب العالمية الثانية على قمة السلطة فى "واشنطن" خصوصا فى الفترة الثانية من رئاسته ، والتى سمحت له بأن يتخذ موقفا أمريكيا حادا تجاه أطراف مؤامرة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ والتى حيكت من وراء ظهر الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك قبيل أن تتجدد المواجهة من جديد فى وقت كان عبدالناصر يقود فيه مدا قوميا متزايدا فى المنطقة العربية ، بينما تقدمت واشنطن "بمبدأ إيزنهاور" الذى

يتركز حول " نظرية الفراغ " فى الشرق الأوسط ، وضرورة إيجاد بديل للقوى الكبرى التى كانت تواصل الرحيل عن المنطقة تحت ضغط الشعور المتنامى بالاستقلال الوطنى ورفض التبعية الأجنبية .. ثم كانت سنوات العداء السافر ، والنفور المستمر بين الدولتين ، باستثناء ومضات محدودة تمثلت أساسا فى الرسائل المتبادلة بين الرئيسين عبد الناصر وكيندى ـ وهما ينتميان إلى جيل عمرى واحد . بالإضافة إلى مواصلة الولايات المتحدة إمداد مصر بالسلعة الاستراتيجية الأولى للشعب المصرى فى ظل موجات من المد والجزر تحت ما يمكن تسميته مجازا "بحرب القمح" والحملات الإعلامية المتبادلة فى إطارها .

وبذلك شهدت علاقات الدولتين تدهورا متزايدا ، وصل إلى ذروته بعد نكسة ١٩٦٧ ، وتحميل القاهرة لواشنطن جزءا من مسئولية الهزيمة نتيجة الدعم المطلق لإسرائيل خصوصا فى ظل إدارة الرئيس الأمريكى "ليندون جونسون" والذى عبر فى مناسبات مختلفة عن نوع من الشماتة تجاه العرب ، والازدراء لزعامة الرئيس عبدالناصر .. حتى كان وصول الرئيس السادات إلى الحكم بداية لتحول بطىء بدأ منذ السنوات الأولى لرئاسته حتى كانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ وهى التى لم يعرف فيها العرب مذاق الهزيمة المرة لأول مرة فى مواجهاتهم العسكرية مع إسرائيل ثم جاءت زيارة الرئيس الأمريكى " ريتشارد نيكسون " ــ صاحب الفتوحات الشهيرة أمام الدبلوماسية الأمريكية سواء فى الصين أو الشرق الأوسط وغيرهما من مناطق الصدام السابقة مع السياسة الأمريكية ـ وهى التى تمثل علامة بارزة على طريق العلاقة بين القاهرة وواشنطن بحيث سمحت لدبلوماسية " هنرى كيسنجر " بأن تمارس دورها التاريخى المعروف فى تحديد الملامح الرئيسية لمستقبل الصراع العربى الإسرائيلى حتى بلغت العلاقات الوثيقة بين مصر والولايات المتحدة حدا لا يقل كثيرا عن درجة " الحليف " .

ثانيا : كان رحيل الرئيس السادات بحادث إغتياله المأساوى مناسبة استخدمتها واشنطن بذكاء فى محاولة لتأكيد الارتباط القوى بين الدولتين ، فشهدت جنازة الرئيس الراحل تظاهرة أمريكية تقدمها رؤساء أربعة سابقون للولايات المتحدة الأمريكية ، وهى إشارة لا تخطئها العين الفاحصة إلى الأهمية

التى توليها واشنطن لمستقبل الدور المصرى، فضلا عن أنها رسالة دعم جديدة للرئيس القادم ـ المعروف بقدر كبير من استقلال الرأى واختلاف التوجه ـ حتى كان استكمال انسحاب الوجود الإسرائيلى من الأرض المصرية فى سيناء ، وبداية مرحلة استطاع فيها الرئيس مبارك أن يعيد درجة من التوازن إلى سياسة مصر الخارجية تجاه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والدول العربية فى وقت واحد ، إلى جانب مصداقية دولية للدور المصرى على نحو غير مسبوق .

ولم تكن علاقة الرئيس مبارك بواشنطن استجابة دائمة للمطالب ، أو قبولا مستمرا للمواقف .. ولكنها بدأت تتجه إلى قدر معقول من الندية ، وتأكيد حرية الحركة أمام الدبلوماسية المصرية خصوصا فى المنطقة العربية ، ولم تخل العلاقات من بعض المواجهات الصامتة ، لعل أشهرها أزمة " اكيلى لاورو " عام ١٩٨٦ حين أجبر الوجود العسكرى الأمريكى فى البحر المتوسط طائرة مصرية متجهة إلى تونس تحمل المتهمين بخطف تلك السفينة لتسلمهم لقيادتهم الفلسطينية ـ حتى تتم محاكمتهم أمام قياداتهم الطبيعية ـ على الهبوط فى الأراضى الإيطالية ، ولكن مصر والولايات المتحدة تجاوزتا ذلك الموقف الطارئ واتسمت العلاقات بينهما بعد ذلك بقدر كبير من الفهم المتبادل ، خصوصا حين دفعت الولايات المتحدة الأمريكية باثنين من سفرائها المرموقين لتمثيلها فى العاصمة المصرية ، كما ازدادت علاقات الرئيس المصرى توثقا بأعضاء الكونجرس الأمريكى ، الذين أعطوه تقديرا واحتراما واضحين خلال زياراته المختلفة للعاصمة الأمريكية أو لقاءاته بعدد منهم فى القاهرة .. ثم كانت حرب الخليج الثانية تأكيدا جديدا للدور المصرى البارز فى المنطقة ، وقدرته على توجيه السياسات فيها ، حتى أصبحت القاهرة هى بوابة الشرق الأوسط يطرقها "جورج بوش" فى بداية جولة تسبق حرب تحرير الكويت ، ويطرقها بعده بسنوات قليلة "بيل كلينتون" فى مستهل زيارته للمنطقة مشاركا فى توقيع السلام الأردنى ـ الإسرائيلى فى "وادى عربه" وبذلك لم تحجم القاهرة دورها أو تخفض من تاثيرها بل جددت دائما خطوط اتصالها بالولايات المتحدة الأمريكية ، خصوصا فى ظل التغيرات الدولية الهائلة ، واختفاء الكيان الضخم المسمى بالاتحاد السوفيتى ، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة اعادة ترتيب الأوضاع فى عدد من مناطق العالم ، عبر قاراته المختلفة ، اعتمادا ـ فى

الغالب ـ على قرارات من مجلس الأمن تكتسب بها مظلة للشرعية تصمت دائما أمامها الأفواه ، ولا تجادل كثيرا حولها الأقلام ، ورغم ذلك ظلت مصر ـ كما كانت دائما ـ أسبق من غيرها فى فهم طبيعة التطورات الإقليمية ، والتحولات العالمية ، ولعل تلك الرؤية هى التى أتاحت لها أن تلعب دائما دورا طليعيا فى الحرب والسلام على حد سواء .

ثالثا : لقد تأثرت العلاقات المصرية ـ الأمريكية ـ فى العقدين الأخيرين بتطور مسيرة السلام فى الشرق الأوسط ، إذ أصبحت الولايات المتحدة شريكا ثم راعيا للتسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى بكل عناصره المركبة ، وتداعياته المعقدة، بحيث أصبحت إسرائيل طرفا ثالثا فى كثير من المناسبات التى شهدتها علاقات القاهرة بواشنطن ، بل وتجاوزت ذلك لكى تصبح العلاقات المصرية الإسرائيلية ذات تأثير على خطوط الاتصال بين القاهرة وواشنطن .. وإن كان الدور المصرى فى حرب الخليج قد قدم برهانا جديدا على أهميته بالنسبة للسياسة الأمريكية فى المنطقة على نحو أدى إلى الاعتراف به من خلال إجراء غير مسبوق تمثل فى إسقاط أصول وفوائد كافة الديون العسكرية المستحقة على مصر للخزانة الأمريكية ، ولكن السياسة الدولية التى تعطى للمصالح أولوية على المبادىء هى التى زينت أمام الأجهزة الفاعلة خلف الإدارة الأمريكية الرغبة فى ايجاد "كروت" إضافية للعب بها على مائدة العلاقات الثنائية مع مصر .. كان أكثرها ضعفا هو البحث فى منح مفتى تنظيم الجهاد المتطرف "عمر عبدالرحمن" حق اللجوء السياسى إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى حصوله على تأشيرة الدخول عن طريق الخطأ .. بينما هيأت له "قواعد الإقامة" الأمريكية الظروف الملائمة لجعله بؤرة للإثارة وترويج الأفكار المعادية للاستقرار المصرى، وهى أمور بدأت الإدارة الأمريكية تدرك الحصاد السلبى لها حتى على مظاهر الأمن المحلية داخل الولايات المتحدة لنفسها، ثم تعاقبت بعد ذلك بعض الدعايات غير الودية تجاه النظام السياسى المصرى عبر عدد المقالات التى تدور حول مبالغات تتصل بحجم الفساد فى الحياة المصرية ، وما يتردد حول حقوق الإنسان فيها ، والعلاقات المصرية الليبية منذ أزمة "لوكيربى" ثم التعليق السلبى أحيانا على مسيرة الإصلاح

الاقتصادى من غمزات متكررة يشير بعضها إلى تهميش الدور المصرى وتقلص الوزن السياسى لمصر فى الترتيبات الجديدة للشرق الأوسط .

ولكن لابد من الاعتراف هنا بأن كل تلك المقالات لم تكن بالضرورة تعبيرا عن وجهة نظر أمريكية رسمية فى بلد ينعم بحياة ديموقراطية واسعة ، وحرية صحافة بغير حدود .. وقد جاءت تطورات الأحداث فى منطقة الشرق الأوسط لكى تضيف جديدا إلى مناخ العلاقات بين القاهرة وواشنطن نتيجة تأثير الموقف المصرى من انضمام إسرائيل للاتفاقية الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية .. فى ظل تلك الأجواء استقبلت القاهرة نائب الرئيس الامريكى الذى جاء فى زيار رسمية (أبريل ١٩٩٥) جرى الإعداد لها قبلها بشهور ، حيث حرص اثناء تلك الزيارة على تاكيد مكانة العلاقة الوثيقة بين مصر والولايات المتحدة ، وهو أمر سبقه إلى تأكيده عدد من كبار المسئولين الأمريكيين ـ المدنيين والعسكريين ـ الذين توافدوا على القاهرة ، ولكن تلك الرسالة الضمنية التى حملها "آل جور" فى زيارته تلك جعلت مفهوم "الشراكة" بين البلدين مطروحا على نطاق واسع ، وتعبير "الشراكة" يحمل فى طياته معنى المسئولية المتبادلة ، والندية الكاملة التى ترتفع به من مجرد مفهوم المشاركة إلى آفاق أخرى أكثر عمقا وأشد تأثيرا ، وكأن لسان حال الولايات المتحدة الأمريكية يقول : لقد اصبح أمام عدد من اصدقاء الولايات المتحدة الامريكية خيار جديد يتجاوز حدود الدعم المادى الأمريكى المتمثل فى معونة سنوية لا ضمان لاستمرارها ـ لأسباب تتصل بحجم المديونية الامريكية وإن كانت بعملتها الوطنية ، بالإضافة إلى الأعباء الضريبية المتزايدة على المواطن الأمريكى، فضلا عن معدلات التضخم المرتفعة فى السنوات الأخيرة ـ إلى مفهوم جديد للعلاقة يرتكز على فلسفة الشراكة بكل ما تعنيه من عناصر المساواة والاستمرار والتكافؤ وقيام مجلس مشترك من رجال الأعمال فى الجانبين لمتابعة مسيرة العلاقات بين الدولتين فى إطارها الاقتصادى والتجارى .. إنها نقلة نوعية من مرحلة إعطاء " السمكة " إلى مرحلة " تعلم صيدها " وهو أمر يغرى بالتأمل ، ويثير من الخواطر ما يحتاج إلى دراسات جادة تركز على مستقبل هذه العلاقة الحيوية ، والطرح الجديد الذى جاءت به ، فإذا كان هذا هو توصيف ما يحدث فما هو الدوافع التى أدت إليه ومهدت له ؟ .. لقد اتيح لى أن أحضر لقاء نظمته

الغرفة التجارية المصرية الأمريكية تحدث فيه نائب الرئيس الامريكي في زيارته للقاهرة عام ١٩٩٥ ومن خلال نص مكتوب ـ مشيرا إلى معنى "الشراكة" محدثا نوعا من الارتباط بين المضى بنجاح فيها وبين الدور المصرى الإقليمى فى المستقبل، ولقد قلل من تأثير ما طرحه "آل جور" فى زيارته تلك ـ ومن خلال مناسبات متعددة ـ أن زيارة للرئيس مبارك قد أعقبتها بايام قليلة بحيث حققت نجاحا واضحا برغم الصعوبة التى احاطت بها من حيث التوقيت والملابسات ، فكانت تجديدا لروح العلاقة بين البلدين ، وإزالة الكثير من الغيوم التى تراكمت فى سمائها أو الضباب الذى ظهر فى آفاقها ، خصوصا وان الرئيس قد تمكن أثناء تلك الزيارة من انتزاع "ملف النشاط النووى" فى الشرق الاوسط من الإطار الثابت للعلاقات الأمريكية المصرية لكى يجعل منه قضية تتصل بالضمير العالمى والسلامة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط كلها .

وسوف اوجز بعض الظروف المحيطة بالتحولات الجديدة أو ما نطلق عليه نقلة نوعية لمستوى التعامل بين القاهرة وواشنطن فى النقاط التالية :

١ ـ إن شكل المجتمع الدولى يتجه إلى التغير برمته ليس فقط بسبب التطورات المتلاحقة منذ سقوط " حائط برلين " رمزا لعهد انقضى ، وبداية لفصل جديد فى العلاقات الدولية بحيث جاءت " اتفاقيات الجات" ثم قيام منظمة التجارة العالمية استكمالا لزاويتى مثلث الاقتصاد الدولى المتمثلتين فى صندوق النقد والبنك الدوليين بحيث أصبحنا على أبواب مرحلة جديدة تتم فيها مسألة تحرير التجارة تاكيدا لتحول سياسى مواز يكاد يجعل من عالم اليوم قرية صغيرة بفعل ثورة المعلومات والقفزة الهائلة فى وسائل الاتصال ، وفى عالم يدور مستقبله حول هذه الأطروحات يكون طبيعيا أن يتغير شكل السياسات الخارجية والعلاقات الثنائية .. بل إننى أضيف إلى ذلك أن تحرير التجارة سوف يحمل معه ليس فقط رياح التغيير الاقتصادى بل وايضا رياح التغيير السياسى بحيث تسود التعددية ، وتتقدم الديموقراطية ، وتتزايد ضمانات الحرية وتعلو دولة القانون .

٢ ـ لقد تضمنت زيارات "آل جور" وأحاديثه فى القاهرة دعوة غير مباشرة لرجال الأعمال فى كل القطاعات بحيث يكون لهم صوت مؤثر على الساحة

السياسية ، حين ربط بشكل واضح بين تحرير الاقتصاد والدولة الديموقراطية ، ولاشك أن علاقة رجال الأعمال بالسياسة قضية متزايدة التأثير في السنوات الأخيرة في كثير من دول العالم ، والولايات المتحدة الامريكية من جانبها تتجه إلى استخدام ورقة رجال الأعمال في تأكيد بعض المظاهر المتصلة بالحريات الفردية والتعددية السياسية في عدد من الدول التي تسمح ظروفها بوجود رأى عام مؤثر ، ودور إقليمي فعال .

٣ ـ إن تطور مراحل الصراع العربي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة يثير جدلا متصلا حول مستقبل الدور المصرى انتعاشا أو انكماشا وهي أمور تدعو صانع القرار في واشنطن إلى التفكير في مرحلة جديدة للعلاقات مع القاهرة تتجاوز توظيف الدور المصرى من أجل سلام الإقليم واستقرار المنطقة إلى دور آخر تكون له بعض المظاهر ذات التأثير الإقليمي ولكن خارج الإطار القومي وهي ــ في ظني ــ تمثل مبررا قويا يدفع إلى التحول ويساعد على التجديد ..

هذه بعض خواطرى رأيت أن أطرحها في حياد كامل ـ بقدر ما تتيح الظروف ـ لسيرة العلاقات المصرية الأمريكية والمناخ العام الذى يحيط بها ويحدد إطار مستقبلها .. إننى أقول إن عصرا كاملا في تاريخ البشرية يطوى أوراقه ، وأنه قد حان الوقت لتكون العلاقات بين القاهرة وواشنطن طريقا ذا اتجاهين ، يقوم على الأخذ والعطاء .. على الندية والجدية .. على الفهم المتبادل والاعتراف بحق الاختلاف المقترن بالاحترام وتقدير كل طرف لظروف الآخر وأولوياته وشواغله .

التنظيم الدولى المعاصر
بين نادى الفقراء ونادى الأغنياء
"رؤية دولية"

فى عاصمة أوروبية تاريخية استقرت فيها قواعد القانون الدولى واتفاقيات الوظيفة الدبلوماسية ، وداخل مبنى واحد يقع نادى الأغنياء (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) وأيضا نادى الفقراء (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو") ، وحين تتيح الظروف التعامل معهما فى وقت واحد فإن أزمة التنظيم الدولى المعاصر ومحنته الراهنه لا بد وأن تسيطرا على تفكيرنا وتدعوانا إلى تأمل ما يدور حولنا .

فمنذ بدأ الحديث عن نظام عالمى جديد ، ومع إرهاصات التحول العظيم فى طبيعة العلاقات الدولية والانتقال من مرحلة الحرب الباردة ـ وفقا للاختلافات الأيدلوجية والتباين فى النظم الاجتماعية ـ إلى مرحلة توزيع النزاعات على خريطة العالم وفقا لدوافع قومية أو صراعات عرقية ، منذ ذلك الحين وقد انعكس الأمر على طبيعة المنظمات الدولية وأسلوب عملها ومراجعة فلسفة وجودها ، وهو أمر يجد صداه فى ضمير الإنسان المعاصر وينطلق من أسس عامة نميز من بينها ثلاثا :

أولا : إننا ما زلنا نؤكد أن الحديث عن نظام عالمى جديد هو حديث تعوزه الدقة دائما ، إذ يمكن أن يكون التعبير "عالم جديد" دون استخدام كلمة "نظام" لأنها تتضمن إشارة إلى الإطار القانونى والهيكل التنظيمى للعلاقات الدولية وهو ما نعتقد أنه فى مجمله ما زال قائما بشكله العام الذى نشأت به منظمة الأمم المتحدة حيث تظل روح (سان فرانسيسكو) لميثاق عام ١٩٤٥ هى السائدة حتى اليوم برغم التغيرات العظمى والتحولات الكبرى ، إننا بصدد عالم مختلف فى أطره الإقتصادية والاجتماعية بل والثقافية ، ولكن مازال البناء الخارجى للتنظيم الدولى الذى تم تشييده منذ نصف قرن مواصلا بقاءه وعطاءه حتى اليوم .

ثانيا : إن طغيان الاعتبارات السياسية على القاعدة القانونية هى ظاهرة معاصرة سواء على صعيد القانون الدولى أو القانون الوطنى ، ولقد تناولت هذا الموضوع على صعيده الداخلى فى محاضرة أعتز بها فى نادى القضاة المصرى (أغسطس ١٩٩٥) ناقشت فيها التأثير السياسى على عملية تطبيق القانون فى بلد يعتز بتاريخ نظامه القضائى العريق ، ونزاهة قضاته العظام ، وخلصت يومها إلى أن الاعتبارات السياسية تزحف على القاعدة القانونية على صعيديها الوطنى والدولى حتى إزداد خضوع المنظمات الدولية للضغوط السياسية التى تمارسها مراكز القوى فى عالم جديد اختفت فيه توازنات القطبية الثنائية وأصبحت مسألة ترتيب الأوضاع الإقليمية والدولية مسئولية منفردة تقوم بها قوة عظمى تحت مظلة التنظيم الدولى القائم على نحو يكسبها شرعية قانونية برغم أى تجاوزات سياسية .

ثالثا : إن الانتقال من أجواء الحرب الباردة ، وأنواء الصراعات المذهبية إلى عالم مختلف تتعدد فيه الأطراف ، وتصعد به قوى وتهبط أخرى ، إن هذا الانتقال قد ترك آثاره الضخمة على أسلوب العمل داخل المنظمات الدولية حتى المتخصصة منها بحيث أصبحت المواقف عارية ، والتوازنات ضائعة ، والعدالة غائبة .. فالمنظمات الدولية هى مرآة للواقع الدولى بكل ما له وما عليه ، فكل الصياغات التى طرحتها طبيعة النظام العالمى فى فترة الحرب الباردة أصبحت موضع مراجعة شاملة من أقوى وأغنى الأطراف وأصبح استمرارها أو اختفاء بعضها رهينا بما يمكن أن تقدمه للأقوياء والأغنياء فى ظل عالم متغير وظروف مختلفة .

من هذه الملاحظات الأساسية تتشكل أطروحات جديدة تجد مكانها فى تحديد مهام المنظمات الدولية والمنطق الذى يسيطر عليها وطبيعة الحاجة إليها ثم يأتى بعد ذلك دور مصر فيها .. وسوف نناقش المسألة على ضوء مواقف الولايات المتحدة الأمريكية ـ صاحبة الكلمة الأولى وإن لم تكن الوحيدة فى الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها ـ فى السنوات الأخيرة وقد يكون من الأوفق إيجاز ذلك فيما يلى :

١ ـ حين وقف مندوب الولايات المتحدة الأمريكية فى الرابع من ديسمبر ١٩٩٥ فى اليوم الأول للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

"اليونيدو" ليعلن انسحاب بلاده من المنظمة مع نهاية ذلك العام دون الالتزام بموعد للوفاء بالالتزامات المالية المتبقية للمنظمة تجاه بلاده ، حين وقف يعلن ذلك فإنما كان يضيف بعدا جديدا لملامح التنظيم الدولى المعاصر .. فالولايات المتحدة الأمريكية حين انسحبت من منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة (اليونسكو) منذ سنوات وهى منظمة معنية بالتراث الإنسانى والتاريخ الحضارى ، وهى أمور كان يجب أن تسعى الولايات المتحدة إليها تعويضا عن نقص فى الماضى ، وافتقادا لذاكرة بعيدة، فكان ذلك الانسحاب إيذانا بموقف مختلف من منظمة يتوجه قدر كبير من اهتمامها نحو تنمية المهارات الثقافية والتعليمية فى دول العالم الثالث فى ظل مدير عام أفريقى كانت له توجهات لا تباركها "واشنطن" ، أما فى حالتنا هذه فإن (اليونيدو) قد ارتبطت منذ إنشائها بالدول النامية ـ وربما الإفريقية الأقل نموا من الناحية الصناعية ـ لذلك فإن الانسحاب الأمريكى منها يحمل دلالة لا تخطئها العين الفاحصة ولا تغيب عن التفكير السليم وهى أنها رسالة موجهة من "واشنطن" إلى عالم اليوم بأنها لم تعد مستعدة لمواصلة المشاركة فى التزامات تجاه الدول الفقيرة كانت قد قبلت بها فى ظروف مختلفة وفى ظل تنافس بين المعسكرين فى أجواء الحرب الباردة وفى مرحلة تنامى حركات التحرر السياسى والاقتصادى فى الخمسينيات .

٢ ـ أبدت الولايات المتحدة الأمريكية تفسيرا سطحيا لانسحابها من (اليونيدو) متمثلا فى رفض الكونجرس الموافقة على اعتماد الحصة السنوية الأمريكية فى ميزانية المنظمة والتى تصل إلى ربع ميزانيتها الإجمالية لأسباب تصل بمراجعة المستحقات المطلوبة من الحكومة الأمريكية للأمم المتحدة ومنظماتها وهو تفسير وارد، ولكنه لا يعكس فلسفة اختيار (اليونيدو) دون غيره ، فالأزمة المالية للأمم المتحدة حقيقة ندركها مثلما هى فى منظمتنا الإقليميةجامعةالدول العربية حيث تواجه المنظمتان ظروفا مادية قاسية فى وقت أكمل كل منهما نصف قرن من عمره .. وواقع الأمر أن تلك الأزمات المالية الناتجة عن تقاعس بعض الدول عن الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه المنظمات إنما يعبر عن موقف إرادى أصبح يعطى للعلاقات الثنائية أولوية على العلاقات المتعددة الأطراف ويستخدم المنظمات الدولية حين يريد وينصرف عنها إذا استطاع .

٣ ـ يلفت النظر أنه فى الوقت الذى تغـادر فيـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة نادى الفقراء (اليونيدو) فإنها لا تبخل على عضويتها فى نادى الأغنيـاء (وكالـة الطاقة الذرية) وتفسير ذلك بسيط فلقد اسـتنفدت واشـنطن أغراضهـا مـن عضويـة النادى الأول بينما تتزايد حاجتهـا لعضويـة النـادى الثـانى حيـث تشـكل مسـألة الضمانات ثم التفتيش ضد النشاط النووى أهمية خاصة لأعضاء ذلك النادى الـذى فى وقت قد لا يعنيهم الشق الآخر مـن نشـاط الوكالـة ، وهـو التعـاون الفنـى فـى الاستخدام السلمى للطاقة النووية للدول النامية ، فبينما نجد إسـرافا عنـد الانفـاق على الشق الأول نجد تقتيرا عند الوفاء بالتزامات الشق الثانى ، وتلك هـى فلسـفة الحاجة فى تحديد نظرة الدول للمنظمات الدولية المعاصرة ، إذ لم تعد الرغبـة فـى تأكيد الإرادة الجماعية للدول هى مصدر الأنضواء تحت لواء تلك المنظمات والقبـول طواعية بالتخلى عن جزء من فاعليتها المطلقة من أجل الانتسـاب المنظـم للمجتمـع الدولى الكبير، وبذلك أصبحنا أمام عملية مراجعة شاملة للمنظمات الدولية المعـاصرة وحجم العضوية فيها ومدى الحاجة إليها .

٤ ـ يجب أن نقرر أن كل الشواهد فـى السنوات الأخـيرة أصبحـت تؤكـد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعـد معنيـة بـالتنظيم الـدولى القـائم إلا بـالقدر الـذى يحقق مصالحها المباشرة دون التركيز علـى جـانب المسـئولية الدوليـة فيـه، ولعـل انسحابها من " اليونسكو " ثم " اليونيدو " هو مثل لتأكيد هذا المعنى ، ومن يدرى فلعل "منظمة العمل الدولية" مرشح ثالث لموقف أمريكى مماثل مع محظـور يتمثـل فى نتائج ذلك على النقابات المهنية واتحـادات العمـال فـى الـــدول المختلفـة بـل وداخل الولايـــات المتحـدة ذاتهـــا ، كمـا أن "الانكتـاد" "مؤتمـر الأمـم المتحـدة للتجارة والتنمية" مرشحة هى الأخرى لقرار أمريكى محتمل ، وإن كان ذلك يبـدو مستبعدا على الأقل فى الوقت الحاضر بعد أن تولى إدارتها أخيرا وزير لاتينى كـان للولايات المتحدة الأمريكية دور فى اختياره ، وإذا ما تبادر إلى ذهننـا تسـاؤل عـن أكثر الأجهزة الدولية أو المنظمات العالمية أهميـة لـدى واشـنطن فإننـا نسـتطيع أن نميز فى المقدمة "مجلس الأمن" باعتباره أداة دولية فاعلة ذات قوة ملزمة تبرر بهـا للولايات المتحدة قرارات الحصار أو الحظر وتسـمح لـها بإعـادة ترتيـب الأوضـاع الإقليمية والدولية وفقا لعصر جديد يمكن أن نسميه عصر "السلام الأمريكى" قياسـا

على "السلام الرومانى" فى فترة من تاريخ العالم القديم ، ثم تأتى الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها صمام الأمن ومركز المراجعة لأى نشاط نووى فى العالم ، وهى شرطى الأمان الذرى الذى يتجول بين الدول المختلفة ، ثم تأتى منظمة التجارة العالمية التى نشأت عن اتفاقيات "الجات" لتكمل ثالوث الأهمية فى المنظمات الدولية بحيث لا يلحق بهم بعد ذلك إلا حلف الأطلنطى حيث يشكل (الناتو) قوة أمريكا الضاربة فى أوروبا وخارجها ويدها الطولى فى مواجهة التهديدات التى قد يتعرض لها الشمال الثرى أو الغرب المتقدم .

٥ ـ لقد استهوانى تفسير علنى قدمه المندوب الأمريكى وهو يمهد لقرار انسحاب بلاده من (اليونيدو) إذ أعلن أن الوقت قد جاء لما يمكن تسميته "خصخصة السياسات الخارجية" بكل ما يحمله ذلك من معانى التعامل المباشر بين مؤسسات الاقتصاد الحر وآليات السوق العالمية دون الحاجة إلى منظمات دولية وسيطة بحيث يتم ذلك فى إطار شعارات عالية الصوت تتحدث عن التعددية والحريات وتنمية القطاع الخاص ، ولعل ذلك التفسير يرتبط بمواقف أمريكية عديدة فى السنوات الأخيرة استطاعت من خلالها التدخل أحيانا فى الشئون الداخلية للدول تحت مسميات مختلفة ودعاوى متباينة تقع فى إطارها قضايا حقوق الأنسان والدفاع عن الديموقراطية ثم حماية البيئة .

□

هذه خواطر حول التنظيم الدولى المعاصر ثارت لدى وأنا أتنقل كل يوم بين "نادى الأغنياء" و "نادى الفقراء" لكى أشهد انعكاس التحولات الضخمة والتغيرات الواسعة فى شكل المجتمع الدولى على منظماته بدءا من فلسفة وجودها وصولا إلى مبرر بقائها مرورا بطبيعة العمل فيها ..

ويجب أن نتذكر ـ كمصريين ـ أن إسهامنا فى قيام "نادى الفقراء" وإنشائه كان أساسيا فقد قام على أكتاف فريق مخلص لقضايا التنمية الصناعية بقيادة العالم المصرى الجليل رائد التخطيط العلمى الأستاذ الدكتور إبراهيم حلمى عبدالرحمن ، كما أن "نادى الأغنياء" يعتمد فى مهامه الصعبة على كوكبة من علماء مصر الأفذاذ

الذين تخصصوا فى فروع الفيزياء النووية والعلوم المتصلة بها من جامعات مصر العريقة فى العقود الأربعة الأخيرة بالإضافة إلى خبرات مرموقة فى مجالات القانون الدولى خصوصا أولئك الذين عكفوا على دراسة المسائل المتصلة بنزع السلاح وملابساته المختلفة ، وهكذا يبدو الوجود المصرى فى "نادى الفقراء" تاريخا شامخا، بينما يبدو ذلك الوجود فى "نادى الأغنياء" حقيقة باقية .. إنه عالم يتحول بسرعة هائلة ، وعصر يشير كل ما فيه إلى جديد .. عالم نريد أن يسعد فيه الجميع سواء هؤلاء الذين تأكدت عضويتهم فى "نادى الأغنياء" أو أولئك الذين اقتصرت عضويتهم على "نادى الفقراء"

"القضاء والسياسة .. الضمير والرؤية"

تمثل العلاقة بين القضاء والسياسة مسألة شائكة ، نتيجة الزحف المتزايد من جانب الاعتبارات السياسية على الحياة القانونية بشقيها الدولى والمحلى . فالمجتمع العالمى المعاصر قد بدأ يعانى فى العقود الاخيرة من التاثيرات السياسية على مسيرة التنظيم الدولى وفعاليته إلى الحد الذى جعل البعض يقول إن المنظمات الدولية العالمية اصبحت تكيل بمكيالين ، كما إن الحديث عن ازدواجية المعايير فى تطبيق القانون الدولى المعاصر أصبح حقيقة تتردد فى المحافل القانونية والسياسية على السواء ومن هنا فإن الحديث عن العلاقة بين القضاء ، سلطة تطبيق القانون ، وبين السياسة ، أداة المواءمة بين البشر ومحصلة مراكز القوى فى عالمنا المعاصر ، يؤكد أن العلاقة أصبحت تفرض نفسها على كل المعنيين بالشئون القانونية أو الدراسات السياسية على السواء .

ويهمنى أن أوضح هنا عددا من الاعتبارات :

أولا : إن الحديث عن القضاء والسياسة لا يمس أصحاب المنصة العالية ، ولكنه بحث نظرى فى ما آلت إليه روح تطبيق القانون فى ظل حياة سياسية ، بل حزبية ، تفرض نفسها على الواقع اليومى عل النحو الذى ندركه جميعا ، كما أن دخول أدوات الإعلام بتقدمها الهائل طرفا فى المعادلة المعقدة بين القانون والسياسة جعلها تؤكد هى الأخرى أننا أمام واحدة من أخطر قضايا العصر .

ثانيا : لو أخذنا القضاء المصرى كنموذج للتطبيق ـ بحكم عراقته وكفاءته ونزاهته ـ فإننا إنما نقدم نموذجا للقضاء فى بلد من بلدان العالم الثالث ، يعيش

بتراث الحضارة العربية الإسلامية ، وتحت مظلة كل المؤثرات والتداخلات التى يعاني منها بلد له ظروفه الفريدة وشخصيته المتميزة .

ثالثا : إنني أفرق ، وبوضوح ، بين الأهمية الإيجابية لدور القضاء في الحركة الوطنية والأهمية السلبية لدوره في الحياة السياسية . فلقد لعب القضاء المصرى ـ مثلا ـ دورا مشهودا في تاريخ الحركة الوطنية الحديثة ، حتى إننا نصل في فهمنا لطبيعة التيار الوطني في النصف الأول من هذ القرن إلى القول يقينا بأنه اعتمد على ركيزتي القضاء والمحاماة ، واللذين تكون منهما عصب الحركة الوطنية متمثلا في حزب الوفد، خصوصا في فترة ما بين الثورتين (١٩١٩ ـ ١٩٥٢) .

ولعل أسماء لامعة مثل مصطفى كامل وسعد زغلول ومصطفى النحاس وغيرهم ممن يمثلون الكوكبة المضيئة في تاريخنا الحديث ، لعل في اسمائهم ما يؤكد ما ذهبنا إليه في التفرقة بين روح الحركة الوطنية والممارسة السياسية في تاريخنا الحديث .

رابعا : إذا كان القانون هو دعامة الحق ، فإن القوة ركيزة السياسة ، ولذلك فإن الحق بغير قوة يصبح قانونا مجردا ، كما أن القوة التى لا تستند إلى الحق تتحول إلى نوع من التسلط يقترب من درجة القهر اللا أخلاقى . وما دمنا قد ذكرنا كلمة الأخلاق فإننا يجب أن نتذكر أن "مكيافيللى" قد فصل بين الأخلاق والسياسة منذ أن أصدر كتابه الشهير " الأمير " مؤكدا أن فلسفة السياسة تستند إلى المنطوق الناقص " الغاية تبرر الوسيلة " .

خامسا: إن فلسفة القاعدة القانونية التي تستند إلى عنصر العمومية والتجرد ، إنما تمثل درجة عالية من درجات المساواة ، وتعبر عن مرحلة عليا من مراحل الرقى البشرى ، بينما يحتوى مفهوم الاعتبارات السياسية على عناصر المواءمة . ويدخل في إطار محصلة أخرى ليس فيها من العمومية والتجرد ما يجب أن يكون. فحتى المثاليون السياسيون حين أرادوا التحدث عن الدولة الديموقراطية ، لجأوا مرة أخرى إلى القانون وحددوها بتعريف حديث يقول "إن الدولة الديموقراطية هى دولة القانون (state of law)".

إن القضاء المصرى قد عرف فى تاريخه الحديث نماذج متعددة للتأثير السياسي على أسلوب إعمال القاعدة القانونية فى مناسبات مختلفة، ولكن ظهرت فى النهاية اعتبارات - عرفتها قبلنا دول أكثر تقدما - حيث أوضحت الممارسة الدستورية فيها عددا من الاعتبارات العملية التى تعرض لها الفقيه الدستورى الدكتور أحمد كمال أبوالمجد فى فى كتاب له على النحو التالى :

١ - مبدأ فصل السلطات ، وما رتبه الدستور عليه من حصر عمل السلطة القضائية فى فض الخصومات والمنازعات ، والاحتفاظ للهيئات السياسية بمسؤولية البت فى المسائل السياسية .

٢ - حاجة بعض المسائل إلى سياسة موحدة وسريعة لا تفلح فى تحقيقها الوسائل القضائية ، وتظهر هذه الحاجة بصفة خاصة فى المسائل المتصلة بالعلاقات الخارجية .

٣ - حاجة بعض المسائل إلى موازين خاصة ، او إلى معلومات وعناصر تقدير مختلفة ، لا تتاح للقضاء .

٤ - تجنب التعرض لمسائل لا تملك المحكمة القول النهائى فيها لافتقارها ، فى تنفيذ رأيها بشأنها ، إلى غيرها من الهيئات العاملة .

٥ - وجود نص دستورى يعهد بالمسألة صراحة إلى هيئات حكومية أخرى ، رغم صفتها القانونية .

وعلى الرغم من أن "الفقيه العربى" كان يستمد هذه الاعتبارات من الواقع الأمريكي المعاصر ، إلا أنها تبدو قريبة الصلة مما نعرفه فى ظل ظروفنا المحلية الراهنة ، وإن كنا نضيف إلى ذلك طبيعة الاعتبارات الأيديولوجية التى قد تقبع فى ذهن القاضى المصرى لكى تمثل خلفية معينة له ، أو الانتماء الحزبى - حتى وإن لم يكن معلنا - الذى يشكل درجة من درجات التوجه الذى قد يؤثر على مشاعره الذاتية . فإذا كان القاضى ينظر فى الدعوى من خلال صحيح الأوراق بين يديه بحيث لا يحكم بما يعلم ولكن بما يتوفر لديه من أدلة وقرائن فإن ذلك لا

ينقى أن ضميره فى النهاية هو المرجع الذى يحتكم إليه ، والذى تتشكل به طبيعة فهمه للنص وتطبيقه الروح القانون .

ولعل المناسبة مواتية من حيث التوقيت والملائمة لكى نقول صراحة أن الساحة المصرية قد شهدت فى السنوات القليلة الأخيرة جدلا متصلا حول بعض الأحكام التى صدرت عن القضاء المصرى فى بعض القضايا ذات البعد السياسى ، والتى نطلق عليها " قضايا رأى عام " لأن جانب المشاركة السياسية يبدو فيها واضحا . وعلى الرغم من أن ثقة جمهرة الناس فى القضاء ونزاهته أمر لا يداخله شك ، إلا أن هناك إحساسا بأن الاعتبارات السياسية قد بدأت تتسلل فى بعض المناسبات لكى تضع بصماتها فوق منصة القضاء ، وهو أمر لا ننفرد به وحدنا ، ولكن تعرفه دول الدنيا حولنا . ويبقى التساؤل مطروحا وهو : كيف يحكم القاضى ، وهو من البشر ، يعيش حياتنا اليومية ويشعر بمعاناتنا بشكل مباشر ، كما أنه يستقبل كل الافكار السائدة ولا يبدو بعيدا عن الانتماء إليها على نحو قد يصل به إلى مرحلة التأثر العقيدى أو الميل الحزبى ؟

لقد بدا ذلك واضحا فى الخروج أحيانا على بعض التقاليد الراسخة للقضاء ، ومنها مسألة التعليق على الأحكام ، والتى تجاوزت قاعات المحاكم إلى صفحات الصحف ، وهو أمر يدعو إلى التأمل والقلق فى وقت واحد . ولقد بدأ القلق لأسباب عدة يقع فى مقدمتها أنه يجعل من الرأى العام هو الآخر طرفا مباشرا فى التعليق بالقبول أو الرفض للأحكام ذاتها ، وهو أمر يثير جدلا لا يتفق مع قدسية القضاء ومكانته . كما أن ذلك التعليق من جانب بعض القضاة يتحول إلى نوع من التبرير ، وكأن القاضى ينزل من فوق منصته العالية ليقف أمام محكمة الرأى العام فى حوار لا مبرر له ، كما أنه قبل ذلك كله يبدو تعبيرا عن الجانب الإنسانى العاطفى عند تطبيق القاعدة القانونية ، وهو أمر قد يؤدى إلى تفاوت بيِّن عند تطبيق القاعدة الواحدة فى المناسبات المختلفة ، وفقا لشخصية القضاة وظروف المحاكمة ، فضلا عن تأثيره فى المراحل التالية من نظر القضية فى درجات التقاضى الأعلى .

إذا كنا نقول إن القضاء يطبق القانون نصا وروحا من أجل بلوغ الدالة التى تعلى كلمة الحق ، وإن السياسة هى فن الممكن فى ظل ظروف معينة ،حيث

تلعب "نظرية القوة" تأثيرها المباشر فى القرار السياسى ، إذا كنا نقول بذلك فإن الأمر لا يجب أن يؤخذ فى نهايته كما لو كان صراعا بين الحق والقوة فى كل الأحوال . كما أنه لا يجب أن نتصور أن القانون يجب أن يكون هو الخير كله دائما ، أو أن السياسة هى الشر كله على الدوام . فالأمر يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير .

فلو أخذنا معيار "الشرعية" ـ على سبيل المثال ـ لوجدنا أن لها تفسيرين مزدوجين : أولهما قانونى يستمد وجوده من الدستور المعمول به ، وهو أعلى الوثائق فى الدولة وأغلاها ، بينما نجد فى الوقت ذاته تعبيرا آخر لمفهوم الشرعية السياسية يعتمد على الواقع ، ويستمد وجوده مما يجرى فى الشارع السياسى مباشرة . فما أكثر القوى التى تفتقر إلى الشرعية القانونية ، ولكنها تفرض وجودها الفعلى على الحكم والشعب ، وتكون طرفا مباشرا فى حوار مع السلطة بغض النظر عن توفر الأركان القانونية لشرعية وجودها ، لذلك كان طبيعيا أن تتضمن فلسفة التشريع هامشا يسمح لروح القانون بأن تكون بمثابة المرشد أمام ضمير القاضى إذا أعوزه النص ، أو اختلطت أمامه التفاسير .

إننا إذا ذهبنا إلى ما هو أبعد من ذلك على المستوى الدولى ، لوجدنا أن الصورة اكثر وضوحا من حيث دور مراكز القوى الدولية على طبيعة القرار فى الأمم المتحدة، وغيرها من الهيئات الدولية أوالمنظمات الإقليمية . ولقد أتاحت لى ظروف دعوة كريمة من " الجمعية المصرية للقانون الدولى " أن اكون محاضرا فى افتتاح موسمها الثقافى لعام ١٩٩٤ حول موضوع " الاعتبارات السياسية فى القانون الدولى المعاصر " وقلت يومها بوضوح كامل ، إننا لو اخذنا قضيتين عرفتهما المحافل الدولية فى السنوات الأخيرة ، إحداهما ذات جانب موضوعى فنى مثل "مسألة حقوق الأنسان" والثانية ذات طبيعة جغرافية إقليمية مثل "القضية الفلسطينية" لوجدنا وبوضوح أن المعايير فى النهاية نسبية التطبيق ، تحكمها اعتبارات تخرج عن دائرة القانون الدولى ، بل تفتئت أيضا على حدود سيادة الدولة على الرغم من أنها معطاة تاريخية مستقرة الوجود منذ قرون عدة .

خلاصة ما أريد أن أذهب عليه هو أن اقول صراحة ، إن مخاوفى تتزايد ضمن تيار عام يقول بأن زحف الاعتبارات السياسية على سلطة تطبيق القانون وأدواتها المختلفة ، قد أصبح ملموسا ، وأستند فى ذلك إلى عدد من الأسباب أوجزها فى :

أولا : إن التداخل بين القانون والسياسة يؤدى إلى تضارب بين السلطات ، قد ينال فى النهاية من المبدأ التقليدى للفصل بينها ، وعندئذ تكون السلطة القضائية هى الخاسرة فى النهاية باعتبارها القلعة الشامخة وخط الدفاع الأخير عن الحقوق والحريات وبذلك تكون المحصلة خسارة حقيقية على المجتمع المدنى كله.

ثانيا : إن السلطة القضائية ، حتى إذا أفلحت فى فرض وصايتها على مسيرة الحياة السياسية لفترة معينة ، فإن ذلك يعنى نزولها من منصتها العالية إلى الشارع السياسى مادة للجدل ، وموضوعا للحوار ، ينال من هيبتها قبل غيرها .

ثالثا : إننا إذا كنا نقول إن النظام الديموقراطى يعتمد على دولة القانون ، فإن هناك فى الوقت ذاته ضوابط محددة لمعنى دولة القانون ، وهى تلك التى تتمتع فيها القاعدة القانونية بأعلى درجات الموضوعية والتجرد عند التشريع والتطبيق بشكل يجعل المساواة حقيقة واقعة وليست طرحا نظريا ، استلهاما لفلسفة القانون ذاته ، وحكمة التشريع ، ومصداقية القضاء .

رابعا : إن دخول السلطة القضائية طرفا فى الصراع السياسى سوف يسمح باستخدامها وفقا للتيارات السياسية السائدة أو الأهواء الحزبية الغالبة ، والأمران معا ينالان من مكانة القانون ومصداقية القضاء .

خامسا : إن درجات التقاضى العليا المعنية بتفسير المسائل الدستورية ، سوف تظل قنطرة بين الحياة القانونية والواقع السياسى ، شرط التزامها بأعلى درجات الحفاظ على الدستور ، والتزام نصه وروحه .

إننى فى النهاية لا أصادر على حق القضاة فى المشاركة الوطنية ، بل أدعوهم إليها ، ولكننى أتحفظ على تورطهم فى الحياة السياسية وأدعوهم إلى الترفع عنها .

ذكرى زعيم ورحيل عصر..
"رؤيــة تاريخية"

حين مضى ربع قرن كامل على وفاة عبدالناصر ، بدأ ـ في ذات الوقت تقريبا ـ العام الخامس عشر منذ اغتيال السادات ، وكلا الشخصيتين يثير التأمل ويحرض على التفكير ويدعو إلى مراجعة سريعة لأوراق اختلطت وأحداث تلاحقت وكأنها مشاهد من رواية طويلة لم تتم فصولها حتى الآن ، ونحن نخوض هنا في (فصل عبدالناصر) منها .. ونحتفظ لأنفسنا بحق الكتابة عن (فصل السادات) في مناسبة أخرى .. وعبدالناصر شخصية ضخمة في تاريخنا الحديث ومن الطبيعي ألا يكون هناك اتفاق حوله ، وأن يتكرر دائما الجدل بشأنه ، ولا أحسب أن النظرة المعاصرة سوف تنصفه لأنها لم تنصف أيضا كثيرا ممن سبقوه ..

ألم تكن نهاية " نابليون " وفاة في المنفى بعد سنوات المجد العريض ؟ وكانت خاتمة " محمد على الكبير " هي الجنون حتى الموت بعد اتفاقية لندن ١٨٤٠ ؟ كما أن "أحمد عرابى" كان يتلقى الإهانات من العامة على قارعة الطريق بعد عودته إلى الوطن من سنوات الإبعاد الطويل ـ متهما بأن حركته كانت سبب الاحتلال البريطاني وذريعته .

فإذا كان عبدالناصر قد رحل عن عالمنا ومصر تواجه في شجاعة محنة احتلال الأرض ومرارة الهزيمة العسكرية فإن نهايته هو الآخر لا تعبر عن قيمته التاريخية ومكانته القومية ، أقول ذلك لأنني أظن أن رحيل عبدالناصر قد اقترن برحيل عصر بأكمله .. عصر كانت له معطياته وأدواته .. وظروفه وأحكامه .. عصر ارتبط بالدور الصاعد للقوى السياسية النامية تحت مظلة حركة التحرر الوطني الواسعة

عبر قارات الجنوب الثلاث مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، واشتداد وطأة الحرب الباردة بين معسكرين مختلفين فكريا وسياسيا ، ونظامين اجتماعيين متباينين اقتصاديا وثقافيا ..

ويهمنى أن أسجل فى هذه المناسبة عددا من الملاحظات أسوقها فيما يلى :

أولا : إن فترة حكم عبدالناصر جزء لا يتجزأ من تاريخ مصر والذى يحتاج فى تقييمه إلى نظرة كلية شاملة وليس إلى نظرة جزئية قاصرة ، لذلك فالحكم لعبدالناصر أو عليه لا يمكن أن يتم خارج السياق العام لحركة التاريخ وفلسفة التطور ، ولكن فى إطارهما ووفقا للقوانين التى تحكم العلاقة بين الماضى والمستقبل والتى تجعل الجديد يولد دائما من رحم القديم ، فالثورة المصرية ـ على سبيل المثال ـ بدأ مخاضها فى حرب فلسطين الأولى وكانت نتاجا لأوضاع سياسية داخلية منها الكثير مما يستوجب التغيير ، ولكنها أيضا ـ فى نظرى ـ لم تكن خالية من إيجابيات أخرى .

ثانيا : إن تقييم مرحلة معينة يستوجب أن نأخذ فى الاعتبار كافة الظروف التى أحاطت بها والملابسات التى ارتبطت بوجودها ، فالتحليل السياسى نسبى بالضرورة ولا يمكن أن يكون مطلقا أبدا .. فتقييم الخمسينيات والستينيات لا يتم فقط بنظرة من منتصف التسعينيات بعد أن اكتملت الرؤى وظهرت النتائج وأصبحنا نعرف مالم يعرفه عبدالناصر، ولم يدركه بالضرورة معاصروه .

ثالثا : لقد حان الوقت لكى نقرر أن الإشادة بزعيم لا تكون على حساب زعيم آخر، كما أن تقييم إيجابيات مرحلة معينة لا يتأتى بالتركيز على سلبيات مرحلة أخرى ، ولقد كان ذلك واحدا من أبرز أخطاء ثوار يوليو ١٩٥٢ حين تصوروا أن قيمتهم الحقيقية لا تتحقق إلا بعدوان على الماضى وطمس معالمه وإهدار حسناته ، لذلك فإننا نقول إن قيمة عبدالناصر هو الآخر لا تأتى من خلال حملة على سابقيه او لاحقيه، كما أن قيمة السادات أيضا لا تتأثر بالحديث عن إنجازات عبد الناصر ، إذ إن تاريخ مصر ـ شأن غيرها ـ سلسلة مترابطة الحلقات متصلة المراحل ، فإذا كنا نرى أن عبدالناصر يظل دائما بطلا قوميا

فإننا وبنفس الحماس نعتبر السادات رجل دولة له رؤيته الواضحة للمتغيرات العالمية والإقليمية .

رابعا : إن المأخذ البارز على فترة حكم عبدالناصر والذى يرتبط بغياب الديمقراطية وانعدام التعددية السياسية ، إنما اقترن ايضا بالنظرة المتشككة من جانب الثورة المصرية تجاه قرن ونصف قرن يمثلان الفترة التى عرفت فيها الدولة المصرية الحديثة تيارا ليبراليا فى الفكر والثقافة انعكس على حركتى العلم والعمران، فكان غياب الوعى بالماضى وافتقاد الرؤية التاريخية المتكاملة له ، فلم نعرف ثورة وطنية معاصرة فى حجم الثورة المصرية تصرف جزءا من اهتمامها فى تغيير التاريخ أمام الجماهير ، وحجب الماضى عن الأجيال الجديدة ، واستبدال أسماء الشوارع ، وإزالة تماثيل الميادين ، وتحويل بعض القصور الملكية إلى مقار للوزارات والهيئات ، مع إنها كلها تراث وطنى ينبغى الحفاظ عليه ، وثروة قومية لايجب تبديدها ، كما أن المصالحة التاريخية بين مراحل الحكم ، تبدو لازمة على الصعيد الثقافى قبل غيره إذ إن الثقافة هى وعاء القيم، ومنظار الأمم تجاه المستقبل .

خامسا : مازالت أصداء فترة عصر عبد الناصر تطل علينا صباح مساء ، ونحن نتابع تطور أحداث كبرى بدأت فى عهده ومازالت آثارها باقية على الأرض العربية حتى اليوم ، بل إن جانبا لا يستهان به من شرعية السياسة والحكم فى مصر مازال مستمدا من تلك الفترة برغم التحولات الكبيرة والتغييرات الواسعة ، ويجب أن نتذكر لعبدالناصر مثلا أنه اكتشف كفاءة الضابط الطيار محمد حسنى مبارك منذ اختياره مديرا للكلية الجوية فى ظروف كانت الحاجة فيها ملحة إلى تخريج قوافل جديدة من نسور الجو ، وهو الذى اختاره بعد ذلك رئيسا لأركان حرب القوات الجوية دعما للصمود فى مواجهة الاحتلال الإسرائيلى وفى أحلك ظروف حرب الاستنزاف ، وحين كان عبد الناصر فى أكثر فترات حكمه قربا من قواته المسلحة وبنائها الجديد .

سادسا : يثور تساؤل مؤداه هل لو عاش عبدالناصر وامتد به الأجل ، هل كان يتحول عن بعض توجهاته القومية وأطروحاته السياسية ؟ إننى أدرك صعوبة

الإجابة على هذا التساؤل ، وإن كانت هناك شواهد عديدة توحى بأن عبد الناصر كان زعيما متجدد الحماس قادرا على إقناع الجماهير بما يراه . يكفى أن نتذكر مضمون بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ والرغبة فى التغيير إلى الأفضل ، وخطاب عبد الناصر فى عيد الثورة عام ١٩٧٠ والذى وجه فيه الحديث إلى الرئيس الأمريكى "نيكسون" مباشرة حول ضرورة تبنى الولايات المتحرد لسياسات عادلة فى الشرق الاوسط ، وكذلك قبوله لمبادرة "روجرز" قبيل وفاته بأسابيع قليلة ، ريثما تنتهى القوات المسلحة من بناء حائط الصواريخ لحماية السماء المصرية المكشوفة من الغارات الإسرائيلية والتى استهدفت كثيرا من المنشآت المدنية ..

سابعا : إن اختفاء الزعامات اللامعة من أصحاب (الكاريزما) المتوهجة من أمثال " ديجول " " وماوتسى تونج " " وعبدالناصر" يرتبط بنهاية عصر يطوى صفحاته ليفسح المجال لزعامات جديدة لا تقوى على البقاء إلا فى إطار الديموقراطية ، والتعددية السياسية ، وصيانة حقوق الإنسان فى ظل دولة القانون .. زعامات ذات حجم طبيعى ليس لها ذلك البريق الذى أعمى الأبصار وخطف القلوب ، ولكنها تعبير متوازن عن روح عصر جديد ، يبدو أنه لا يحتمل الشخصيات التاريخية الكبرى أو الزعامات التى كانت تصحوا وتنام على هتاف الجماهير .

ثامنا : لقد جرت عملية خلط أوراق واسعة تاهت فيها الحقائق واختفت بها الموضوعية ، كأن يكون رفض بعضنا لفترة حكم معينة هو رفض كامل يقوم على التعميم الشامل الذى يضم السلبيات والإيجابيات أيضا .. إن نقدنا لفترة حكم عبد الناصر لا يجب أن يغمض العيون عن السد العالى ، ومعارك التحرر الوطنى ، وتأميم قناة السويس ، وحركة عدم الانحياز والصحوة القومية فى أرجاء المنطقة العربية ، كما أن نقدنا لفترة السادات لا ينبغى أن يصرف الأنظار عن شجاعته فى قرارى الحرب والسلام معا ، ورؤيته البعيدة للمستقبل ، وفتحه لبوابة التعددية السياسية ، كذلك فإن تقييمنا لحكم الرئيس مبارك لابد وأن يستوعب اتساع رقعة الديموقراطية ، وتزايد مساحة الحريات ، واكتمال البنية الأساسية ، وإشاعة مناخ المصالحة التاريخية بين فترات الحكم السابقة دون عقد أو حساسيات ، بل إننى

لا أتجاوز الحقيقة حين أقرر أننى أرى فى فترة حكم أسرة محمد على عشرات الإيجابيات الواضحة والإنجازات الباهرة من عهد المؤسس الكبير حتى قيام ثورة ١٩٥٢ مرورا بعصر إسماعيل وغيره من أبناء الأسرة العلوية ، فبرغم السقطات الكبيرة والانحرافات المعروفة كان هناك قدر لا بأس به من الحرية النيابية ، والنهضة الفكرية والثقافية والعمرانية المشهودة .

تاسعا : لا أستطيع أن أنكر ـ والصدق مع النفس أول الفضائل ـ أننا نفكر كثيرا فى عبد الناصر وعصره بعواطفنا ومشاعرنا ـ حبا أو كرها ، قبولا أو رفضا ـ بينما الأوجب أن نفكر فيه ونحلل سياساته فى تجرد وموضوعية يعطيانه بقدر ما يأخذان منه .. إن سنوات حكم عبد الناصر هى سنوات الحلم الكبير ، والمجد الغائب ، والعاطفة التى ربطت بين الجماهير والزعيم رغم كل التضحيات والتحديات .

عاشرا : إن عبدالناصر حاكم بشر لم يعش الدهر كله ، كما أنه لم يعش فى كل مكان .. إنه ليس أسطورة مقدسة ، ولكنه زعامة شامخة ، إنه فى البداية والنهاية ينتسب إلى زمان محدد ومنطقة بذاتها .

إنها ذكرى عبد الناصر تشير إلى عصر يلملم أوراقه ، ويطوى صفحاته ، ويمضى مع الأفق البعيد .. إنها سنة الوجود التى لا تختلف ، وحكمة الحياة التى لا تتوقف ... إنها مراسم مهرجان الشروق تأتى دائما بعد طقوس الانزواء والغروب .. وتبقى الأبدية فى النهاية للخالق وحده .

المهاتما غاندى
"رؤية من بعيد"

لن تكون هذه هى المرة الأخيرة التى نتذكر فيها" المهاتما غاندى " من جديد ، فهذه الروح المتجددة سوف تظل دائما فى وجدان الإنسانية وضميرها الباقى ، فقد تذكرناه منذ سنوات قليلة ـ ربما كما لم يحدث منذ اغتياله ـ وذلك حين ارتفعت أعلام الديمقراطية والمساواة فى جمهورية جنوب افريقيا بعد انتخابات أبريل ١٩٩٤ والتى أنهت قرونا طويلة من الحكم العنصرى الذى كافح ضده فى مطلع هذا القرن المعلم الهندى العظيم ، وكأنما جاء مبعوثا من القارة الآسيوية العريقة ليشارك فى تحرير شقيقتها التوأم" افريقيا المناضلة " .

إن " غاندى " علامة كبرى فى مسيرة البشر ، وهو ملك للتراث الإنسانى كله ، لا تستأثر به الهند العظيمة وحدها ، ولكن يشاركها فيه كل إنسان عرف تاريخه وتابع نضاله وآمن بمبادئه ، والقيمة الحقيقية " لغاندى " هى أن جسده الذى صرعته رصاصات غادرة لم يكن بقيمة روحه الباقية التى تعيش معنا وتبقى بيننا فى كل زمان ومكان .

إننا هنا فى مصر نتذكر الفيلسوف الخالد " غاندى " كلما واجهنا موقفا ، أو تأملنا قضية ، أو تطلعنا إلى مشكلات البشر من حولنا ، ويكفى أن أقول إن المناسبات التي تذكرنا به عديدة ومتواصلة ، ولعلي أسوق بعضا منها :

أولا : إننا نذكره حين نواجه العنف ونتبذه ، ونعانى من الإرهاب ونرفضه ، لأن "المهاتما غاندى" كان داعية المقاومة بغير عنف كما أن فلسفته هى النقيض الكامل للإرهاب بكل مظاهره ، لقد تعلمنا منه أن اللاعنف هو أقوى أسلحة الإنسان فى مواجهة الطغيان بشرط أن يرتكز على صمود قوى وإيمان عميق .

ثانيا : إننا نذكره كلما تحدثنا عن المساواة والعدالة بين البشر وحرية الإنسان الذى ولد حرا منذ البداية ، فلقد كان فيلسوف الهند مؤمنا بهذه المعانى مدافعا عنها ، مناضلا فى سبيلها .

ثالثا : إننا نذكره عند الحديث عن كل حركات الاستقلال الوطنى ضد السيطرة الأجنبية والتحرر القومى من التبعية الخارجية ، إنه هو الرجل الذى أزعج خصومه بصمته ، وأفزع أعداءه بصومه ، وحرك البشرية كلها دون طلقة رصاصة واحدة .

رابعا: إننا نذكره فى مصر بالذات لأنه كان شريكا فعالا فى حركتنا الوطنية ضد الاحتلال البريطانى وعاملا مؤثرا فى تقوية الحركة الوطنية المصرية ، ومازلنا نذكر المقارنة الدائمة بين دوره الشعبى فى الهند ونظيره فى مصر " سعد زغلول " وكيف تبادلت الحركتان الوطنيتان فى مصر والهند ، التأثير والتأثر اللذين لخصهما أمير الشعراء " أحمد شوقى " مرحبا " بالمهاتما غاندى " وهو يمر بقناة السويس فى طريقه إلى المفاوضات فى لندن ، لقد قال أمير الشعراء قصيدته الرائعة التى استهلها بقوله :

سلام النيل ياغاندى وهذا الزهر من عندى

خامسا : إن صوت " غاندى " يمثل عبر التاريخ الإنسانى الصوت الذى كان نصيرا للمستضعفين فى الأرض ، وهو أيضا الذى جسد أمام الفقراء والبسطاء نموذج الحياة المتجردة من مظاهر الثروة وادعاءات الجاه وسطوة النفوذ والسلطان ، وهو الرجل العظيم الذى أدرك أن الديانات كلها دعوة إلى الفضيلة ونبذ للرذيلة فحاول أن يثير روح التسامح وأن ينبذ العنف حتى دفع حياته ذاتها ثمنا لأوهام التعصب ونزاعات التطرف.

لقد أتاحت لى ظروف عملى الدبلوماسى أن أقضى سنوات أربع فى عاصمة الهند الشامخة ،وهالنى ذلك التعايش بين الديانات ، والتزاوج بين الثقافات ، والاندماج الواضح بين فئات الشعب وطوائفه ، وبدت لى كل تلك المظاهر ترجمة حية لأفكار "غاندى" ورؤيته البعيدة ونظرته الثاقبة ، إنه الرجل الأعزل الذى لم

يتأثر بالإغراءات والوعود والتهديدات ، ولقد كنت دائما أسترجع كل الصفات الحميدة والخصائص المتفردة التي يتميز بها الهنود متصورا أن روح "غاندى" العظيم مازالت تطل على شبه القارة الهندية ، تبارك غرسها وتحمى شعبها وتقول للدنيا بأسرها هنا عاش "غاندى" من أجل شعبه ومات في سبيل مبادئه .

وكنت أدهش كثيرا للبساطة والسماحة بين الهنود وأعيز ذلك دائما إلى تلك الروح التي بعثها " المهاتما " في شعبة الصامد وأمته العظيمة . بل إن التقاليد الهندية الراسخة التي تبلورت بها الشخصية القومية الهندية والتي تحافظ على وجودها ولا تذوب في غيرها إنما هي بوتقة انصهرت فيها فلسفات الهند وتراثها الإنساني كأصدق تعبير عن واحدة من أقدم حضارات الدنيا وأكثرها تأثيرا في القارة الآسيوية .

إنني لا أملك في ذكراه إلاأن أحيي صاحبها الذى تنتشر مبادئه في أركان الدنيا الأربعة ، والذى يحتل مكانة خاصة في قلوب المصريين والعرب على السواء وسوف تظل ذكراه دائما نبراسا للشعوب المقهورة والأمم المغلوبة على أمرها لأن مبادئه حية في ضمير الإنسانية نعود إليها كلما أعوزتنا الحاجة أو ألمت بنا الخطوب أو واجهتنا التحديات .

فسلام عليك يا "غاندى" .. وسلام على أمتك العظيمة .. وسلام على كل الشعوب التي آمنت بمبادئك ، وباركت رسالتك .

الحياة الخاصة للشخصية العامة
"رؤى ذاتية"

يثور دائما جدل شديد فى الأوساط السياسية والثقافية على المستويات الدولية والقومية والمحلية حول إطار الحياة الخاصة للشخصية العامة وحدود حريتها فى إطار المسئوليات التى تتحملها أو الالتزامات التى تحيط بها .

وواقع الأمر فإن هذه المسألة تحتاج إلى قدر لا بأس به من شجاعة الطرح ، وموضوعية التناول ، لأنها قضية ذات طابع تاريخى ، حفلت بها كتب التراث ، وتناوبت عليها آراء المفكرين ، ولاكتها ألسنة عامة الناس ، ووفدت عليها تطورات معاصرة أعطتها أبعادا جديدة ..

فالحرية الشخصية للإنسان العادى مسألة مستقرة نظمتها الأديان والأعراف والقوانين ، ولكنها بالنسبة " للفرد العام " قضية مختلفة تدخل فيها اعتبارات متباينة القدر وعوامل متجددة التاثير ، وهنا قد يكون من الأوجب أن نسوق ملاحظاتنا فى هذا الشأن على النحو التالى :

أولا : إن القضية كما أشرنا ليست وليدة هذا الزمان وحده ، وإن كانت لها أبعاد معاصرة جديدة لم تكن قائمة من قبل ، ولكنها جدت بحكم تطور أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وتقدم أدوات التسجيل والدعاية والنشر بصورة جعلت الجماهير ـ من كل الأمم ومختلف الثقافات ـ شريكا فى التقييم ، وطرفا فى المتابعة ، ألم تعد صور الشخصيات العالمية البارزة معروفة لرجل الشارع فى أصغر دولة من عالمنا ؟ وأصبحت الأرض كوكبا واحدا يهتم سكانه فى مجملهم بنفس القضايا ويثيرون ذات المشكلات .

ثانيا : إن مسألة الحياة الخاصة للشخصية العامة هى ذات مفهوم نسبى بالضرورة يخضع لعوامل الزمان والمكان .. البيئة والثقافة .. المعتقدات والتقاليد .. فرقص رئيس دولة أفريقية فى حفل عام هو جزء من مراسم عادية مستقرة فى وجدان تلك الشعوب ، بينما يتعذر ذلك فى دولة عربية أو إسلامية لأسباب تتصل بالضمير الجماعى الذى هو محصلة لأفكار ومبادئ لا يسهل الخروج عليها، ألسنا حتى اليوم نتذكر بالدهشة قصة (الصاغ الراقص) حين ذهب "صلاح سالم" عضو مجلس قيادة الثورة فى رحلته الشهيرة إلى جنوب السودان وشارك القبائل بعض احتفالاتهم ، وكان تصرفه موضع انتقاد من جانب تيار مصرى عام ظل يشير إلى هذا الحادث باعتباره أحد المشاهد العالقة بالأذهان لفترة حساسة من العلاقات المصرية ـ السودانية ما زالت أصداؤها باقية حتى اليوم ؟

ولماذا نذهب بعيدا إلى اكثر من أربعين عاما مضت ؟ هل يتحمل الرأى العام فى دولة عربية أو إسلامية اعترافا علنيا بالخيانة الزوجية من أميرة مرموقة مثلما فعلت "ديانا " قرينة ولى عهد الإمبراطورية التى كانت لا تغرب الشمس عن ممتلكاتها ؟ هل يقبل العرب أو المسلمون حاكما له ابنة غير شرعية مثل " فرانسوا ميتران " رئيس فرنسا الراحل ؟ إنها فى النهاية رؤية نسبية وأحكام قيمية تخضع لعوامل متشابكة يصعب توحيدها أو إيجاد معيار مطلق للحكم عليها .

ثالثا : إذا كان ما هو مستهجن فى ظل ثقافة معينة يبدو عاديا فى ظل ثقافة أخرى فإن ما هو مقبول فى عصر بذاته قد يصبح ممجوجا أو مرفوضا فى عصر آخر، فذكريات عصور الحريم وليالى قصور الولاة لا تبدو اليوم أمرا محتملا بعد تنامى ظاهرة الرأى العام وانتشار العلم والوعى الثقافى فضلا عن شيوع ثقافة الديموقراطية .. كما لا تقف أسباب اختلاف النظرة تاريخيا عند هذه الأسباب السياسية العامة ، ولكنها تتجاوز ذلك إلى تطور القيم واختلاف المفاهيم ، فوضع المرأة فى عصرنا هو بالضرورة أفضل من وضعها فى عصور مضت ، فقد تعززت مكانتها ونالت حقها فى التعليم والعمل معا ولم تعد سلعة فى يد من يملك أو ملهاة للرجال ، كما كانت فى بعض فترات التخلف وأزمنة الانحطاط .. وقد يكون من المناسب أن أشير هنا إلى معادلة صعبة فى بلادنا تحتاج إلى مواجهة عادلة فى

عصرنا هذا وأعنى بها عجز الشباب ماديا عن الزواج فى وقت لا يقبل فيه مجتمعنا ـ عن حق ـ العلاقات الحرة لمن يرضاها فضلا عن تجريمها دينيا وأخلاقيا .. بل إننى أحسب أن هذه المعادلة الصعبة التى تجعلنا ـ فى بلد له مثل ظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية ـ نرفض بحكم تراثنا الروحى وتقاليدنا الراسخة حرية العلاقات بين الرجل والمرأة بآثارها السلبية المعروفة مثلما هو حادث فى المجتمعات الغربية .. ونستهجن فى الوقت ذاته سهولة الارتباط الزوجى ونضع له شروطا مادية عسيرة ، كما لا نستسيغ حاليا تعدد الزوجات مثل بعض المجتمعات العربية التقليدية ، وبذلك نجد شبابنا فى النهاية أمام طريق مسدود فلا هو يقبل ـ بحكم دينه وتقاليده ـ انحرافا بالحرية يرضى نزواته ، ولا هو قادر بحكم الإمكانات والتعقيدات على زواج يحقق رغباته ! ولست أظنه خافيا على كل ذى بصيرة أن الإرهاب حاول النفاذ من هذه الثغرة وتلقف المئات من شبابنا التائه فى ظل تلك المعادلة الإنسانية الصعبة ليدفعهم نحو الاغتراب عن زماننا واللجوء إلى العنف خروجا على المجتمع وأطره الشرعية فىمحاولة حمقاء للخلاص من مأزق هذا الزمان .

رابعا : يتعين علينا ـ أخذا بقدر من التجرد والموضوعية ـ ان نفرق بين درجات وأنواع الحياة الخاصة للشخصية العامة ، فالسطو على المال العام أو استغلال النفوذ يقعان بالضرورة فى مقدمة ما يجب وضع الضوابط للحيلولة دون وقوعه ، وهما مجرمان فى ظل كل الأديان والشرائع والقوانين الطبيعية والوضعية فضلا عن أنهما يعكسا نقصا فى الشعور بالأمان ، بينما قد ترى مجتمعات معينة أن الحياة الخاصة للشخصيات العامة ذات درجة مختلفة من الاهتمام ونوعية أقل من التجريم .. وهى أيضا قضية نسبية شديدة التباين من زواياها المختلفة ، فما يرفضه الشرق الإسلامى العربى قد يبدو طبيعيا فى بلد مثل اليابان أو غيرها من الدول الآسيوية ، فما زال جيلنا يذكر بعض غزوات ونزوات " سوكارنو " رئيس أندونيسيا الراحل ـ وهى دولة مسلمة ـ فى فنادق القاهرة أثناء زياراته الرسمية ، وما كان يحيط بها من نقد واستهجان بينما تبدو تصرفاته أمام مواطنيه عادية ومقبولة . ومع ذلك فالحياة الخاصة يصعب فصلها عن الصورة العامة للسياسى أو

صاحب السلطة ، بل إننى اقرر هنا أن فساد الملك السابق فاروق كان ينصرف في معظمه إلى تصرفاته الشخصية قبل مواقفه السياسية .

خامسا : يجب أن نعترف أننا نجسد مجتمعا شرقيا يهوى الدخول فى حياة الشخصيات العامة ونسج القصص حول أصحاب السلطة وتوهم الأحداث لدى ذوى النفوذ ، فنحن ما زلنا نتذكر أن سعد زغلول ــ زعيم الثورة الشعبية فى ١٩١٩ وقطب أقطاب الوفد المصرى ـ كان متهما فى فترة مبكرة من حياته بانه يهوى القمار ويلعب الورق ، بل إننا لا نتجاز الأمر ذاته بالإشارة إلى ذلك الخلط المتعمد عند محاولة تفسير المواقف العامة بالجوانب الشخصية ، وهو أمر دونه محاذير كثيرة ، فمصر لم تدفع فى فترات سابقة " فاتورة " غالية لأخطاء بعض حكامها لأسباب تتصل بنزواتهم الشخصية أو انحرافاتهم الخاصة فقط ولكن لأسباب موضوعية أيضا ، فأحمد عرابى ـ زعيم ثورة الفلاحين فى الجيش المصرى أمام استبداد الخديو ـ لم يهزم إلا لأسباب تتصل بأخطاء فى حساباته السياسية وطيبته المفرطة التي جعلته يثق فيمن لا يستحقون. كما أن أخطاء عبدالناصر ــ وهو الذى يمثل زعامة ضخمة ومؤثرة فى تاريخنا ـ لم تأت من حياته الشخصية التى كانت ناصعة بكل المعايير ، ولكنها جاءت من تراكمات تتعلق بتركز السلطة وغياب الديموقراطية ، كذلك فإن بعض التجاوزات الشخصية فى تاريخ السادات قبل ١٩٥٢ لم تكن قيدا على حركته السياسية التى وصلت به لكى يكون بطل الحرب والسلام ، وهنا أسترشد بما جاء فى مقال بصحيفة " الأهرام " للكاتب المتميز " فهمى هويدى " ـ وهو من قد نختلف أحيانا مع رؤيته ، ولكننا لا نختلف دائما حول مكانته ـ حيث يتعرض لمسألة المفاضلة بين الأخلاق الخاصة والأخلاق العامة لدى فقهاء المسلمين ويطرح وجهة نظر لبعضهم ترى تفضيل الحاكم الكافر العادل على المسلم الجائر " لأن كفر الأول مردود عليه بينما عدله يعم الناس ويشملهم " ويسوق رأيا للإمام " أحمد بن حنبل " حين سأله البعض عن الأفضل ليكون أميرهم الذى يقود الغزو : قوى فاجر أم صالح ضعيف ؟ فكان رده : الفاجر القوى قوته للمسلمين وفجوره على نفسه ، وأما الصالح الضعيف فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين ، فلتغزو مع القوى الفاجر ، وتلك رؤية قد يختلف البعض معها ولكن يعطيها الكل قدرها .

سادساً : ينبغى أن نقرر أن سلوك الناس وهم فى السلطة يختلف عنه خارجها لأسباب تتصل بضغوطها النفسية وأجوائها المحيطة ، فالضعف البشرى ظاهرة إنسانية، كما أن تكاثر أصحاب الحاجات وذوى المآرب وحملة المباخر هى كلها أمور متوقعة حول ذوى السلطان خصوصا في ظل غياب الحريات ، واختفاء روح النقد البناء، وشيوع التسلط والخوف ، لذلك فإن مواجهة مراكز القوى فى الحكم بدءا من البطش "بالبرامكة" فى عصر الرشيد ، إلى ضرب "مجموعة المشير عامر" فى عصر عبدالناصر، إنما هى فى معظمها نماذج للصعود والهبوط اللذين يجب أن يدركهما كل من اقترب من السلطة وعرف بريقها الخلاب .. فهناك من يتابعون خطاه ، ويحسبون أنفاسه ، ويرصدون أخطاءه حتى ولو كانت صغيرة ، وأزعم هنا أن السلطة تحتاج إلى جانبها لما يمتص سطوتها ويقلل من وطأتها على الحاكم قبل المحكومين حتى يكون هناك ما يشده إلى واقع الحياة واهتماماتها الأخرى ، فزعيم يهوى الأدب أو يعشق الفن أو يمارس الرياضة هو بالقطع أقرب إلى جماهيره من ذلك الذى يعيش مع السلطة وحدها صباح مساء .

سابعاً : إن نضوج الديموقراطيات المعاصرة قد بدأ يقدم تقاليد جديدة للتوفيق بين الحياتين الخاصة والعامة للمرموقين من ساسة ومفكرين ومبدعين ، ولعل مثول سيدة أمريكا الأولى أمام لجنة برلمانية عليا للإدلاء بشهادتها فى عام الانتخابات الأمريكية هو نموذج للبساطة فى قبول الموقف العام الذى تفرضه الظروف على من يقبل التصدى للعمل العام ، فالمهم دائما أن يتحلى السياسى بأكبر قدر من الصدق مع النفس ومع الآخرين ، " فريتشارد نيكسون " لم يفقد أكبر مقعد فى تاريخ العالم المعاصر بسبب التنصت الحزبى على المعارضة فى (ووترجيت) فقط ، ولكن لأنه أنكر الاتهام في بدايته فكان كاذبا على نفسه وعلى شعبه ، بل إننى أتذكر دائما بالدهشة ما تابعته أثناء فترة عملى فى بريطانيا منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما حيث كان زعيم أحد الأحزاب السياسية الثلاثة متهما بعلاقة شاذة مع شاب منحرف ، وحين انتهى الامر بإقصاء ذلك السياسى عن منصبه الحزبى تم الإعلان بأن ذلك لم يكن لشذوذه ! ولكن لأنه أعطى شهادة كاذبة حول قضية أخرى تورط فيها ذلك الشاب المنحرف .. وهكذا يصبح الصدق قبل غيره هو الرصيد الباقى لكل

من اقترب من السلطة ثم اكتوى بنارها، وتظل الأمانة هى ادخاره الصامد أمام ضميره وعصره وعارفيه .

ثامنا : لا شك أن مراتب الحياة العامة مختلفة فما هو مرفوض من سياسى قد يكون مقبولا من أديب ويعتبر أمرا عاديا من فنان ، فارتياد المجالس وإقامة الصداقات وغيرها من مظاهر العلاقات العامة على المستوى الشخصى وحتى إخفاء بعض العلاقات ليست كلها أمورا ذات معيار واحد أمام الشخص العام ، ولا شك أن محنة الفرد فى هذه الحالة هى جزء من أزمة عالمية تعطى للشخصية المرموقة مساحة واسعة من الحركة فى إطار الشهرة العريضة ثم تحاكمها محاكمة قاسية أحيانا خارج حدود إبهار فكره أو تألق مكانته ، لذلك فأننا لا نرى التعميم أمرا ممكنا ، بل نعتقد أن نسبية النظرة التى ترتبط بالزمان والمكان ـ كما أسلفنا ـ إنما تنسحب أيضا على نوعية الحياة العامة التى يحتلها فرد ما ..

هذه محاولة موجزة أردت فيها أن أستكشف أبعاد تأثير الحياة الخاصة على الحياة العامة ، يبدو واضحا من كل سطورها أنه على الرغم من وجود ضوابط أساسية إلا أن تباين النظرة عند التقييم يخضع لاختلاف المجتمعات والثقافات والأزمنة ، وإن كانت طهارة اليد والصدق مع النفس وأمانة المسئولية كلها قواسم مشتركة ينبغى أن تتصف بها الشخصية العامة ، ولا أقول بهذه المناسبة إننا أفضل أو أقل من غيرنا ، ولكننى أقول إننا بالتأكيد مختلفون عنهم اختلاف التراث والعقيدة .. اختلاف الرؤى والقيم .. اختلاف الزمان والمكان .

كلمــة ختامــية

بعد هذه الجولة فى صفحات هذا الكتاب والطواف بين موضوعاته المختلفة قد يثور سؤال، ألم يقع المؤلف نفسه فريسة النظرة الجزئية بهذا التنوع فى الموضوعات والتعدد فى النظرات ؟ ويكون الرد فى هذه الحالة إن المقصود بالنظرة الجزئية ليس هو تقسيم المسائل المطروحة وإنما هو قصور النظرة الواحدة فى اطار الكل وليس بالضرورة فى إطار الجزء وحده .

فلقد أصبح واضحا أننا نطل على عصر جديد تلعب فيه ثورة " الكمبيوتر " وشبكة المعلومات دورا خطيرا تتلاحق فيه التطورات بشكل لا يكاد يتيح لبعضها أن تجد طريقها إلى التطبيق الشائع، بحيث أصبح من الممكن أن تسبق تنفيذها فكرة جديدة تجعل الأولى غير ذات موضوع .. ومن طبيعة هذا العصر أن حشد المعلومات لم يعد هدفا فى حد ذاته فقد تكفلت معطياته بأدوات حديثة جعلت الغاية الحقيقية له هى تطوير مناهج البحث (METHODOLOGY) وليست جمع الملعومات أو تبويبها . إننا الآن بصدد انقلاب كامل يجعل السيادة للأعمال العقلية وليست للجهود النقلية ، لذلك أصبحت " جدولة الذهن " وترتيب الفكر وفهم الأولويات كلها أمورا تتصدر حركة الحياة المعاصرة ، فلقد تعين علينا أن نفكر بمنطق التنمية (DEVELOPMENT) وليس بمنطق التعبئة (MOBILIZATION)والفارق بينهما واضح ، فبينما تبدو الأولى ذات دلالة كيفية تنصرف الثانية إلى دلالة كمية ، كما أن ثورة فى التعليم تبدو من لزوميات العصر، فلقد جدت علوم خرجت عن التقليد النمطى للمناهج الدراسية التى تعلمنا بها وتربينا عليها إذ أن العلوم الحديثة قد أصبحت تعرف نوعا من "التهجين" بين فروعها وكأن نوعا من "الهندسة الوراثية" يمارس تأثيره فى اطروحات المعرفة فى عصرنا ، فظهرت علوم جديدة تبدو خليطا من التقسيم التقليدى الشائع للعلوم

التطبيقية والدراسات الاجتماعية، حتى وجدنا أنفسنا أمام نماذج واضحة تكاد تعطى مؤشرا لعودة نظرية "وحدة المعرفة" من جديد مع الحاجة إلى استعادة النموذج الموسوعى بين علماء العصر ومفكريه .

إنها ليست ردة إلى الماضي أو خروجا على فلسفة التخصص ، ولكنها اعتراف بالتداخل بين فروع المعرفة ومصادر العلم التى تتولد عنها الرؤية الشاملة بحيث تعتمد على مسطح واسع من الثقافة العريضة والتى تأخذ من كل فروع المعرفة بشيء بدلا من أن تأخذ بكل شيء عن فرع واحد منها ، إنها سمة العصر الحديث ولغة الأجيال الجديدة التى تمثل نقلة نوعية في أسلوب حياتنا وأنماط تفكيرنا وطريقة تحديد رؤيتنا لمستقبلنا ، والذى ترسم خطوطه مجموعة من العلوم الحديثة والمعارف المتقدمة التى تضرب بسهم فى كل اتجاه، وتعتمد على خطوط التماس بين العلوم التقليدية ، والحدود الفاصلة بين المعارف القديمة ، لتقدم نسيجا جديدا يمزج العلم بروح العصر ، وخليطا متميزا يربط بين النظرية والتطبيق ، من أجل مسيرة تمضى ، وفكر يتجدد ، ورؤية لا تغيب ..

دعونا ندخل بوابة القرن الحادى والعشرين بخطوات ثابتة ، ونظرات ثاقبة ، ووعى كامل يجعل المفهوم النسبى للتقدم أمرا ممكنا فى عصر لا مكان فيه لأصحاب الرؤى الضبابية ، أو النظرات الضيقة أو الوعي المفقود .

المحتويات

الصفحة

رقم الإيداع : ٤٩٧٥ / ٩٦
I.S.B.N. : 977 - 09 - 0332 - 9

مطابع الشروق
القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ فاكس : ٣٩٣٤٨١٤
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣



د. مصطفى الفقى

- تخرج فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ جامعة القاهرة (١٩٦٦) . حصل على « دكتوراة الفلسفة » فى العلوم السياسية من جامعة لندن (١٩٧٧) .
- دبلوماسى فى وزارة الخارجية المصرية منذ عام تخرجه ، وخدم فى سفارتى مصر لدى بريطانيا والهند ، كما تولى منصب « أمين عام المجلس الاستشارى للسياسة الخارجية » ، ومدير معهد الدراسات الدبلوماسية ، وسفير مصر لدى جمهورية النمسا وغير مقيم لدى جمهوريتى سلوفاكيا وسلوفينيا ومندوب مصر لدى المنظمات الدولية فى « فينا » .
- عمل سكرتيرا للسيد رئيس جمهورية مصر العربية للمعلومات فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢ .
- [illegible] بالتدريس فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة لمدة خمسة عشر عاما ([illegible]١٩٧ ـ ١٩٩٣) ، وممتحن خارجى للدرجات العلمية العليا بالجامعات المصرية .
- محاضر فى عدد كبير من العواصم العربية والأجنبية ، ومتحدث رئيسى فى الجلسة الافتتاحية للمنتدى الاقتصادى الدولى «بدافوس» فى سويسرا ـ يناير ١٩٩٥ .
- حصل على كأس « الخطابة » من أسبوع شباب الجامعات المصرية عام ١٩٦٥ . والجائزة الأولى فى « المقال السياسى للشباب » من المجلس الأعلى للعلوم والفنون والآداب عام ١٩٦٦ وجائزة « أفضل كتاب فى الفكر السياسى » من معرض القاهرة الدولى للكتاب عام ١٩٩٣ ، وجائزة الدولة التشجيعية عام ١٩٩٤ .
- عضو المجلس الأعلى للثقافة (لجنة العلوم السياسية) .
- له مؤلفات عديدة باللغتين العربية والإنجليزية كما شارك فى إعداد وتأليف الموسوعة القبطية (باريس ١٩٩٠) ، وموسوعة الشروق (القاهرة ١٩٩٣)

هـذا الكتاب

« ... والنماذج عديدة لأصحاب الرؤى الثاقبة فى التاريخ الحديث ، فالحاكم الذى وضع اللبنات الأولى فى بناء الدولة العصرية المصرية معتمدا على نزعة استقلالية عن الخلافة العثمانية ، والذى أقام الجسور والقناطر وشيد المصانع وجيش الجيوش وبنى المدارس وأرسل البعثات إلى الخارج ليعود طلابها حاملين شعلة التنوير منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر . إن هذا الحاكم ــ برغم أنه لم يكن مصريا ـ هو نموذج لتوظيف السلطة لخدمة الرؤية ، كما أن حفيده الذى كان يحلم بمصر قطعة من أوروبا ــ برغم كل ما عليه ـ هو أيضًا حاكم ذو رؤية حتى ولو اختلف البعض معه .

« وفارس نجد » الذى وحد الجزيرة العربية وجمع أطرافها تحت لواء دولة واحدة أصبحت تحمل اسم « المملكة العربية السعودية » هو فى النهاية صاحب رؤية مبكرة ، قاتل لتحقيقها وسعى للوصول إليها ...

والجنرال الذى قاد المقاومة الفرنسية من الخارج خلال الحرب العالمية الثانية ثم احتاجته بلاده مرة أخرى لينتشل فرنسا من مستنقع حرب التحرير الجزائرية ويخرج بها من المأزق الذى كانت تواجهه ، هو نموذج لوطنى فرنسى كانت له رؤية واسعة وسياسة واضحة داخل أوروبا وأمام الولايات المتحدة الأمريكية بصورة تركت بصماتها على روح العصر كله ... »

المؤلف

دار الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ فاكس : ٣٩٣٤٨١٤
بيروت : ص. ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣